FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي

التصدع الاجتماعي في سوريا

صورة الغلاف: صورة للمصور أديب السيد.

حقوق النشر © 2017 المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، سوريا

بيان مسؤولية: الآراء المعروضة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة فريدريش إيبرت.

فريق العمل

الباحثون:
راميا اسماعيل، جاد الكريم جباعي، زكي محشي، ربيع نصر

المراجعون:
ساري حنفي، نبيل مرزوق، ريم تركماني

تنسيق إداري:
مؤسسة فريدريش إيبرت وريما دالي من المركز السوري
لبحوث السياسات

الترجمة:
ياسر الزيات

الإخراج والتصميم:
شركة راسل، دبي، الإمارات

كلمة شكر

يتقدم فريق العمل في المركز السوري لبحوث السياسات بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تنفيذ هذا العمل البحثي. ونشكر مؤسسة فريدريش إيبرت، التي ساهمت في تمويل البحث ودعم الأنشطة المرافقة له.

كما يتقدم المركز بالشكر الجزيل للخبراء الذين شاركوا في ورشة العمل الفنية حول منهجية البحث ونخص بالشكر ميّة الرحبي وعارف دليلة وسمير العيطة وريما ماجد وخضر زكريا وأحمد بعلبكي وسلام سعيد وآسيا الميهي وجهاد يازجي، حيث ساهمت المناقشات المعمقة خلال الورشة في تطوير البحث واقتراح أسئلة هامة للبحوث المستقبلية.

ولم يكن لهذا البحث أن يتم لولا الجهود الاستثنائية التي بذلها فريق مسح حالة السكان في سوريا والدور الرئيسي لمديره الفني علي رستم، حيث تم تصميم المسح وتنفيذه بما يحقق هدف دراسة رأس المال الاجتماعي في إطار تنموي وفي مرحلة استثنائية في أثناء النزاع.

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي 6

المقدمة 9
- أهداف ومجال البحث 10
- محددات البحث 11

الفصل الأول: مراجعة الأدبيات ومنهجية قياس رأس المال الاجتماعي 12

أولاً: مراجعة الأدبيات 14
- بدايات تشكل المفهوم (بورديو، كولمان، بوتنام) 14
- مقاربة مفاهيمية 17

ثانياً: منهجية دليل رأس المال الاجتماعي 19
- التعريف الإجرائي 19
- المنهجية 19
- بناء دليل رأس المال الاجتماعي 20

الفصل الثاني: خصائص مؤشرات رأس المال الاجتماعي 24

أولاً: الشبكات والمشاركة المجتمعية 27
- المشاركة في اتخاذ القرار 27
- التعاون لتجاوز المشاكل 29
- العمل التطوعي 32
- مشاركة المرأة 34
- دليل الشبكات والمشاركة المجتمعية 35

ثانياً: الثقة المجتمعية 40
- الثقة بين الأفراد 40
- الشعور بالأمان 42
- دليل الثقة المجتمعية 44

ثالثاً: القيم والتوجهات المشتركة 48
- الاتفاق على رؤية للمنطقة 49
- الاتفاق على رؤية على المستوى الوطني 50
- مكانة المرأة في المجتمع 51
- دليل القيم والتوجهات المشتركة 52

رابعاً: دليل رأس المال الاجتماعي 57

الفصل الثالث: محددات رأس المال الاجتماعي في سوريا (دراسة قياسية) 61

أولاً: المنهجية والنموذج الرياضي 64

ثانياً: تحليل النتائج 65

الفصل الرابع: البدائل والسياسات المقترحة 68

أولاً: العدالة وتفكيك مقومات العنف كمنطلق للحل 70

ثانياً: التوصيات والبدائل 74
- الشبكات والعلاقات الاجتماعية 75
- الثقة المجتمعية 77
- القيم والاتجاهات المشتركة 78

الخاتمة 80

المراجع 82
- اللغة العربية 83
- اللغة الانكليزية 83

الملاحق 89

ملحق (1): المسح الميداني لحالة السكان 90
- منهجية المسح الميداني 90
- فريق العمل في المسح 91
- أدوات المسح 92
- تنفيذ العمل الميداني 92

ملحق (2): دليل رأس المال الاجتماعي ومكوناته حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة) 96

ملحق (3): مكون الشبكات والمشاركة المجتمعية حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة) 97

ملحق (4): مكون الثقة حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة) 98

ملحق (5): مكون القيم والعادات حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة) 99

ملخص تنفيذي

يشخص التقرير أثر النزاع المسلح في سوريا على العلاقات الاجتماعية من خلال استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي مدخلاً لتحليل الجوانب المختلفة المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية كالثقة والتعاون والقيم المشتركة.

يطور البحث دليلاً لقياس رأس المال الاجتماعي بناءً على مناقشة نقدية للمفهوم واستناداً إلى مسح ميداني متعدد الأغراض يتضمن مؤشرات كمية ونوعية لمرحلتي ما قبل الأزمة وأثنائها. ويساعد تحليل هذا الدليل عبر الزمن والمناطق وتفصيل مكوناته ودراسة محدداته في فهم حالة التصدع الاجتماعي في سوريا نتيجة استمرار الأزمة التي تعتبر واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية والتي تحولت من حراك مجتمعي ينادي بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية إلى نزاع مسلح بفعل قوى الاستبداد والتطرف.

1. يتبنى البحث تعريفاً إجرائياً لرأس المال الاجتماعي على أنه ما تم تراكمه في مجتمع ما، أفراداً وجماعات ومؤسسات، من قيم وروابط وشبكات اجتماعية مبنية على الثقة المتبادلة بين أفراده وجماعاته، ومؤثرة ومتأثرة بالمؤسسات المجتمعية الناظمة للحياة العامة التي تسهل التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، وترسخ أسس التماسك والاندماج الاجتماعي، وتعمل بشكل حثيث لخلق الإنسان الحر والواعي والمنتج والقادر على خدمة الصالح العام. حيث يعد رأس المال الاجتماعي رأس المال الاجتماعي جزءاً رئيسياً من ثروة ومقومات المجتمع التي تنعكس إيجاباً على نوعية حياة أفراده.

2. وقد تم تطوير دليل لرأس المال الاجتماعي في سوريا، بناءً على مسح حالة السكان للعام 2014 الذي شمل مقابلة حوالى 2100 شخص مفتاحي، ويتضمن الدليل ثلاثة مكونات: الأول هو العلاقات والشبكات الاجتماعية مقاساً من خلال أربع مؤشرات أساسية هي، المشاركة في اتخاذ القرار العام، والعمل التطوعي، والتعاون لحل المشاكل، ومشاركة المرأة؛ والثاني هو الثقة المجتمعية، ويتم قياسه من خلال مؤشرين أساسيين هما الثقة بين الأفراد ومدى الشعور بالأمان؛ والثالث هو القيم والتوجهات أو التفاهمات المشتركة، ويتم قياسه من خلال درجة التوافق بين أبناء المجتمع على رؤية مشتركة للمنطقة، ودرجة التوافق بينهم على رؤية مشتركة على المستوى الوطني، إضافة إلى مكانة المرأة في المجتمع. علماً بأن وحدة التحليل هي المجتمع المحلي، إذ استخدم المسح منهجية مركبة لتناسب ظروف النزاع، والمبنية على دراسة على مستوى المناطق المدروسة التي غطت سوريا بالكامل.

3. يُظهر البحث أن دليل رأس المال الاجتماعي المركب في سوريا تراجع حوالى 30 % أثناء الأزمة مقارنة بما قبلها، ونتج هذا الانخفاض من تراجع واضح في مكونات الدليل الثلاثة ولكن بدرجات مختلفة إذ يسهم مكون الثقة المجتمعية بـ 58% في تراجع دليل رأس المال الاجتماعي بينما يسهم مكوني القيم والشبكات في هذا التراجع بنسب تبلغ 22% و20% على التوالي. ويُلاحظ أن أكثر المحافظات التي تراجع فيها دليل رأس المال الاجتماعي هي المحافظات التي تضررت بشكل واسع من الحرب والأعمال القتالية والاستقطاب وبلغ الانخفاض أقصاها في الرقة (80%) تليها الحسكة (52%) وإدلب (47%)، بينما بلغ هذا التراجع أدناه في طرطوس بحدود 5% وفي دمشق بأقل من 10% إذ تتميز هذه المناطق بتعرضها لمستويات أقل من الدمار نتيجة النزاع.

30%
نسبة تراجع دليل رأس المال الاجتماعي المركب في سوريا

4. تشير النتائج إلى تراجع دليل مكون الشبكات والمشاركة الاجتماعية وكانت الرقة من أكثر المحافظات تضرراً بالأزمة تليها إدلب والحسكة ودير الزور والتي تعرضت كل منها لعمليات تهجير وأعمال قتالية واسعة مما أثر سلباً على البنية المجتمعية في هذه المناطق وأدى إلى شروخ حادة في العلاقات الاجتماعية.

- ساهم الاستبداد السياسي والتطرف وانتشار مظاهر العنف والاستغلال في تهميش مشاركة المرأة الاجتماعية على الرغم من أن دورها ازداد أثناء الأزمة في حمل عبء الأسر ومساعدة المتضررين من خلال المساهمة في مبادرات وتنظيمات مدنية في العديد من المناطق.

- كما يُلاحظ أن المشاركة في اتخاذ القرار العام كانت متدنية قبل 2011 وتدهورت بشكل حاد في أثناء الأزمة وخاصة في مناطق النزاع حيث استبدلت القوى العسكرية والأمنية إمكانيات المشاركة الفعالة، بالحكم التسلطي وإخضاع السكان.

- وبالنسبة للتعاون، أدت الأزمة إلى تراجع حاد في التعاون بين الأفراد لحل مشكلاتهم في الكثير من المناطق نتيجة عدة عوامل أهمها انتشار وسيطرة القوى المسلحة والأمنية والتي اخترقت المجتمع وفرضت نظم مبنية على الخوف والإخضاع وكراهية الآخر. وأخذ المواطنون يتجنبون القضاء الرسمي ويتجهون للشخصيات النافذة مجتمعياً، والأجهزة الأمنية ورجال الدين على التوالي لحل مشاكلهم.

- أما المشاركة في الأعمال التطوعية، فتُظهر النتائج ازديادها داخل المناطق الآمنة نسبياً مثل طرطوس ودمشق، وتدهورها في الرقة ودرعا وريف دمشق التي تعرض الكثير من مناطقها إلى التدمير والحصار والعمليات القتالية، لكن ذلك لم يمنع من نشوء العديد من المبادرات الطوعية الإنسانية والخلاقة لمساعدة المجتمعات المتضررة من العنف، بالرغم من المخاطر المرتبطة بهذه المبادرات.

5. ويُبين البحث أن مكون الثقة المجتمعية في سوريا كان الأكثر تراجعاً مقارنة ببيقة المكونات، فبالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة انخفض هذا الدليل بحوالى 47%، وأظهرت النتائج تبايناً كبيراً بين المحافظات في مستوى الثقة المجتمعية وخاصة أثناء الأزمة مع انتشار الخطاب العصبوي والاستقطاب الحاد، وبلغ الانخفاض في مكون الثقة المجتمعية أعلاه في المناطق المحاصرة أو التي شهدت توتراً أوقتالاً أو دماراً واسعاً مثل محافظة الرقة، تليها الحسكة إدلب ودير الزور وحلب.

- ونتج هذا التدهور في دليل الثقة من انهيار الشعور بالأمان بالدرجة الأولى والذي شهد انخفاضاً على مستوى سوريا بلغ حدود الـ 59%، نتيجة مجموعة من العوامل المرتبطة بالعنف كالقصف والقتل والخطف والاعتقال العشوائي، كما ساهم في هذا التدهور اتساع الحرمان والفقر وتدهور سبل المعيشة وانتشار اقتصاديات العنف والتهجير القسري والفساد وانشار ثقافة الخوف.

- كما انخفض مؤشر الثقة المتبادلة بين الأفراد بحوالى 31%، الأمر الذي يُمكن تفسيره بغياب سلطة القانون والاقتتال المسلح والأوضاع المعيشية الصعبة إضافة إلى حالة الاستقطاب الكبيرة في المجتمع نتيجة الأزمة.

6. وتراجع مكون القيم والتوجهات المشتركة بشكل ملحوظ أثناء الأزمة بلغ حوالى 20%. ونتج هذا الانخفاض من تراجع واضح في مؤشري الإتفاق على مستقبل المنطقة والإتفاق على مستقبل سوريا اللذين أسهما في تراجع المكون بـ 36% و35% على التوالي بينما ساهم تراجع مكانة المرأة بـ 29%. يشير لبحث إلى زيادة كبيرة في التباين النسبي بين المحافظات السورية أثناء الأزمة فيما يتعلق بالقيم والتوجهات المشتركة، إذ شهدت الرقة أعلى نسبة انخفاض في هذا المكون ليبلغ 66% تليها محافظة الحسكة بمعدل بلغ حوالى 40% متأثراً بشكل أساسي باختلاف الرؤى وبدرجة أقل بمكانة المرأة، وبالمقابل شهدت محافظات طرطوس والسويداء واللاذقية انخفاضاً أقل حدة في هذا المكون.

نتج هذا التدهور في دليل الثقة من انهيار الشعور بالأمان بالدرجة الأولى والذي شهد انخفاضاً على مستوى سوريا بلغ حدود الـ 59%

- ويشير عدم الاتفاق على رؤية لمستقبل المنطقة إلى التفكك الاجتماعي على المستوى المحلي، وأسهم في هذا الاختلاف العديد من العوامل مثل الفوضى وتباين الآراء السياسية وغياب المجالس المنتخبة التمثيلية والتشاركية والاستقطاب الاجتماعي والهوياتي، بالإضافة إلى الاختلاف على كيفية الخروج من الأزمة.

- وأسهمت هذه المحددات إلى حد كبير في عدم الاتفاق على مستقبل سوريا، موضحة درجة التشظي الاجتماعي على المستوى الوطني. لقد خربت القوى المسلحة القيم المشتركة وعززت أشكال مختلفة من الحكم المستبد من الخلافة إلى الأنظمة التسلطية في المناطق التي تسيطر عليها. لقد استخدمت قوى التسلط وسائل مختلفة بما فيها الإعلام للتأثير سلباً على رؤية المواطنين للمستقبل بما يمهد للخضوع للمستبد وكراهية الآخر.

- لقد فاقم النزاع تدهور مكانة المرأة في المجتمع مع تعزيز النظام الأبوي، وتعرضت النساء لهجمات مسلحة والاغتصاب والعمل القسري وزيادة مسؤولياتها الاقتصادية خاصة للأسر النازحة والأرامل. كما توسعت ظواهر مثل زواج القصر والاتجار بالبشر.

7. تشير نتائج البحث في محددات رأس المال الاجتماعي إلى الأثر السلبي للعنف المباشر، متمثلاً في النزوح والانخراط في العمل العنفي وأداء المؤسسات التمييزي بين المواطنين على رأس المال الاجتماعي الواصل والتجسيري المبني على العلاقات العابرة للروابط التقليدية والمتمثلة في مكون الشبكات وهو المكون الحاسم في بناء علاقات مدينية تسهم في الانسجام الاجتماعي وتجاوز العنف وحل الخلافات بطرق سلمية. كما تُظهر النتائج أن المؤشرات التنموية كالصحة والتعليم والعمل ترتبط بقوة مع مكون القيم والاتجاهات المشتركة، أي أن المؤشرات غير المرتبطة بشكل مباشر مع العنف تؤثر في الجانب الإدراكي المتعلق بالرؤية المشتركة للمجتمع المحلي والوطن، وتشكل عوامل هامة في بناء العقد الاجتماعي المستقبلي، لذلك تبرز في هذا الجانب أهمية الاستثمار في التنمية التضمينية كأحد المسارات الرئيسية للتحضير لبيئة محفزة للتقارب المجتمعي. كما يظهر البحث أن الانخراط في العنف والوفيات الناجمة عن الأزمة تشكل العوامل الرئيسية المرتبطة بالأمان، بينما تتأثر الثقة بين الأفراد إضافة إلى الانخراط في العنف بكل من المؤسسات التمييزية والنزوح وفقدان فرص العمل.

8. ويقدم التقرير مقاربة سياساتية بناءً على تحليل رأس المال الاجتماعي في سوريا والضرر الذي أصابه نتيجة النزاع المسلح. وتنطلق هذه المقاربة من فكرة العدالة ووقف العنف كمدخل أساسي لوقف نزيف رأس المال الاجتماعي الذي أسهم به هذا العنف على المستوى المحلي والوطني. كما وضع البحث تصوراً للخطوات التي يمكن أن تعيد الإنسجام الاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار المواطنين السوريين في الداخل والخارج. وذلك بالاستناد إلى إحياء سياسة اجتماعية تتعلق بمكونات رأس المال الاجتماعي ويسهم في تشكليها مختلف الفاعلين وتهدف إلى خدمة الصالح العام.

9. إن السياسة الاجتماعية المطلوبة لتحقيق التنمية الاجتماعية التضمينية، تصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف بعيد الأجل، وذلك عبر أهداف فرعية تتمثل في تأمين سبل العيش اللائقة والمستدامة، والإندماج الاجتماعي، والحق في المشاركة والتعبير والمساءلة العامة. وتتضمن السياسة الاجتماعية البديلة تجاوز الاقصاء والتهميش والتفاوت التي اتسمت بها سياسات ما قبل الأزمة ومواجهة الآثار الكارثية للنزاع من تدمير وتشظٍ اجتماعي وتوسع في اقتصاديات الحرب وتشتت للسكان، وتفكيك مؤسسات التسلط لتحقيق العدالة خاصة لمتضرري النزاع.

تشير نتائج البحث في محددات رأس المال الاجتماعي إلى الأثر السلبي للعنف المباشر، متمثلاً في النزوح والانخراط في العمل العنفي وأداء المؤسسات التمييزي بين المواطنين على رأس المال الاجتماعي الواصل والتجسيري

المقدمة

عبر الحَراك المجتمعي الذي انطلق في 2011، والذي نادى بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، عن الاختناق الكبير الذي وصل إليه المجتمع في مختلف جوانب التنمية المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والذي عكس بدوره التناقض الحاد بين المؤسسات القائمة وما يصبو إليه المجتمع. ولعبت قوى التسلط المحلية المتمثلة في الاستبداد السياسي والعصبيات والتطرف وقوى التسلط الخارجية أيضاً، دوراً حاسماً في عسكرة النزاع واستغلال العنف الدامي والاستثمار في تسييس الهوية واقتصاديات الحرب (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016).

تعد الأزمة السورية واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية من حيث كثافة القتال ونتائجه الكارثية على المستوى الإنساني والاجتماعي والمادي. تجاوز النزاعُ الست سنوات من دون التوصل إلى حلول إنسانية أو تسوية سياسية وشارك في استمراره وتسعيره العديد من الأطراف المحلية والإقليمية والعالمية، في حروب على جبهات متعددة استُخدم فيها كل أنواع الأسلحة بما فيها المحظور دولياً وإنسانياً. كما اتسم النزاع بانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان من قتل وتعذيب ونهب واعتقال وترهيب وتهجير قسري ترافق مع تدمير وحصار للمدن من دون أي ضمانات لحق الحماية الإنسانية. من أخطر ما شهده النزاع على المستوى الاجتماعي هو النزاع على الهوية والتحريض على قتل واستباحة الآخر مما طغى على الأهداف النبيلة في الحرية والكرامة والعدالة لتسود ثقافة عبثية تخدم استمرار القتال وسط تشظّ حاد بين القوى المتنازعة.

ساهمت المأساة السورية والعنف المستشري في البلاد إلى تحول مؤسساتي مدمر قادته قوى التسلط المتصارعة، وأنتج مؤسسات جديدة تعمل في خدمة اقتصاديات العنف المحلية منها والعابرة للحدود والتي زادت من معاناة السوريين وجيّرت الموارد والسلطة لصالح أمراء الحرب. كما أسفرت المواجهات المسلحة في سوريا إلى قتل وجرح مئات الآلاف من الأشخاص أطفالا ونساء وشباب وكبار السن، إضافة إلى الملايين من النازحين والمهجرين وتعرض الآلاف للاعتقال والخطف والتعذيب، وفقدت الأسر السورية معيليها ومنتجيها ولا سيما الشباب، ووصلت البلاد إلى أدنى حدود الأمان والحياة المعيشية اللائقة.

وأدت المعدلات المرتفعة من النزوح واللجوء والهجرة إلى تغيرات في بنية المجتمع والأسر وتفكك في العلاقات والروابط المجتمعية، ترافق ذلك مع فقدان القدرات وامتهان الكرامة والرزوح تحت هاجس الفاقة والفقر وخطر يتهدد الحياة مما أدى إلى انهيار الثقة المجتمعية والشعور بالأمان. كما فقد النازحون واللاجئون ممتلكاتهم ومواردهم ومصدر أرزاقهم ولم يتمكن بعضهم من حمل أوراقهم الثبوتية والشخصية. وحُرم معظم اللاجئين من ظروف الحياة اللائقة، واعتمدوا بشكل كبير على المساعدات الإنسانية الدولية والمحلية، ما ترك آثاره النفسية والاجتماعية عليهم وعلى علاقتهم بالمجتمع المضيف، لقد ساهم كل ذلك في تشكل مجتمعات وعلاقات اجتماعية وقيم "جديدة" (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016).

أدت المعدلات المرتفعة من النزوح واللجوء والهجرة إلى تغيرات في بنية المجتمع والأسر وتفكك في العلاقات والروابط المجتمعية

تعرض رأس المال الاجتماعي من جراء ذلك لتدهور كبير، تجلى في تفكك الروابط والشبكات الاجتماعية نتيجة للاستقطاب الحاد وانتشار شتى أنواع العصبيات الدينية والمذهبية والقومية والعرقية والأيدلوجية، كما تراجعت الثقة المجتمعية إلى مستويات متدنية في مختلف مضامينها سواء على مستوى الثقة بين الأفراد أو مستوى الشعور بالأمان نتيجة مظاهر الخطف والاعتقال والاختفاء القسري وتفشي الجريمة من سرقة وقتل ونهب واستغلال الأطفال والنساء وتصاعد الأعمال القتالية، أو على مستوى الثقة بالمؤسسات. وانعكس ذلك على الخلاف الكبير بين الأفراد والجماعات على القيم والتفاهمات المشتركة والرؤى المستقبلية على المستويين المحلي والوطني والذي ترافق بتردٍّ في مكانة المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية مقارنة بالفترة التي سبقت الأزمة. ترافق ذلك مع تدهور حاد في رأس المال البشري على مستويات الصحة التعليم والتأهيل وبناء القدرات، وتراجع في مستوى المعيشة، الذي تأثر بتصاعد العنف وشيوع الفوضى وتضاعف الأسعار، خلال سنوات النزاع الطويلة.

أهداف ومجال البحث

يسعى البحث إلى تشخيص أثر النزاع المسلح في العلاقات الاجتماعية في ظل الآثار المدمرة التي أدت إلى إعادة تشكل التجمعات السكانية المحلية مكانياً واقتصادياً واجتماعياً داخل سوريا وخارجها. وفي هذا المجال تم اختيار مفهوم رأس المال الاجتماعي مدخلاً لتحليل الجوانب المختلفة المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية كالثقة والتعاون والقيم المشتركة.

وتأتي أهمية هذا البحث من مناقشته النقدية لمفهوم رأس المال الاجتماعي ومحاولة تطوير دليل لقياسه، والاستناد إلى مسح ميداني يتضمن مؤشرات كمية ونوعية لتحليل رأس المال الاجتماعي قبل الأزمة وفي أثنائها، للوصول إلى فهم معمق لأثر الأزمة عليه، الأمر الذي يتطلب تحديد دليل لرأس المال الاجتماعي يقيس التغيرات عبر الزمن والتفاوت الجغرافي بين المناطق المختلفة، وتفصيل مكوناته لكي يتم تشخيص الاختلالات والإيجابيات الاجتماعية التي نشأت نتيجة الأزمة. إن تحليل المؤشر المركب لرأس المال الاجتماعي يزود صانعي السياسات والمختصين والفاعلين الأساسيين والرأي العام بصورة أولية ومكثفة عن الحالة الاجتماعية في ظل العنف المسلح.

في هذا السياق يقوم البحث بتقديم تعريف إجرائي لرأس المال الاجتماعي بناءً على المراجعة النقدية للأدبيات، وتعريف كل مكون من مكوناته في السياق السوري. كما يقدم دراسة تفصيلية للمكونات الفرعية لدليل رأس المال الاجتماعي ومنهجية بنائها واختيار المؤشرات التفصيلية. ويركز البحث على دراسة محددات رأس المال الاجتماعي باستخدام النماذج القياسية، والأهمية النسبية لكل من هذه المحددات في ظل العنف المسلح. وأخيراً يقدم البحث مجموعة من التوصيات والبدائل المبنية على نتائج التحليل لتجاوز أثر الأزمة على رأس المال الاجتماعي.

إن النتائج التي وصل إليها البحث تعكس الإشكالية الكبيرة في فهم رأس المال الاجتماعي وأبعاده وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهي تمثل نقطة البداية نحو المزيد من التعمق في دراسة رأس المال الاجتماعي وترابطاته في سوريا ودوره المحوري أثناء النزاع وما بعده في الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأهميته الحاسمة في فهم كيفية رأب التصدعات الإنسانية الكبيرة التي لحقت بالمجتمع السوري وفي تطوير الأدوات اللازمة لبناء التضامن المجتمعي بين السوريين في الداخل والخارج والمشاركة في بناء عقد اجتماعي جديد يضمن استقرار المجتمع والدولة.

يقدم الفصل الأول من البحث إشكالية مفهوم رأس المال الاجتماعي والمدارس المختلفة التي اهتمت بتعريفه ومراجعة لأهم الأدبيات والدراسات التي حاولت قياسه. ويتابع الفصل نفسه تأطير مجال البحث وشرح المنهجية التي عمل بها للوصول إلى تعريف إجرائي يتناسب مع الحالة السورية الخاصة ويسهل عملية قياس لرأس المال الاجتماعي على الرغم من إشكاليات القياس التي تناولتها الكثير من الأدبيات في هذا المجال. يركز الفصل الثاني على تحليل نتائج المسح وشرح تفصيلي للمؤشرات

يركز البحث على دراسة محددات رأس المال الاجتماعي باستخدام النماذج القياسية

الجزئية ودليل رأس المال الاجتماعي، بينما يتناول الفصل الثالث قراءة في محددات رأس المال الاجتماعي المرتبطة بالحالة الاقتصادية والمؤسسية وظروف المعيشة والعنف. وأخيراً يعرض الفصل الأخير أهم النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث ويقدم مجموعة من التوصيات والبدائل التي يمكن أن تعزز رأس المال الاجتماعي بما يخدم عملية الخروج من النزاع والنهوض بالمجتمع من تداعيات هذه الكارثة الإنسانية التي لحقت بسوريا.

محددات البحث

تم تنفيذ هذا البحث في ظروف النزاع المسلح الذي يؤدي إلى مناخ من الخوف والقلق والاستقطاب والنزوح وعدم الاستقرار مما يؤثر بشكل كبير في إمكانية التحقق من دقة البيانات والمسوح المنفذة ومصداقيتها، وبالرغم من الجهد الكبير الذي بذل في تصميم المسح وتنفيذه، إضافة إلى الطرق المختلفة المبتكرة للتحقق، إلا أن التعامل مع النتائج بحذر وفق محددات البحث هو قضية في غاية الأهمية والتي يوصي بها فريق البحث.

إن إشكالية المفهوم المتعلق برأس المال الاجتماعي واستخدامه بطرق مختلفة تطلب من فريق البحث تطوير تعريف إجرائي للمفهوم وللمكونات تختص بهذا البحث ولا تشمل بالضرورة كل الجوانب الاجتماعية الناجمة عن النزاع المسلح.

وتعتبر محاولة بناء أدلة لقياس المؤشرات النوعية والكمية وتنميطها لظواهر تنموية مختلفة قضيةً مثار جدل، قد تواجه تحفظات تتعلق بالتثقيل والمبالغة بالتبسيط لظواهر معقدة والتحيز في اختيار المؤشرات المكونة للدليل. لكن فريق العمل أكد على أهمية مزايا الأدلة ومنها قابليتها للتفكيك حسب المكونات وحسب المناطق، وتسليطها الضوء على الاختلالات ذات الأولوية، واستخدامها الأداة نفسها لقياس الظواهر الاجتماعية في جميع مناطق سوريا، واستخدام اختبارات الحساسية. كما أن الدليل يساعد في فهم العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والمحددات الاقتصادية والصحية والتعليمية والديمغرافية والمؤسسية.

أما المسح الميداني، ونظراً لعدم القدرة على

تأتي أهمية هذا البحث من مناقشته النقدية لمفهوم رأس المال الاجتماعي ومحاولة تطوير دليل لقياسه، والاستناد إلى مسح ميداني يتضمن مؤشرات كمية ونوعية لتحليل رأس المال الاجتماعي قبل الأزمة وفي أثنائها، للوصول إلى فهم معمق لأثر الأزمة عليه

القيام بمسوح على مستوى الأسر في ظل التشتت السكاني والظروف الأمنية، فقد تم تنفيذ المسح من خلال ثلاثة أشخاص مفتاحيين بمواصفات محددة من كل منطقة مدروسة ليصل العدد الإجمالي إلى حوالى 2100 شخص مفتاحي في جميع مناطق سوريا. وبالرغم من مقاطعة نتائج الأشخاص المفتاحيين الثلاثة على مستوى المنطقة يبقى هناك إمكانيات للتحيز في التعبير عن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين سكان المنطقة. كما أن السؤال عن فترة ما قبل الأزمة قد يحمل تحيزاً مرتبطاً بفظاعات الحرب وبالتالي المبالغة في إيجابيات الماضي إضافة إلى إمكانية نسيان الأوضاع قبل فترة زمنية معينة.

وإذ نُفّذ المسح عام 2014، وفي ظل استمرار النزاع لغاية إعداد هذا البحث، فإن تغيرات كبيرة وكارثية غابت عن التحليل، لكن البحث يشكل أرضية للقيام بدارسة مماثلة للمقارنة بين 2014 والعام الحالي 2017 على سبيل المثال وفهم الديناميكيات خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل على المستوى الوطني أو المحلي لا يغني عن دراسات الحالة التفصيلية لكل منطقة حسب أهمية وأولوية البحث أو الظاهرة. كما أنه لا يغني عن دراسات إحصائية على مستوى الأفراد والأسر باستخدام العينات الإحصائية العشوائية، وهي الخطوة القادمة من البحث الحالي حيث سيتم التركيز على مناطق معينة لإجراء دراسات حالة.

WIKIMEDIA COMMONS/Bo Yaser

الفصل الأول:

مراجعة الأدبيات ومنهجية قياس رأس المال الاجتماعي

أولاً: مراجعة الأدبيات

يثير تعريف رأس المال الاجتماعي وقياسه العديد من الإشكاليات التي تتعلق بالمفهوم ذاته الذي تعدد وتنوع وضاق وتوسع حسب أهداف الدراسات التي اهتمت بهذا المفهوم. كما واجه الباحثون إشكالية في قابلية مفهوم رأس المال الاجتماعي للقياس الكمي وإيجاد المنهجية المناسبة لدراسته وإلى أي درجة يمكن للتحليل الكمي ولنتائج المسوح أن تفسر حركة المجتمع وعلاقاته.

إن أهم مرتكزات رأس المال الاجتماعي هي العلاقات والشبكات والروابط الاجتماعية التي تتميز بديناميكيتها واختلافها وتنوعها من مجتمع لآخر حتى داخل البلد أو المنطقة الواحدة مما يصعب اختزالها وتلخيصها كمياً بشكل كامل. ولكن هذا لا ينفي قابلية قياس جوانب مهمة من رأس المال الاجتماعي ومكوناته وتحديد علاقته بالمتغيرات المتنوعة. لذلك أكدت معظم الدراسات على ضرورة التوسع في البحوث الميدانية والمقابلات المعمقة مع أصحاب الاختصاص وتنظيم العديد من الحوارات المتقدمة لتعميق فكرة رأس المال الاجتماعي التي تساعد على فهم المجتمع بكافة طبقاته وجماعاته وأفراده، وبالتالي تساعد في البحث عن الطريقة المناسبة لتنشيطه بما يخدم الصالح العام ويساعد المجتمع للخروج من الأزمات التي تعصف به.

بدايات تشكل المفهوم (بورديو، كولمان، بوتنام)

جذب مفهوم رأس المال الاجتماعي العديد من الباحثين، حيث تتمثل أهميته في التركيز بشكل أساسي على النواحي الإيجابية من تفاعل أفراد المجتمع وجماعاته فيما بينهم، أكثر من الاهتمام بالنواحي السلبية. كما يحاول أن يلفت النظر إلى أشكال غير نقدية من رأس المال يمكن أن تكون مصدراً للنفوذ والسلطة من جهة ولكنها أيضاً باب جديد لإيجاد حلول غير اقتصادية للكثير من المشاكل الاجتماعية الراهنة (بورتيس، 1998).

وتتضمن أدبيات رأس المال الاجتماعي طيف واسع من التعاريف والمفاهيم وطرق القياس، وقد ساهمت العديد من الدراسات في تطوير هذا المفهوم عاكسة أهمية المحور الاجتماعي في العملية التنموية. إلا أن الكثير من الباحثين اعتبروا رأس المال الاجتماعي قيمة نهائية بحد ذاته، وبذلك ركزت الأدبيات بشكل رئيسي على عدد ونوعية معينة من المتغيرات لشرح هذا المفهوم (فاين، 2010) دون البحث في دوره التنموي مفاهيمياً وتطبيقياً. كما عرفت ماري أوستن عام 1918 رأس المال الاجتماعي كمقياس لإمكانيات المجموعة (فار، 2007).

انطلق العالم الفرنسي بيير بورديو (1983) من فكرة أن هناك رأسمال غير اقتصادي، وقارن رأس المال الاجتماعي بأشكال أخرى من رأس المال الاقتصادي والثقافي والرمزي. كما قارنه بمفاهيم اجتماعية أخرى كالسلطة، ولكنه أكد أن رأس المال الاجتماعي يمتلك ميزة فردية يستطيع الفرد حيازتها من خلال "أفعال هادفة" ويستطيع تحويلها إلى مكاسب اقتصادية حسب نوع الروابط والعلاقات والشبكات الاجتماعية التي يمتلكها هو نفسه وحسب قوة وثبات واستدامة هذه العلاقات (نصر وهلال، 2007). بشكل مماثل، يقدم غراي بيكر فهماً لرأس المال الاجتماعي على أنه التفاعلات الفردية العقلانية التي تمتلك القابلية لأن تكون رأسمالاً اجتماعياً (بيكر،1996).

من جهة أخرى قدّم كولمان بعداً مؤسساتياً لمفهوم رأس المال الاجتماعي على أنه خيار عقلاني مرتبط مع التنمية الاقتصادية، وركز تعريفه

على الثقة بين الأفراد وبين الأفراد والمؤسسات كمكون هام من مكونات رأس المال الاجتماعي والذي يعكس مبدأ المعاملة بالمثل في المجتمع وربطه بالديمقراطية والتنمية الاجتماعية. وأكد بشكل واضح في تعريفه لرأس المال الاجتماعي أنه مجموعة من الموارد المباشرة وغير المباشرة التي تنتج عن الشبكات الاجتماعية ضمن العائلة والأصدقاء وأعضاء المجتمع بشرط توفر عامل الثقة (كولمان، 1988).

وقد أخذت الثقة لاحقاً جانباً مهماً في أدبيات رأس المال الاجتماعي وخاصة أواخر التسعينات، ومن أبرز من كَتَبَ في هذا المجال فوكوياما الذي ميز بين نوعين من المجتمعات، الأول المجتمع الأبوي الذي يستند على الروابط العائلية والعشائرية، والنوع الآخر المجتمع الذي يستند إلى الثقة العالية التي تتصف بها نماذج متنوعة من التفاعلات الاجتماعية التي تعزز انتماء الأفراد لأكثر من جماعة (فوكوياما، 1999).

من جهة أخرى، عرف بوتنام رأس المال الاجتماعي كفضيلة مدنية تتمثل بسلوك الأفراد، وتعتمد على المشاركة السياسية واحترام القانون والتعاون. وأضاء هذا التعريف على العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، والحوكمة الجيدة، والتنمية المستدامة. واعتبر بوتنام أن رأس المال الاجتماعي هو تفاعل بين الأفراد والشبكات الاجتماعية والمعاملة بالمثل ومستوى الثقة التي تؤسسها هذه الشبكات الاجتماعية. لذلك تعتبر المشاركة السياسية والتعاون المتبادل من أهم مؤشرات رأس المال الاجتماعي وإن تراجع هذه المؤشرات يشير إلى تراجع رأس المال الاجتماعي (بوتنام، 1995).

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى تعريف بوتنام لرأس المال الاجتماعي أنه يتأثر بعوامل خارجية كالسياسات الحكومية أو بأسباب غير قابلة للتنبؤ مثل التدخل الخارجي (الفساد والحروب)، والذي يساهم في تراجع المشاركة السياسية للأفراد. كما أنه من الصعوبة القياس والتحكم بخيارات الأفراد التي تعكس تفضيلاتهم، وبالتالي ما اعتبره بوتنام تراجع في رأس المال الاجتماعي قد يُفسر بخيارات الأفراد المختلفة للتعبير عن قيمهم. وقد أشار نافارو أن ما فسره بوتنام على أنه تراجع في رأس المال الاجتماعي ضمن نقابات العمال في الولايات المتحدة، إنما هو انعكاس للقمع ولتغيير توازنات القوى الطبقية، وليس تدهور في القيم الثقافية والاجتماعية (نافارو، 2002). كما اعتبر غريكس 2001 وأوري 2002 أن المفهوم والمؤشرات التي اعتمدها بوتنام تتجاهل حقبة الثورة التكنولوجية التي أثرت على طريقة حراك الأفراد وقنوات التفاعل والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

إن تحليل بوتنام لرأس المال الاجتماعي طرح العديد من الأسئلة حول تأثيره في المجتمع، فعلى سبيل المثال من الصعب تفسير انخفاض مؤشر الثقة، فقد يعزى إلى ضعف الأداء المؤسساتي أو ضعف الثقة بالحكومة أو بالنظام ككل (نصر وهلال، 2007). وفي هذا السياق وجد اليسون ولافيريرا (2002) أن من أهم العوامل التي تؤثر في مؤشر الثقة الانتماء لجماعة تعرضت تاريخياً للتمييز أو طبيعة الخصائص الفردية لأفراد المجتمع من دخل وتعليم أو درجة التجانس في المجتمع.

لقد استخدم مفهوم رأس المال الاجتماعي لدى كولمان وبوتنام وفوكوياما في التسعينات باعتباره تعبيراً عن الشعور بالثقة تجاه الآخرين وتعبيراً عن قيم التضامن والتبادلية والأهم من ذلك أنه اعتبر رأسمالاً مجتمعياً وهذا ما ميزه عن تعريف بورديو الذي اعتبره رأس مال فردي، يتحدد بما يملكه الفرد من شبكات وعلاقات ومعارف تمكنه من اكتساب مزايا متباينة ناتجة عن التباين في ملكية الأفراد لهذا النوع من رأس المال.

وميزت الدراسات (بوتنام 2000، غيتيل وفيدال 1998، وسزريتير ووولكوك 2004) بين ثلاثة أنواع من رأس المال الاجتماعي، رأس مال اجتماعي رابط أو ما أشار إليه بوتنام أنه شخصي رعائي يستند إلى العلاقات بين أعضاء الشبكة الاجتماعية المتشابهين بشكل ما مثل العائلة والأصدقاء. النوع الثاني رأس مال اجتماعي عابر أو تجسيري ويشير إلى العلاقات ضمن الأفراد الذي لا ينتمون بالضرورة لجماعة معينة ولا يتوافقون في العمر أو الحالة الاقتصادية أو التعليم وإنما تجمعهم روابط أخرى مثل علاقات العمل والمعارف. أما النوع

إن أهم مرتكزات رأس المال الاجتماعي هي العلاقات والشبكات والروابط الاجتماعية التي تتميز بديناميكيتها واختلافها وتنوعها من مجتمع لآخر حتى داخل البلد أو المنطقة الواحدة مما يصعب اختزالها وتلخيصها كمياً بشكل كامل

الثالث فهو رأس مال اجتماعي واصل أو مؤسساتي ويستند إلى علاقات الأفراد مع المؤسسات ومستويات السلطة مثل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب السياسية والشركات، ويُعتبر النوع الأخير من أضعف أنواع الشبكات والروابط ولكنه بالإضافة إلى النوع التجسيري يملك المخرج القيمي الأعلى ويقدم المجال الضروري الأفضل لتطوير الأفكار والقيم والتوقعات الجديدة (وولكوك 2001، ستزريتير ووولكوك، 2004).

اعتبر بوتنام أن كل نوع من هذه الروابط والعلاقات يقدم منافع مختلفة للمجتمع، من الحماية وتأمين فرص عمل والأمان والرقي الاجتماعي. ولكن ما غاب عن تحليله أن هذه المنافع تعتمد على عدد من العوامل سواء كانت خصائص فردية تميز الأفراد كالجنس والعمر والموقع الاجتماعي أو متغيرات أخرى كالتعليم والقومية والدين، مما يعني أن تباين هذه العلاقات من حيث القوة والثبات يؤدي إلى تباين وتفاوت في المنافع انطلاقاً من أن الشبكات الاجتماعية غير متساوية بما تقدمه من فرص (نصر وهلال، 2007).

وقام البنك الدولي بنشر سلسلة من الدراسات حول رأس المال الاجتماعي من حيث التعريف والاستخدام ودوره في مشاريع التنمية وطرق قياسه والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية المتعلقة به. وفي هذا السياق عرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه المؤسسات والعلاقات والمعايير التي تشكل التفاعل الاجتماعي في المجتمع، ويؤكد أن التماسك الاجتماعي عامل أساسي في التنمية الاقتصادية والمستدامة[1].

ويرى البنك أن رأس المال الاجتماعي ليس فقط المؤسسات التي تحكم المجتمع بل الرابط الذي يُغني ويوصل فيما بينها، لذلك أضاف إلى التعريف، المؤسسات والعلاقات الرسمية الحكومية، حيث أن الحكومة والنظام السياسي الرسمي وحكم القانون والنظام القضائي والحقوق المدنية والسياسة هي جزء من هيكل رأس المال الاجتماعي. ويميز البنك بين الشبكات الأفقية والعمودية ويركز على أن الشبكات الأفقية هي التي تحقق هوية المجتمع وأهدافه العامة، بينما العلاقات العمودية لا تحقق سوى غايات ضيقة لا تخدم المجتمع ككل (داسغوبتا، 1999، غروتيرت وباستلير، 2001). وبالتالي أضاف مؤسسات الدولة ونظام الحكم والحكومة وكل ما يتبع للدولة وصولاً إلى مؤسسات المجتمع المدني (كالأحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها) ومؤسسات القطاع الخاص كالشركات.

ويجد الكثير من الباحثين أن مفهوم البنك الدولي لرأس المال الاجتماعي ضبابي وعريض ومجرد ويُعقد فهم رأس المال الاجتماعي ويفرغه من معناه المحدد الذي يعطيه خاصية تحليل وفهم علاقات الأفراد والجماعات وعلاقتهم فيما بينهم كمجتمع يختلف في آلياته عن الدولة ومؤسساتها (نصر وهلال،2007). لابد من الإشارة هنا إلى تأثير مؤسسات الدولة (المؤسسات الأمنية والمالية والقوانين والنظام القضائي وغيرها) على العلاقات والروابط الاجتماعية والثقة بين الأفراد والجماعات وعلى القيم والعادات الناظمة للمجتمع وعلى درجة التضامن والتعاون المتاحة بين أفراد المجتمع وجماعاته والعكس صحيح من خلال الفعل الجماعي والحركات الاحتجاجية والثورية. لكن التأثير لا يعني الخلط بين رأس المال الاجتماعي والمؤسسات خاصة الرسمية منها.

قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً لرأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة الشبكات والمعايير والقيم والتفاهمات التي تسهل التعاون بين وضمن الجماعات المختلفة"، وبالتالي فإن الشبكات والعلاقات الاجتماعية التي تنظمها القيم والمعايير والتفاهمات المتفق عليها تقوم بتعزيز الثقة المجتمعية وتمكن الأفراد من التعاون والعمل مع بعضهم (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 2001).

1. انظر الموقع التالي:
http://www.worldbank.org/prem/poverty/ scapital/SChowmeas1.htm

إن قراءة الأدبيات تطرح العديد من النقاط الإشكالية، حيث تنظر بمعظمها إلى المجتمع ككيان مستقل عن العوامل الخارجية الدولية والإقليمية التي تؤثر بشكل كبير على علاقات الأفراد والجماعات في أي مجتمع، كما تغيب عن بعضها علاقات السلطة وما تنتجه من ظلم ولامساواة وتهميش وتسلط. إضافة إلى ذلك، لا بد من تمييز رأس المال الاجتماعي عن أنواع رأس المال الأخرى غير الاقتصادية كرأس المال الرمزي ورأس المال الثقافي. حيث يرتكز رأس المال الاجتماعي على العلاقات والشبكات الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات وعلى آلية ودوافع تشكل هذه العلاقات بينما يعتمد غيره من أشكال رأس المال غير الاقتصادي على التراكم المعرفي والثقافي. ومن الإشكاليات التي طرحتها الأدبيات مرجعية رأس المال الاجتماعي كونه ميزة فردية أو اجتماعية، والذي بدوره يحدد آليات تراكم رأس المال الاجتماعي والعائد عليه. كما تطرح الأدبيات العديد من الأسئلة الإشكالية، على سبيل المثال، هل تعتبر الثقة المجتمعية مكون رئيسي من مكونات رأس المال الاجتماعي أم نتيجة لتفاعل الأفراد والجماعات وفيما بينهم، ما هو الإطار المفاهيمي لرأس المال الاجتماعي وما مدى شموليته لمؤسسات الدولة ونظام الحكم، وما أنواع الشبكات التي يتضمنها رأس المال الاجتماعي. انطلاقاً من ذلك يمكن تحديد دور رأس المال الاجتماعي كحامل للمجتمع في مواجهة التحديات والكوارث وعامل تمكين للأفراد والجماعات حتى في غياب الدولة. كما تثير الأدبيات موضوع التعريف الإجرائي الذي يمكن من خلاله قياس رأس المال الاجتماعي بما يسهل دراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية.

مقاربة مفاهيمية

بناء على مراجعة الأدبيات، يقدم البحث مقاربة مفاهيمية تخلص إلى تعريف إجرائي لرأس المال الاجتماعي تنطلق من اعتبار مفهوم رأس المال الاجتماعي ذو طابع مزدوج، ذاتي وموضوعي؛ ينبع طابعه الذاتي من ذاتية الأفراد والجماعات والمجتمعات، على اعتبارهم ذوات فاعلة بذاتها ولذاتها؛ كما ينبع من الخلفية الأخلاقية لمضامينه، كالغيرية والتعاطف والتسامح تمييزاً لها عن المصلحة الذاتية، إضافة إلى العدالة والحرية وغيرها من القيم الإنسانية، التي تؤسس القيم الاجتماعية، كالاعتراف والاحترام المتبادل والثقة والتعاون والتشارك الحر والدافعية إلى العمل الجماعي والتطوعي، وابتغاء الصالح العام والقدرة على التواصل البناء، وتَعيِّن طبيعة الشبكات التي تؤثر في بنية المؤسسات وآليات عملها، فتفضي إلى الترابط الاجتماعي والتواصل الإنساني. إن الطابع الذاتي لرأس المال الاجتماعي يزيد من صعوبة دراسته وقابلية مقارنته بين المجتمعات المختلفة التي تختلف في مساراتها التاريخية وأنماط علاقاتها وقيمها.

أما موضوعية رأس المال الاجتماعي فتتعيَّن في الظواهر الاجتماعية كالشبكات وتنظيمات المجتمع المدني، واستخدامه كأداة تحليل لتشخيص المشكلات الاجتماعية، كالتعصب والتمييز والتفاضل والعنف والتردي الأخلاقي، والكشف عن حركة التعارضات الملازمة للوجود الاجتماعي، واتجاهات هذه الحركة. وتشكل العلاقات والروابط والشبكات الاجتماعية المتنوعة المكون الأولي لرأس المال الاجتماعي، باعتبار الجماعات والمجتمعات بنى علائقية ومنظومات اجتماعية.

ويمكن تمييز رأس المال الاجتماعي بالخصائص التالية التي تحدِّده تحديداً أولياً:

- أنه تاريخي وعام؛ مما يسوغ البحث في رأس مال اجتماعي عام، سواء لمجتمع صغير أو للمجتمع الكلي، الذي ليس جمعاً حسابياً لمجتمعات صغيرة وأفراد. لكن التركيز على الطابع الاجتماعي لرأس المال الاجتماعي هو الأساس الذي ترتكز عليه علاقات الأفراد والجماعات فيما بينهم.

- إن العلاقات الاجتماعية المُشكلة لرأس المال الاجتماعي لا تنفصل، لا عن بواعثها ودوافعها، الواعية وغير الواعية، ولا عن نماذج التفكير والإدراك والتمثل والتقدير والعمل، التي تبطنها، ولا عن غاياتها، ولا عن بيئتها.

يرتكز رأس المال الاجتماعي على العلاقات والشبكات الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات وعلى آلية ودوافع تشكل هذه العلاقات بينما يعتمد غيره من أشكال رأس المال غير الاقتصادي على التراكم المعرفي والثقافي

لا بد من تمييز رأس المال الاجتماعي عن أنواع رأس المال الأخرى غير الاقتصادية كرأس المال الرمزي ورأس المال الثقافي. حيث يرتكز رأس المال الاجتماعي على العلاقات والشبكات الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات وعلى آلية ودوافع تشكل هذه العلاقات بينما يعتمد غيره من أشكال رأس المال غير الاقتصادي على التراكم المعرفي والثقافي

- إن رأس المال الاجتماعي متنوع ومتغير باطّراد، ومتقلب أيضاً، تبعاً لمدى استقرار الحياة العائلية والاجتماعية وتوازنهما، ومرونة النظام السياسي، ومدى سيادة القانون واحترامه.

- إن رأس المال الاجتماعي يحمل قيمة غير مادية أكثر من كونه غاية لتحقيق مكاسب اقتصادية وإنما عوائد اجتماعية تكون مصدر لإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، بشكل عام، ووقت الأزمات، بشكل خاص.

- يعكس رأس المال الاجتماعي علاقات القوة في المجتمع على اختلاف معاني القوة، بدءاً من قوة الشخصية، وقدرتها على التأثر والتأثير إلى قوة المعرفة وقوة المال وقوة الجاه وغيرها من أشكال القوة، وصولاً إلى القوة العارية.

- يؤثر رأس المال الاجتماعي في نسج الانتظامات والتنظيمات الاجتماعية والمؤسسات، وفي بناها ووظائفها وآليات عملها ويتأثر بها، لا سيما أن هذه الانتظامات والمنظمات والمؤسسات، على اختلافها، هي مجالات ممارسة الحياة العامة. وتعد سلامة هذه التنظيمات والمؤسسات وشفافيتها وتشاركيتها وقدرتها على أداء وظائفها وقابليتها للمراجعة والنقد والمساءلة والمحاسبة عاملاً هاماً في تطور رأس المال الاجتماعي الفعال.

في ضوء هذه الخصائص، يمكن اعتبار القيم والعلاقات والروابط والشبكات الاجتماعية وتفاعلها هي رأس المال الاجتماعي، الذي يؤثر بالضرورة في اتجاهات نمو المجتمع المدني وفي بنى الانتظامات والمنظمات والمؤسسات ووظائفها وآليات اشتغالها، ويتأثر بها، ويسهم في تشكُّل فضاء عام مشترك.

ويمكن تصنيف رأس المال الاجتماعي إلى رأس مال موروث متحقق بالفعل، يربط أفراد الجماعة التقليدية، كالعائلة الممتدة والعشيرة والجماعة الإثنية – المذهبية، ويحافظ على تماسكها ويعزز تمايزها، ورأس مال متجدد، يؤدي إلى نموها وتطورها، وقد يؤدي إلى تفكيكها أيضاً. هذا الأخير هو رأس المال الممكن واللامتناهي، لأن أشكال العلاقات الاجتماعية ومضامينها لا متناهية، تتغير باطراد وتتجدد باطراد، بتجدد المعرفة والثقافة والعلوم والتقنيات وأساليب الإنتاج ولكنها لا تنفي الأولى بل يمكن أن تهذبها بما يخدم الصالح العام؛ ولكنه، بخلاف رأس المال المادي، ينمو ويتراكم بنسبة إنفاقه أو تصريفه. وهذا فارق جوهري، لأن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يفضي إلى الحد من الاستغلال والظلم والقهر، وتقليص الفجوات الفاصلة بين الفئات الاجتماعية، بتجادله مع أشكال رأس المال الأخرى، وارتكازه على واقع الاعتماد المتبادل، وحل التعارضات الاجتماعية سلمياً، وإسهامه في التنمية الإنسانية، وبالتالي يمكن أن يسهم في تعميق التحولات الاجتماعية وترسيخ العلاقات وفقاً لمبادئ المساواة والحرية والعدالة وقيمها الإنسانية.

إن رأس المال الاجتماعي يحمل قيمة غير مادية أكثر من كونه غاية لتحقيق مكاسب اقتصادية وإنما عوائد اجتماعية تكون مصدر لإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، بشكل عام، ووقت الأزمات، بشكل خاص

ثانياً: منهجية دليل رأس المال الاجتماعي

التعريف الإجرائي

بناء على المقاربة المفاهيمية السابقة يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي، بأنه ما تم تراكمه في مجتمع ما، أفراداً وجماعات ومؤسسات من قيم وروابط وشبكات اجتماعية مبنية على الثقة المتبادلة بين أفراده وجماعاته، ومؤثرة ومتأثرة بالمؤسسات المجتمعية الناظمة للحياة العامة التي تسهل التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، ويرسخ رأس المال الاجتماعي أسس التماسك والاندماج الاجتماعي، ويعمل بشكل حثيث لخلق الإنسان الحر والواعي والمنتج والقادر على خدمة الصالح العام.

وتعتبر القيم والأخلاق المشتركة جوهر رأس المال الاجتماعي، بما تُرسخه الحريات العامة والخاصة وتحفظ كرامة الإنسان واستقلاله وحريته، وتعمل على توجيه عمله وسلوكه خدمة للصالح العام وبشكل لا يتعارض أو يتناقض مع أهدافه وطموحاته وكينونته كفرد مستقل وحر وواع ومنتج. وتعزز الأخلاق والقيم الروابط المدنية وتساهم في انعتاق الفرد من الروابط الأولية التي تعكس عدم نضجه أو نضج المجتمع الذي ينتمي إليه (راسل، 2009). كذلك الأمر، فإن الروابط والشبكات الاجتماعية تعد صلب رأس المال الاجتماعي، بما تحققه من اندماج الفرد وتواصله مع المجتمع وتعزيز العمل الطوعي الواعي المنتج وترسيخ الثقة المجتمعية التي تؤدي إلى التماسك والتضامن الاجتماعي على أساس الاحترام المتبادل والأهداف المشتركة العامة. وكلما سادت القيم الفردية التي تتناقض مع الصالح العام، كلما انفصل الفرد عن مجتمعه الأولي، ولم يجد بديلاً يربطه بالعالم وبالآخرين، وفقد سيطرته على ذاته وموارده وطاقاته، مما يؤدي ذلك إلى نكوصه وعودته إلى الروابط الأولية المتمثلة بالعائلة أو القبيلة أو القومية أو الجماعية الدينية أوالطائفية، وزاد من تعصبه. وكلما فشل الإنسان في تحقيق ذاته وفي قدرته على تنمية طاقاته وقدراته، تعززت مشاعر الخوف وعدم الأمان، وتعززت قيم الخضوع والتبعية والاستعباد والتسلط في المجتمع، وزادت من العصبية والقبلية والطائفية، وجعلته يسلم أمره لقوى أقوى منه تتسلط عليه وعلى خياراته وقدراته وموارده سواء كانت هذه القوى مجموعة البنى الاجتماعية الرجعية أو أنظمة استبدادية (بركات، 2006).

يتقاطع التعريف الإجرائي الذي اعتمده التقرير في التحليل مع العديد من الدراسات والأدبيات من حيث أن رأس المال الاجتماعي هو منتج اجتماعي جماعي بُني وتراكم من قبل المجتمع من خلال التفاعلات والعلاقات بين وضمن الأفراد والجماعات المختلفة على أساس الأخلاق والقيم والعادات والتفاهمات الحاكمة في المجتمع والمبنية على درجة معينة من الثقة المتبادلة والتي تعزز التضامن والتعاون والاندماج والتماسك في المجتمع. وبشكل قياسي فإن رأس المال الاجتماعي يُقسم إلى ثلاث مكونات ومضامين أساسية وهي العلاقات والشبكات الاجتماعية والثقة المجتمعية والقيم والتوجهات المشتركة.

المنهجية

لقد دفع الاهتمام برأس المال الاجتماعي إلى محاولات متعددة لصياغة المفهوم وتوحيد طرق القياس[2]، على الرغم من صعوبات القياس المختلفة المرتبطة بتحديات تحديد المفهوم والفصل بين رأس المال الاجتماعي ونتائجه ومصادره إلا أن عدم قياس رأس المال الاجتماعي يبقي خصائصه وإمكانياته مجهولة (دورلوف، 2002). إن قياس رأس المال الاجتماعي يسهم في تحديد العوامل التي تسهم في جعل البيئة مناسبة لتطويره،

يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي، بأنه ما تم تراكمه في مجتمع ما، أفراداً وجماعات ومؤسسات من قيم وروابط وشبكات اجتماعية مبنية على الثقة المتبادلة بين أفراده وجماعاته

2. لمناقشة تفصيلية لقياس رأس المال الاجتماعي راجع (كلاريدج، 2004):
http://www.socialcapitalresearch.com/literature/operationalisation/measurement.html

والعوامل التي تؤدي إلى تدهوره. وقد وضحت هيئة تقييم الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي التي قدمت مقاربة جديدة لفهم الثروة ونوعية حياة الأفراد والاستدامة، أن رأس المال الاجتماعي هو جزء رئيسي من ثروة ومقومات المجتمع التي تنعكس إيجاباً على نوعية حياة أفراده (ستيغلتز وآخرون، 2009).

وقد بذلت العديد من الجهود للاتفاق على طرق لقياس رأس المال الاجتماعي من حيث المفهوم وأدوات البحث بما يُمكن من المقارنة الدولية، ويساعد في تحليل علاقته بالمتغيرات التنموية الأخرى (نصر وهلال، 2007). وقد قدمت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، إطاراً لقياس رأس المال الاجتماعي اعتمد على أربع مقاربات لرأس المال الاجتماعي: العلاقات الشخصية، والشبكات الاجتماعية، والانخراط في العمل المدني، ومعايير الثقة والتعاون. (سكرايفنس وسميث، 2013).

ويتم قياس رأس المال الاجتماعي على عدة مستويات: الأفراد، المنظمات، المجتمعات، وعند تنفيذ القياس على المستوى المجتمعي المحلي أو الوطني يتم استخدام أدلة مركبة لتشمل عدد من المؤشرات التي تعكس مستوى رأس المال الاجتماعي في المجتمع، ومثال ذلك دراسة بوتنام، ودراسة البنك الدولي اللتان تقيسان رأس المال الاجتماعي على المستوى المجتمعي (أكاه، 2014).

وتظهر الأدبيات تحديات استخدام تجميع للبيانات الفردية لقياس ظاهرة مجتمعية، فلا تقاس الثقة المجتمعية على سبيل المثال بتجميع الثقة على المستوى الفردي. من جهة أخرى توصي العديد من الدراسات بعدم استخدام متغير واحد لقياس رأس المال الاجتماعي بل استخدام عدة مؤشرات ومتغيرات، بما في ذلك تطوير الأدلة المركبة، حتى تكون مقاربة المفهوم أكثر دقة (فان ديث، 2003).

وهناك عدّة مراحل تمرّ بها عملية تكوين الدليل المركّب، بما في ذلك تحديد وانتقاء المؤشرات التي تعكس المكونات الرئيسية لرأس المال الاجتماعي، وطرق معيرة المؤشرات، وتثقيلها، وتجميعها؛ أمّا المرحلة الأخيرة فهي اختبار مدى حساسيتها (لارسن وآخرون، 2007). وتنطوي عملية تطوير الدلائل المركّبة على عدد كبير من التحدّيات المنهجية مثل الاعتماد على أحكام الخبراء، التي يمكن أن تترافق بشيء من عدم اليقين، كما أنّ إعطاء أوزان ترجيحية للمؤشرات الفردية هو بمثابة تحدٍّ آخر في تكون دليل مركّب (منظمة الصحة العالمية، 2017).

بناء دليل رأس المال الاجتماعي

تظهر أهمية القياس أكثر في ظل النزاع المسلح حيث تزداد أهمية معرفة التفاعلات الجديدة خلال الحرب، وتوجيه التدخلات لتخفيف أو تجاوز آثار العنف على رأس المال الاجتماعي. وفي هذا الإطار قام فريق البحث بتصميم أدوات البحث المتعلقة بمسح حالة السكان في القسم الاجتماعي بحيث تمكن من تشكيل دليل لرأس المال الاجتماعي، بالاستناد إلى مكوناته الرئيسية.

وقد تم اعتماد اختيار المؤشرات على مراجعة الأدبيات ومشاورات الخبراء، وعليه تم إعداد أسئلة مسح حالة السكان (القسم الاجتماعي)، حيث تضمنت الاستمارة أسئلة عن الشبكات الاجتماعية والثقة والقيم والمعايير. علماً بأن وحدة التحليل هي المجتمع المحلي، إذ استخدم المسح منهجية مركبة لتناسب ظروف النزاع، والمبنية على دراسة على مستوى المناطق المدروسة التي غطت سوريا بالكامل.

وتضمنت منهجية المسح إجراء مقابلات مطولة مع ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل منطقة مدروسة، وتم استخدام أسئلة كمية ونوعية لمعرفة حالة السكان في المنطقة المدروسة بما في ذلك الحالة الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية قبل الأزمة وفي فترة المسح، أي منتصف عام 2014. وتضمن المسح معايير لدمج البيانات على مستوى المنطقة من خلال إعادة تنفيذ الاستبيان في حال وجود تناقض واضح بين الاستمارات الثلاث، ويتوسع الملحق 1 في شرح منهجية المسح (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016).

وفق التعريف الإجرائي يمكن تحديد دليل لرأس المال الاجتماعي باستخدام مقياس تجميعي له ثلاثة مكونات يُثَقَّلُ كل منها بالتساوي، وتعامل المؤشرات المركبة ضمن كل بعد بالتساوي (جدول 1).

المكون الأول هو العلاقات والشبكات الاجتماعية والتي يُمكن قياسها من خلال أربع مؤشرات أساسية هي، المشاركة في اتخاذ القرار، والعمل التطوعي، والتعاون لحل المشاكل، ومشاركة المرأة؛ المكون الثاني هو الثقة المجتمعية، ويتم قياسه من خلال مؤشرين أساسيين هما الثقة بين الأفراد ومدى الشعور بالأمان؛ أما المكون الثالث فهو القيم والتوجهات أو التفاهمات المشتركة، ويتم قياسه من خلال درجة التوافق بين أبناء المجتمع على رؤية مشتركة للمنطقة، ودرجة التوافق بينهم على رؤية مشتركة على المستوى الوطني، إضافة إلى مكانة المرأة في المجتمع.

جدول 1: دليل رأس المال الاجتماعي ومكوناته ومؤشراته

المكونات	المؤشرات
الشبكات والمشاركة المجتمعية	• المشاركة في اتخاذ القرار • التعاون لحل المشاكل • العمل التطوعي • مشاركة المرأة
الثقة	• الثقة بين الأفراد • الشعور بالأمان
القيم والتوجهات المشتركة	• الاتفاق على رؤية للمنطقة • الاتفاق على رؤية لسوريا • مكانة المرأة

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

وتجدر الإشارة أن الدليل يُحسب على المستوى الوطني كما على أي مستوى جغرافي بما في ذلك المحافظات والنواحي، كما يقيس رأس المال الاجتماعي قبل وأثناء الأزمة، وهذا يؤدي إلى تعميق فهم الحالة الاجتماعية في سوريا وأثر الأزمة عليها، مما يساهم في التوصل إلى استراتيجيات وسياسات مناسبة.

يعتمد التقرير في حساب الدليل ومكوناته ومؤشراته على البيانات التي يوفرها مسح حالة السكان لعام 2014 (ملحق 1) لفترتي ما قبل الأزمة (عام 2010) وأثنائها (2014). ومن أجل تحليل رأس المال الاجتماعي في سوريا وأثر الأزمة عليه تم تصميم الدليل وفق المكونات والمؤشرات التالية:

يعتمد التقرير في حساب الدليل ومكوناته ومؤشراته على البيانات التي يوفرها مسح حالة السكان لعام 2014

1 - الشبكات والمشاركة المجتمعية (أربعة مؤشرات مثقلة بالتساوي):

- المشاركة في اتخاذ القرار: مدى إتاحة المشاركة لجميع الأفراد وبفعالية ودون استثناء أحد في عملية اتخاذ قرار، داخل المنطقة، يتعلق بمصالح أبنائها، ويتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي أبداً، ونادراً، وأحياناً، وغالباً، ودائماً.

- التعاون لتجاوز المشاكل: المساعدة التي يقدمها الآخرون في حال حدوث مشكلة عامة أو مشكلة لبعض أفراد المجتمع، يتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي أبداً، ونادراً، وأحياناً، وغالباً، ودائماً.

- العمل التطوعي: مدى انتشار العمل التطوعي ومساهمة الجميع فيه دون تمييز، يتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي أبداً، ونادراً، وأحياناً، وغالباً، ودائماً.

- مشاركة المرأة: مدى مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية العامة كمبادرات التعليم والصحة والتكافل الاجتماعي، يتراوح المؤشر بين ثلاثة خيارات هي سيئ، ومقبول، وجيد.

2 - الثقة (مؤشران مثقلان بالتساوي):

- الثقة بين الأفراد: مدى انتشار الثقة بين أفراد المجتمع من خلال عدد من المظاهر مثل قلة عدد الدعاوي القضائية بين الأفراد، قلة عمليات الغش والاحتيال، الميل إلى إنشاء شراكات اقتصادية، وسهولة الاقتراض بين الأفراد، يتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي أبداً، ونادراً، وأحياناً، وغالباً، ودائماً.

- الشعور بالأمان: يرتبط بعدم التعرض مثلاً لحالات القتل والسرقة والعنف والخطف إضافة إلى عدم القدرة على التنقل بحرية، يتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي أبداً، ونادراً، وأحياناً، وغالباً، ودائماً.

3 - القيم والتوجهات المشتركة (ثلاثة مؤشرات مثقلة بالتساوي):

- الاتفاق على رؤية للمنطقة: مدى وجود تصور عن المستقبل المرغوب للمنطقة بشكل مكتوب أو ضمني، يتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي لا يتفقون أبداً، ولا يتفقون إلى حد كبير، ويتفقون إلى حد ما، ويتفقون إلى حد كبير، ويتفقون كلياً.

- الاتفاق على رؤية لسوريا: مدى وجود تصور عن المستقبل المرغوب لسوريا بشكل مكتوب أو ضمني، يتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي لا يتفقون أبداً، ولا يتفقون إلى حد كبير، ويتفقون إلى حد ما، ويتفقون إلى حد كبير، ويتفقون كلياً.

تضمنت منهجية المسح إجراء مقابلات مطولة مع ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل منطقة مدروسة، وتم استخدام أسئلة كمية ونوعية لمعرفة حالة السكان في المنطقة المدروسة بما في ذلك الحالة الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية قبل الأزمة وفي فترة المسح، أي منتصف عام 2014

- مكانة المرأة: النظرة العامة لدور المرأة على مستوى الأسرة والمجتمع، يتراوح المؤشر بين ثلاثة خيارات هي سيئ، ومقبول، وجيد.

تم تثقيل المؤشرات في المؤشر الكلي بناء على الأدبيات لدراسات مماثلة وعلى مشاورات الخبراء، وقد وصل البحث إلى صيغ بسيطة تعتمد التثقيل المتساوي للأبعاد الرئيسية. وقد تم تطبيق اختبارات الحساسية للدليل من خلال تغيير تثقيل المكونات وأشارت النتائج إلى وجود القليل من الفروقات المعنوية والتي لم تتجاوز في أعلى قيمها 8 % من قيمة الدليل وفق التثقيل المتساوي.

وقد تم بناء المكونات بعد تنميط جميع المؤشرات إلى قيم بين الصفر والواحد، إضافة إلى التثقيل بعدد سكان المنطقة المدروسة وذلك عند تجميعه على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني. وأخذت المكونات الثلاثة قيم بين الصفر والواحد ليتم بناء دليل رأس المال الاجتماعي وفق التالي:

$$SCI_t = 1/3\ (SP_t) + 1/3\ (ST_t) + 1/3\ (VN_t)$$

حيث:

SCI_t: دليل رأس المال الاجتماعي ويأخذ قيمة بين 0 و1، حيث الصفر يعكس ضعف رأس المال الاجتماعي وواحد يعني الأداء الأفضل.

SP_t: مكون الشبكات والمشاركة المجتمعية ويأخذ قيمة بين 0 و1، حيث الصفر يعكس ضعف المكون وواحد يعني الأداء الأفضل.

ST_t: مكون الثقة المجتمعية ويأخذ قيمة بين 0 و1، حيث الصفر يعكس ضعف المكون وواحد يعني الأداء الأفضل.

VN_t: مكون القيم المشتركة والتوجهات المشتركة ويأخذ قيمة بين 0 و1، حيث الصفر يعكس ضعف المكون وواحد يعني الأداء الأفضل.

ويأخذ الدليل المركب لرأس المال الاجتماعي ومكوناته قيم من 0 إلى 1 يمكن تصنيفها على النحو التالي:

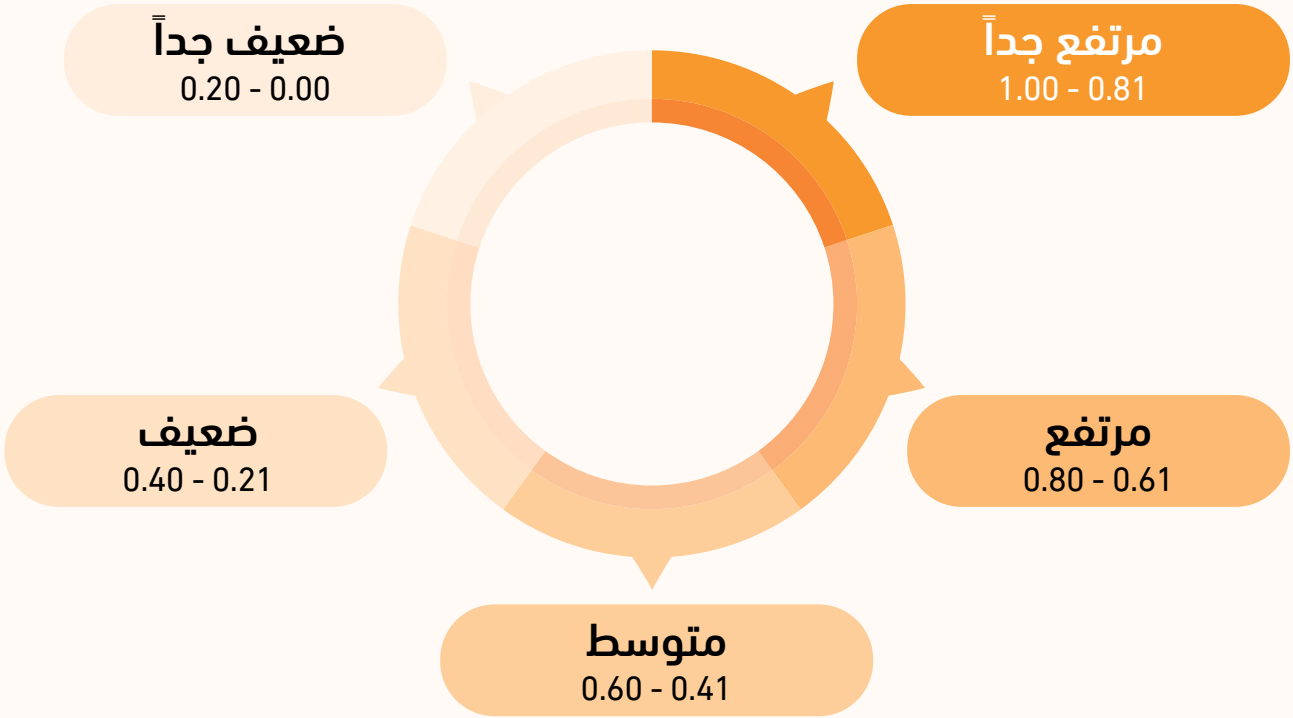

Adeeb Alsayed 2017

الفصل الثاني:

خصائص مؤشرات رأس المال الاجتماعي

يصف حليم بركات المجتمع السوري بأنه مجتمع متعدد الثقافات استطاع أن يحقق اندماجاً وتماسكاً لفترة طويلة من خلال مجموعة من العلاقات الاجتماعية المبنية على عدد من العوامل الثقافية والدينية والاجتماعية والأخلاقية، وعلى الرغم من تعدد الهويات واختلاف المصالح حافظ على هذه الهويات الخاصة مع محاولة التكيف والعمل على إيجاد دولة مركزية وتفاهمات على الكثير من الأساسيات لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

وعلى الرغم من ذلك عانى المجتمع صراعاً داخلياً دائماً عبر التاريخ نتيجة للتدخلات الخارجية أو لسيطرة أقلية أو أكثرية دينية على السلطة والثروة وانعدام الديمقراطية أو الاعتراف الكامل بالتنوع الثقافي والديني والايديولوجي (بركات،1984). بوجه عام أثبتت الاضطرابات السياسية المتلاحقة أن المجتمع السوري هو مجتمع يمر بمرحلة انتقالية، يواجه أزمة مزمنة بين الأيديولوجيات والثقافات التقليدية والسلفية وبين الحداثة، وبين قوى التقسيم والتجزئة وقوى التوحد والاندماج والتكامل، إضافة إلى التدخلات الخارجية. إنه مجتمع في حالة مواجهة وصراع دائم، وقد استثمرت قوى التسلط خلال الأزمة الأخيرة في التناقضات والاختلافات وأججتها خدمة لاستمرار العنف وتحقيق الهيمنة.

يعاني المجتمع السوري مثل غيره من المجتمعات في المنطقة من عدة عوامل مثل التبعية بالمعنى الذي أشار إليه حليم بركات في كتابه عن الاغتراب (2006)، حيث يفقد المجتمع سيطرته على موارده وقدراته وتسيطر عليه المؤسسات ويخضع لها بدل أن يسيطر عليها. إضافة إلى ذلك فالمجتمع السوري يعاني من مستويات خطيرة من الخضوع إلى الأنظمة الاستبدادية المعادية للإنسان، مما يفقد الإنسان والمجتمع الإرادة والهدف والخطة للتغيير. من جهة أخرى، تبدو العلاقات الاجتماعية متينة، ولكن يغلب عليها الطابع غير الرسمي المبني بشكل كبير على الروابط الأولية التي تتناقض مع العلاقات المدنية والرسمية.

إضافة إلى ذلك، يعاني المجتمع من تعدد الولاءات والانتماءات الإقليمية التي تتغلب في بعض الأحيان على الانتماءات الوطنية وتتفوق عليها، مما يجعله عرضة للانقسام والصراعات والتي تم استغلالها تاريخياً سواء من قبل الأنظمة والنخب الحاكمة أو من قبل الخارج لخدمة مصالحهم التي لا تتفق مع مصالح المجتمع جماعات وأفراد. إن هذه العلاقات والإنتماءات التقليدية المبنية على الثقة والتعاون والتضامن بين أفراد الجماعة الواحدة، والتي استمرت من خلال الرجعية والرؤية الميتافيزيقية والسلطوية السياسية والطبقات الهرمية للأفراد والجماعات الطائفية والقبلية والقومية الذين تجمعوا ضد الآخرين وفقاً للثروة والسلطة، تحمل في طياتها تناقضاً، إذ أن العوامل التي تزيد الثقة على مستوى الجماعة سُخرت لتكون في خدمة الأنظمة على حساب المصلحة الوطنية العامة (بركات، 2006).

في هذا الإطار يقوم البحث على محاولة تحليل العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع والقيم والعادات التي تحكم هذه العلاقات والتي تؤثر في قيم التعاون والتضامن والثقة بين الأفراد والجماعات من خلال استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي كمقاربة للتحليل وفهم جانب أساسي من ديناميكيات الأزمة الاجتماعية. وتجدر الإشارة على أن التحليل مستند بشكل رئيسي على توصيف وتحليل العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي وليس على مستوى الفرد أو الأسرة. تتطرق الأقسام اللاحقة إلى تقديم تحليل توصيفي للمؤشرات الفرعية التسعة التي تم استخدامها لبناء دليل رأس المال الاجتماعي، ومن ثم مناقشة الدليل الكلي.

تبدو العلاقات الاجتماعية متينة، ولكن يغلب عليها الطابع غير الرسمي المبني بشكل كبير على الروابط الأولية التي تتناقض مع العلاقات المدنية والرسمية

التحليل مستند بشكل رئيسي على توصيف وتحليل العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي وليس على مستوى الفرد أو الأسرة

أولاً: الشبكات والمشاركة المجتمعية

استخدمت الأدبيات عدداً متنوعاً من المعايير للتعرف على طبيعة الشبكات والمشاركة المجتمعية مثل معايير حياة المجتمع التنظيمية كالخدمة في منظمات محلية أو نواد أو العضوية في عدد من الجماعات، إضافة إلى معايير الارتباط بالشؤون العامة مثل معدل التصويت في الانتخابات أو الاجتماعات العامة التي تم حضورها على المستوى التعليمي أو الثقافي أو الخدمي ومعايير التطوع المجتمعي كالعمل في مؤسسات غير ربحية أو عدد مرات العمل التطوعي (بوتنام، 2000). واعتبرت بعض الدراسات أن العمل التطوعي هو جزء من مكون القيم المشتركة وليس ضمن الشبكات (نصر وهلال، 2007) وبعضها اعتبره مكون منفصل عن مكونات رأس المال الاجتماعي (بوتنام، 2000).

اعتبرت الدراسة أن مكون الشبكات مؤلف من أربع معايير أساسية وهي مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار والعمل التطوعي والتعاون على حل المشكلات ومشاركة المرأة. وينطلق التقرير من هذا التحديد من التعرف على طبيعة الشبكات من خلال تفاعل الأفراد في المجتمع من خلال المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي وتعاونهم لحل المشكلات ودرجة انخراطهم في العمل الطوعي ودور المرأة بشكل خاص في المجتمع.

المشاركة في اتخاذ القرار

ويُعنى هذا المؤشر حسب دليل الباحث الذي تم اعتماده في مسح حالة السكان 2014 بالسؤال على مدى إتاحة المشاركة لجميع الأفراد وبفعالية ودون استثناء أحد في عملية اتخاذ قرار يتعلق بمصالح أبنائها داخل المنطقة المدروسة، يتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي أبداً، ونادراً، وأحياناً، وغالباً، ودائماً. وهذه المشاركة تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار على المستوى الرسمي الحكومي وعلى المستوى المحلي غير الرسمي.

تظهر النتائج تراجع دليل المشاركة في اتخاذ القرار داخل المنطقة وسطياً على مستوى سوريا من 0.59 قبل الأزمة إلى 0.44 في أثنائها (الشكل 1)، كما يلاحظ التباين في النتائج حسب المحافظات والمناطق المختلفة قبل الأزمة وأثناءها، حيث تشير نتائج قبل الأزمة إلى أن مؤشر المشاركة في فئة "مرتفع" في محافظات القنيطرة والسويداء والرقة قبل الأزمة وتتميز هذه المحافظات بأنماط من العلاقات والروابط الأولية الذي يغلب عليها نفوذ العائلة والعشيرة والقبيلة (بطاطو، 1999)، وتم اعتماد الكثير من هذه العلاقات قبل دولتية، التي تتميز بقوتها وثباتها، في المشاركة في المؤسسات الرسمية. بالمقابل نجد أن الحسكة هي الأضعف أداءاً (0.50) والتي لها خصوصية من حيث التنوع القومي والإثني وقد عانت من تحيز ضد الأكراد. كما عانت العاصمتان السياسية والاقتصادية دمشق وحلب من أدنى النسب في المشاركة في اتخاذ القرار وتتميز هاتان المحافظتان بأشكال أكثر مدنية وتخف فيهما العلاقات والروابط الأولية التقليدية لتصبح أكثر تنظيماً، مما يشير إلى ضعف المشاركة المدينية المبنية على العلاقات الأفقية وهيمنة أجهزة الدولة التسلطية هناك.

عانت العاصمتان السياسية والاقتصادية دمشق وحلب من أدنى النسب في المشاركة في اتخاذ القرار

يلاحظ التباين في النتائج حسب المحافظات والمناطق المختلفة قبل الأزمة وأثناءها، حيث تشير نتائج قبل الأزمة إلى أن مؤشر المشاركة في فئة "مرتفع" في محافظات القنيطرة والسويداء والرقة قبل الأزمة وتتميز هذه المحافظات بأنماط من العلاقات والروابط الأولية الذي يغلب عليها نفوذ العائلة والعشيرة والقبيلة

يلاحظ بأن المشاركة في اتخاذ القرار كانت متدنية قبل الأزمة في ظل الاستبداد السياسي وتدهورت بشكل حاد في أثناء الأزمة الحالية وخاصة في مناطق النزاع العسكري حيث غيبت القوى العسكرية والأمنية إمكانيات المشاركة، وساد الاضطهاد وإخضاع المواطنين. إذ تراجعت مؤشرات المشاركة في كافة المحافظات حيث تعرضت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى تغير جوهري في الأدوار وغابت المؤسسات العامة في الكثير من المناطق وحلت محلها سلطات محلية غير تابعة للحكومة، كما أن النزاع غير دور الكثير من المؤسسات إلى أداة لإقصاء وإخضاع الناس كجزء من آلة الحرب. ونلاحظ أن أكثر المحافظات تأثراً كانت الرقة والحسكة ودير الزور وإدلب وحلب؛ الأمر الذي يدل على دور النزاع المسلح والآثار الكارثية التي لحقت بآليات المشاركة في القرارات التي تهم القاطنين في المنطقة المدروسة. وبالسؤال عن أسباب انخفاض المشاركة التي لحظها المسح تم التأكيد على تحكم قوى التسلط بالقرارات وتراجع الثقة بالمؤسسات وعدم الشعور بالأمان والنزاع المسلح. إذ أشار العديد من المناطق في دمشق أن "القرارات لا يشارك فيها أحد وهي بيد أصحاب النفوذ وتخضع لتدخلات اللجان الشعبية والحزبية" وفي أحياء من حلب "المسلحون هم أصحاب القرار" أما في إدلب فإن المشاركة في اتخاذ القرار "كانت خاضعة للتمييز والمحسوبيات قبل الأزمة وسيطرة المسلحين في أثنائها". يذكر بأن الكثير من المناطق مع انطلاق الحراك المجتمعي شهدت تحسناً في المشاركة والذي انعكس في نشوء تجمعات ومبادرات مدنية خلصت إلى ترتيبات مرتبطة بانتخابات على مستويات محلية غير رسمية لكن مع اندلاع النزاع المسلح عرقلت قوى التسلط هذه الخطوات وعاد الإقصاء من المشاركة لمعظم السوريين.

أكثر المحافظات تأثراً كانت الرقة والحسكة ودير الزور وإدلب وحلب؛ الأمر الذي يدل على دور النزاع المسلح والآثار الكارثية التي لحقت بآليات المشاركة في القرارات التي تهم القاطنين في المنطقة المدروسة

الشكل (1): المشاركة دون تمييز في عملية اتخاذ القرار داخل المنطقة (قبل وأثناء الأزمة)

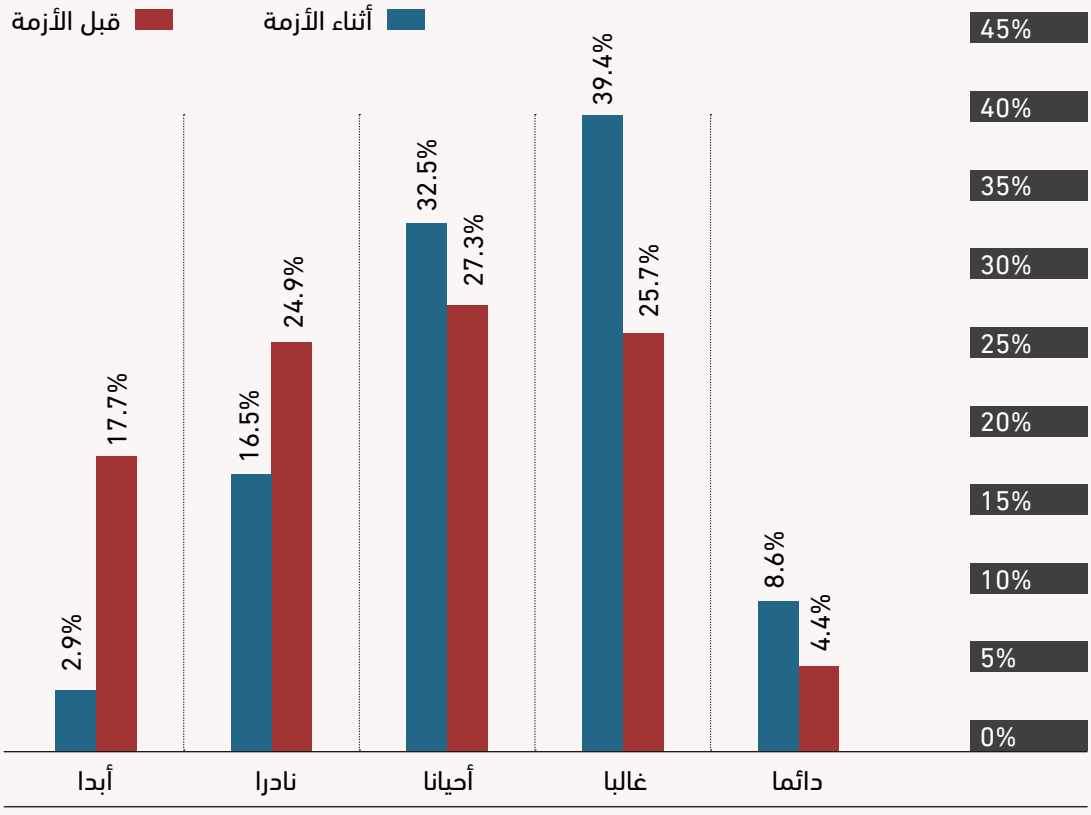

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

التعاون لتجاوز المشاكل

يُعنى هذا المؤشر حسب دليل الباحث الذي تم اعتماده في مسح السكان بالسؤال التالي: في حال حدوث مشكلة عامة لبعض أفراد المجتمع أو خاصة لأحدهم، هل يقوم الآخرون بشكل عام بالمساعدة في معالجتها، مثلاً وقوع أحد الأهالي بمشاكل مالية أو التعرض للسلب والسرقة، أو مشكلة عامة كنقص عام بالمواد الغذائية المتوفرة في المنطقة. ويتضمن الشرح توضيح الأسباب الرئيسية لحالة التعاون بين أفراد المجتمع. يتراوح المؤشر بين خمسة خيارات هي أبداً، ونادراً، وأحياناً، وغالباً، ودائماً.

استخدم نصر وهلال (2007) مؤشر مشابه لهذا المؤشر من خلال السؤال عن إمكانية الاعتماد على الآخرين في حالة الطوارئ وصنفه ضمن مكون الشبكات أيضاً، بينما اعتمد عدد كبير من البحوث على الطريقة التجريبية لقياس مستوى التعاون، ولم يرد مثل هذا المؤشر بشكل مباشر لدى بوتنام (بوتنام،2000).

تشير نتائج المسح أن دليل التعاون لحل المشاكل في المجتمع المحلي تراجع من 0.75 قبل الأزمة إلى 0.63 أثناء الأزمة (الشكل 2). وقد حقق التعاون نتائج مرتفعة نسبياً قبل الأزمة خاصة في محافظات السويداء وريف دمشق ودير الزور وطرطوس ودرعا بينما حقق أضعف نتائج في اللاذقية ودمشق وحماة وحمص مما يوضح تراجع مستويات التعاون في المدن الكبيرة مقارنة بالمدن الصغيرة والأرياف حيث تكون العلاقات المجتمعية التقليدية في الأخيرة أكثر رسوخاً. وقد أثرت الأزمة على علاقات التعاون بشكل جوهري وبأشكال مختلفة وأحياناً متناقضة، حيث ضاعف النزاع معاناة الأفراد على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وعلى الرغم من التكاتف والتعاضد الاجتماعي الذي ظهر جلياً في بداية الحراك المجتمعي إلا أن استثمار قوى التسلط في تسييس الهوية واستخدام القوة المسلحة لإخضاع المجتمع أدى إلى انقسامات مجتمعية حادة وغياب للضوابط والقيم. وفي مراحل لاحقة تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وازدادت الهوة بين المجتمع والقوى المسيطرة مما أدى للعودة إلى الروابط ما قبل دولتية كروابط الدم والروابط الإثنية والدينية التي تضعف العلاقات الاجتماعية الواصلة بين الجماعات والأفراد.

لقد تراجع دليل التعاون بين الأفراد لحل المشاكل في معظم المحافظات وبشكل خاص في المناطق التي عانت من القتال مثل الرقة وإدلب ودير الزور ودرعا وريف دمشق وحلب، أو من انقسام حاد مثل الحسكة. بينما كانت المساحة المتاحة للتعاون أعلى نسبياً في المناطق التي كانت أقل معاناة من القتال والتي استقبلت النازحين مثل دمشق وطرطوس والسويداء، حيث تحسن مؤشر التعاون في دمشق من 0.68 قبل الأزمة إلى 0.73 في أثنائها وكذلك الحال ولكن بدرجة أقل في طرطوس وحماه حيث ازدادت مستويات التعاون بين الأفراد لتجاوز المشاكل أثناء الأزمة زيادة طفيفة، فقد تم الإشارة في بعض مناطق حماة إلى أن " أبناء المنطقة يحاولون التعاون قدر استطاعتهم لتجاوز آثار الأزمة". من جهة أخرى، انخفض مستوى التعاون بين الأفراد بشكل كبير وخاصة المناطق التي شهدت عمليات نزوح كبيرة والتي تعرضت إلى نزاعات مسلحة وقصف ممنهج وسيطرة من الجماعات المسلحة المتشددة مثل داعش، فشهدت الرقة على سبيل المثال انهياراً كبيراً في مستوى التعاون بين الأفراد أثناء الأزمة حيث تراجع المؤشر من 0.77 إلى 0.25، كما تراجع في الحسكة التي تمتاز بتنوع إثني وقومي من 0.75 إلى 0.48 مع تعدد القوى المسيطرة والتفاوت في الرؤية للمستقبل وعبر البعض عن ذلك بأن مستوى التعاون انخفض "نتيجة اختلاف وجهات النظر بين السكان وانقسامهم". كذلك الأمر في إدلب ودير الزور التي عانت من النزاع المسلح بشكل كارثي.

على الرغم من التكاتف والتعاضد الاجتماعي الذي ظهر جلياً في بداية الحراك المجتمعي إلا أن استثمار قوى التسلط في تسييس الهوية واستخدام القوة المسلحة لإخضاع المجتمع أدى إلى انقسامات مجتمعية حادة وغياب للضوابط والقيم

الشكل (2): التعاون لتجاوز المشاكل (قبل وأثناء الأزمة)

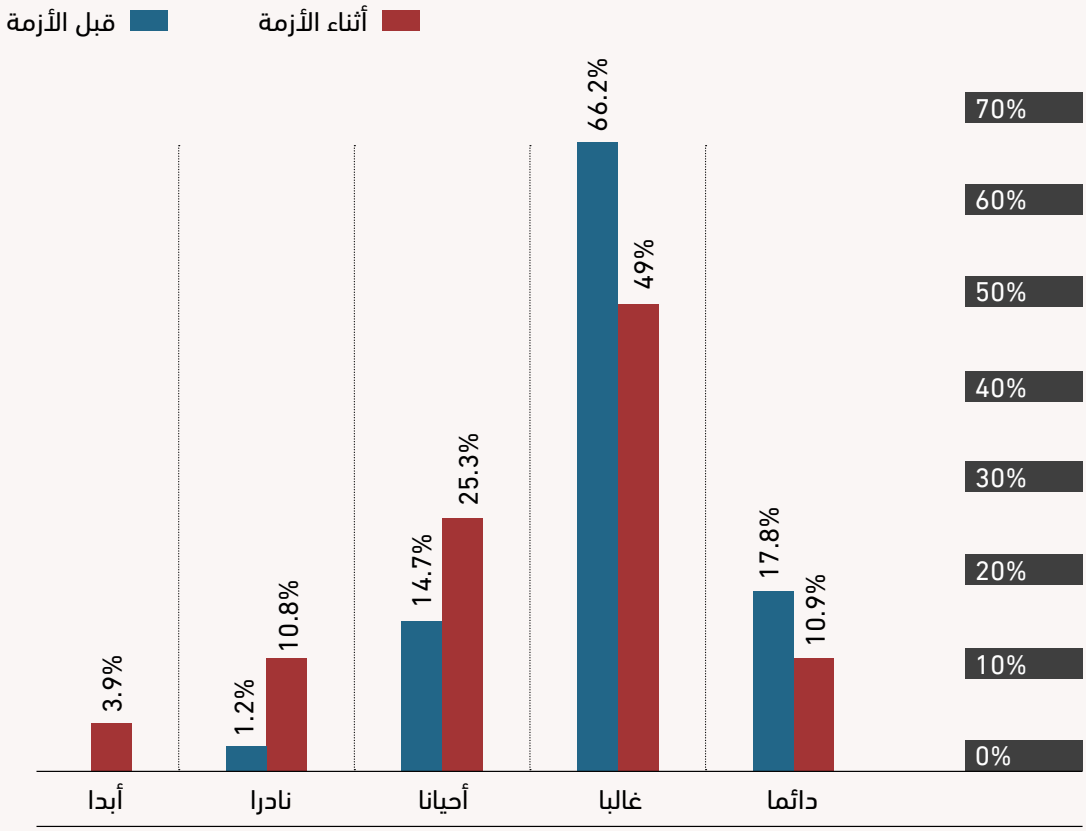

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

تطرح هذه النتائج العديد من التساؤلات حول أسباب التباين في مستويات التعاون، وتعزي بعض الدراسات ذلك إلى عوامل عديدة مثل بنية المجتمع المدروس وطبيعة العلاقات والشبكات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إضافة إلى درجة الثقة بين أفراد وجماعات المجتمع وفيما بينهم (فيلد 2003)، إضافة إلى دور الشبكات والعلاقات والروابط الاجتماعية والنشاطات الأهلية والمؤسساتية وتوقع العمل الجماعي (ادواردس، 2001). يعتبر ساكوني وأنتوني (2010) أن تراكم رأس المال الاجتماعي يعتمد على مجموع العوائد المتوقعة من التعاون في الشبكة الاجتماعية لأي فاعلين يحاولان التعاون. ويرى ادواردس (2001) أن الروابط التنظيمية والفردية من جهة والنشاطات الأهلية والمدنية من جهة أخرى تلعب دوراً رئيسياً في التنبؤ بقابلية العمل الجماعي والعائد الاجتماعي منه. لذلك فإن التعاون والفعل الجماعي بين الأفراد لتحقيق هدف محدد يحتاج إلى مستوى مرض من الثقة المتبادلة من جهة، واندماج وتكامل في البنية الاجتماعية كي تسمح للشبكات والعلاقات بين الأفراد أن تتفاعل بطريقة فعالة، وهو بالنتيجة يراكم على التجربة المتكررة بين الأفراد والجماعات التي تعزز بدورها الثقة المتبادلة وقيمة التعاون المتبادل والفعال فيما بينها.

لقد تهشمت العلاقات بين الأفراد وقيم التعاون والثقة المتبادلة أثناء الأزمة في الكثير من المناطق. ويعتبر ذلك من أهم العوامل التي أظهرتها النتائج حسب المسح والتي ساهمت في تفكيك الروابط والعلاقات الاجتماعية وخلقت جواً من فقدان الثقة نتيجة انتشار وسيطرة القوى المسلحة والأمنية التي اخترقت المجتمع وفرضت نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية مبنية على الخوف والإخضاع وكراهية الآخر وتسييس الهوية، كما هو الحال في الرقة وحمص وحلب.

من الممكن فهم طبيعة الشبكات من خلال المرجعيات التي يعتمدها المجتمع لحل المشكلات والتي تدخل ضمن عملية اتخاذ القرار. من المألوف في المجتمع السوري أن يحل الأفراد والجماعات مشكلاتهم من خلال مجموعة من العادات الموروثة الثابتة بين العائلة والأصدقاء والجيران، حيث يتدخل في حل المشكلات والنزاعات الوجهاء ورجال الدين والمشايخ والشخصيات الاجتماعية البارزة ذوي المكانة الاجتماعية الرفيعة في هذه المجتمعات كمرحلة تسبق عملية اللجوء إلى الجهات القضائية الرسمية التي تنظم القانون العام في المجتمع. تختلف هذه العادات والأعراف بين المراكز والأطراف والمناطق الريفية والمدنية وبين الأقاليم المختلفة. ويعكس هذا السلوك نمط الشبكات والعلاقات التي تؤسس بنية المجتمع وطبيعة العلاقات المشتركة والأعراف والثقافات السائدة في المجتمع.

ظهرت منذ بداية السبعينات أنماط جديدة من العلاقات المبنية على شخصيات السلطة الحاكمة والتي اعتمدت على سلطتها الرسمية وشبكة من العلاقات الزبائنية أو العلاقات المبنية على السلطة الأمنية التي اخترقت الروابط التقليدية من جهة، واستغلتها في تمكين نفوذها من جهة أخرى، على سبيل المثال، كبار أعضاء حزب البعث في المحافظات والمناطق، وكبار الموظفين الرسميين، وكبار أعضاء المجالس المحلية، وكبار الشخصيات الأمنية أو الضباط في الجيش. أصبح كل هؤلاء مرجعيات أساسية لحل المشكلات وخاصة المتعلقة بالمال والممتلكات الخاصة أو العامة بمقابل نقدي أو عيني (هاينبوش، 2012). يمكن القول إن هذه المرجعيات حلت محل المرجعيات التقليدية، وهمشتهما، وفي كثير من الأحيان، تحالفت معها لتحقيق مصالحها الخاصة، مما أضر بمؤسسات الدولة ونفوذها وأثر على بنية المجتمع والعلاقات الاجتماعية السائدة والثقة بين الأفراد والجماعات المختلفة.

الجدول رقم (2): أهم المرجعيات التي استخدمها أبناء المناطق المدروسة لحل مشكلاتهم في أثناء الأزمة

	لا يذهبوا لأحد	القوى الأمنيه الرسميه	أشخاص نافذين بالمجتمع	الشيخ / رجل الدين	كبير الأسرة	القضاء	محكمة شرعية	قيادات التظيمات المسلحة	وحدات الحماية الشعب الكردية
دمشق	1.24%	32.23%	24.18%	3.65%	4.21%	30.46%	4.03%	0.00%	0.00%
حلب	2.87%	15.22%	25.60%	22.55%	13.10%	11.09%	8.70%	0.88%	0.00%
ريف دمشق	0.00%	16.50%	31.72%	18.31%	13.42%	10.97%	8.99%	0.10%	0.00%
حمص	0.00%	28.97%	25.97%	14.86%	6.35%	22.51%	1.34%	0.00%	0.00%
حماة	0.00%	26.22%	26.98%	10.12%	14.30%	22.38%	0.00%	0.00%	0.00%
اللاذقية	0.00%	27.58%	17.66%	9.89%	14.10%	30.47%	0.15%	0.15%	0.00%
ادلب	0.00%	7.63%	30.16%	27.23%	10.52%	7.08%	17.38%	0.00%	0.00%
الحسكة	0.00%	3.19%	27.06%	9.91%	14.76%	3.24%	21.96%	6.56%	13.32%
دير الزور	0.00%	3.56%	32.20%	27.79%	29.33%	2.49%	4.64%	0.00%	0.00%
طرطوس	0.00%	32.32%	20.53%	6.98%	13.49%	25.19%	1.48%	0.00%	0.00%
الرقة	0.00%	0.00%	19.34%	26.65%	0.00%	0.00%	54.01%	0.00%	0.00%
درعا	0.00%	16.28%	35.08%	19.29%	17.91%	9.54%	1.80%	0.10%	0.00%
السويداء	0.00%	21.08%	28.76%	14.63%	23.86%	10.57%	1.09%	0.00%	0.00%
القنيطرة	0.00%	4.35%	33.33%	15.19%	28.98%	18.15%	0.00%	0.00%	0.00%
سوريا	0.61%	18.29%	26.91%	16.30%	13.24%	14.99%	8.01%	0.67%	0.99%

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

رصد مسح السكان أهم المرجعيات التي يعود إليها أبناء المناطق المدروسة لحل مشكلاتهم في أثناء الأزمة ويظهر الجدول رقم (2) أن الشخصيات النافذة ذات المكانة الاجتماعية تحتل المرتبة الأولى كمرجعية لحل المشكلات بنسبة (26.9%)، يليها كبار الموظفين الأمنيين (18.3%)، بينما حل رجال الدين في الرتبة الثالثة بنسبة (16.3%) يليها السلطة القضائية (15.0%) ومن ثم كبير الأسرة (13.2%). وتعكس هذه النتائج ضعف الثقة بالسلطة القضائية ودور القانون والمؤسسات الرسمية بشكل عام لتحل محلها العلاقات غير الرسمية. كما يدل ذلك على الدور الرئيسي للشبكات العمودية التي تؤكد حكم الشبكات والعلاقات التقليدية في المجتمع من خلال الشخصيات النافذة مجتمعياً والعائلة والفاعلين الدينين والتي يلجأ إليهم حوالي 57% من السكان وسطياً، والقوة الثانية من حيث النفوذ هي القوى الأمنية والعسكرية التي تلعب دوراً مباشراً في الحياة المجتمعية للسكان الأمر الذي يعكس انحراف هذه الأجهزة عن دورها في الحفاظ على الأمن والأمان لتكون أداة تتدخل في حياة السكان وشؤونهم بعيداً عن سلطة القانون وعدالة القضاء. وتشير هذه النتائج أن القوى التقليدية والأمنية عطلت الجهاز القضائي وبالتالي أوقفت عمل واحدة من أهم السلطات في الدولة وتفاقم هذا التدهور مع النزاع المسلح حيث سادت الفوضى والاقتتال وأصبح للقوى التقليدية والعسكرية الكلمة العليا حتى في القضايا الاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا إلى ظاهرة المحاكم الشرعية حيث انتشرت في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتتفاوت بالشكل والمضمون من حيث المرجعية القانونية أو الشرعية وآليات العمل إلا أنها عكست نكوصاً خلال النزاع، حيث عادت الكثير منها لما قبل النظام القضائي الحديث الذي يستند إلى شرعة حقوق الإنسان والحقوق المدنية ويضبط الجميع وفق قواعد قانونية موحدة.

وبالرغم من الإشتراك في السمات العامة إلا أن التفاوت يتضح بين المحافظات، ويعكس الطبيعة المعقدة للنزاع المسلح، حيث توضح نتائج المسح على المستوى المحلي أن الشخصيات ذات المكانة الاجتماعية تلعب الدور الرئيسي في حل المشكلات في معظم المحافظات عدا دمشق وطرطوس واللاذقية إذ تمتلك القوى الأمنية النفوذ الأكبر وفي الرقة حيث تلعب المحاكم الشرعية الدور الأبرز. إضافة إلى ذلك يحتل رجال الدين مرتبة هامة كمرجعية لحل المشكلات في كل من حلب وإدلب وريف دمشق ودرعا والرقة. مما يشير إلى التشظي الذي تعرضت لها آليات المجتمع في معالجة مشاكله وينطبق هذا التفاوت بين المناطق في كل محافظة. إن هذه العودة إلى الآليات التقليدية وتعزيز دور القوى الأمنية والعسكرية يضاعف من التحديات المستقبلية في بناء آليات مدنية سلمية وديمقراطية في حل النزاعات ضمن المجتمع السوري.

العمل التطوعي

اعتبرت بعض الدراسات أن العمل الطوعي هو مكون منفصل من مكونات رأس المال الاجتماعي ومؤشر صحي لسلامة المجتمع وتقدمه (بوتنام، 2000). ويقصد بالعمل الطوعي الذي تم السؤال عنه في المسح الأنشطة المتعلقة بالصالح العام في المنطقة في حال تواجدها هل تكون متاحة للجميع للمساهمة بها دون تمييز من حيث الإنتماء الاجتماعي أو الثقافي أو المهني. ويتضمن الشرح أسباب عدم المشاركة إضافة إلى غياب الأنشطة التطوعية أو انتشارها.

للمشاركة في الأعمال التطوعية مكانة هامة في المجتمع والتقاليد السورية ولا تتحدد ضمن الأطر التقليدية فقط بل تظهر في العلاقات الأفقية وفي الأرياف والمدن على حد سواء. ويندرج العمل الطوعي في الأعراف السورية بأشكال مختلفة من السلوكيات والعادات السائدة. ولا تأخذ بالضرورة أشكال منظمة بل تتجسد في تفاصيل كثيرة في الحياة اليومية وفي المناسبات الاجتماعية كالأعراس والمآتم وفي حال وقوع كوارث طبيعية، إلا أن العمل التطوعي كان في مستويات متواضعة قبل الأزمة نتيجة ضعف المشاركة المجتمعية في ظل القيود التي كان تفرضها المؤسسات الاستبدادية على النشاط المجتمعي. لقد ازداد هذا النشاط الطوعي خلال الأزمة التي حفزت العديد من الشباب للعمل الطوعي غير المنظم، وخاصة في المناطق المستقبلة للنازحين من مناطق النزاع،

تشير هذه النتائج أن القوى التقليدية والأمنية عطلت الجهاز القضائي وبالتالي أوقفت عمل واحدة من أهم السلطات في الدولة وتفاقم هذا التدهور مع النزاع المسلح حيث سادت الفوضى والاقتتال وأصبح للقوى التقليدية والعسكرية الكلمة العليا حتى في القضايا الاجتماعية

أو المناطق التي عانت من القتال حيث تم العمل على تقديم المساعدة الطبية أو تقديم الغذاء والكساء وصولاً إلى تشكيل تنظيمات ومجالس محلية لمساعدة الأفراد على تجاوز المعاناة الإنسانية التي يقاسونها. حيث تم تشكيل مئات المبادرات التطوعية التي تقدم المأوى والمقومات الأساسية للحياة من دعم اجتماعي ونفسي وخدمات التعليم والصحة والغذاء والكساء، والتي شارك فيها الشباب. وقد تم رصد العديد من هذه الفعاليات من خلال زيارات ميدانية لمراكز اللجوء ومقابلات مع الأطفال والأهالي وبعض المسؤولين من الجمعيات الأهلية والشباب المشاركين في هذه النشاطات. وعلى الرغم من صعوبة العمل الطوعي في مناطق النزاع، ولكنه لعب دوراً كبيراً في تخفيف المعاناة في هذه المناطق والتي ساهم في تنظيمه أهل المنطقة أنفسهم بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية. إلا أن طبيعة النزاع القاسية وتغول قوى التسلط جعل من هذه المبادرات مقيدة وتتعرض لمخاطر عالية تتضمن القتل والتغييب القسري حيث استخدمت قوى التسلط المساعدات والموارد المتاحة لخدمة أهدافها في السيطرة والقهر للقوى المجتمعية الحية بما في ذلك التمييز بين الموالي والمعارض وتسخير ما تبقى من قوى مادية ولامادية لصالح استعار العنف. في هذا الإطار تشير نتائج المسح أن مستوى المشاركة المجتمعية في الأعمال التطوعية تراجع بشكل طفيف بشكل عام في سوريا من 0.59 قبل الأزمة إلى 0.51 أثناء الأزمة (الشكل 3).

على الرغم من صعوبة العمل الطوعي في مناطق النزاع، ولكنه لعب دوراً كبيراً في تخفيف المعاناة في هذه المناطق والتي ساهم في تنظيمه أهل المنطقة أنفسهم بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية

الشكل (3): المساهمة في الأعمال التطوعية (قبل وأثناء الأزمة)

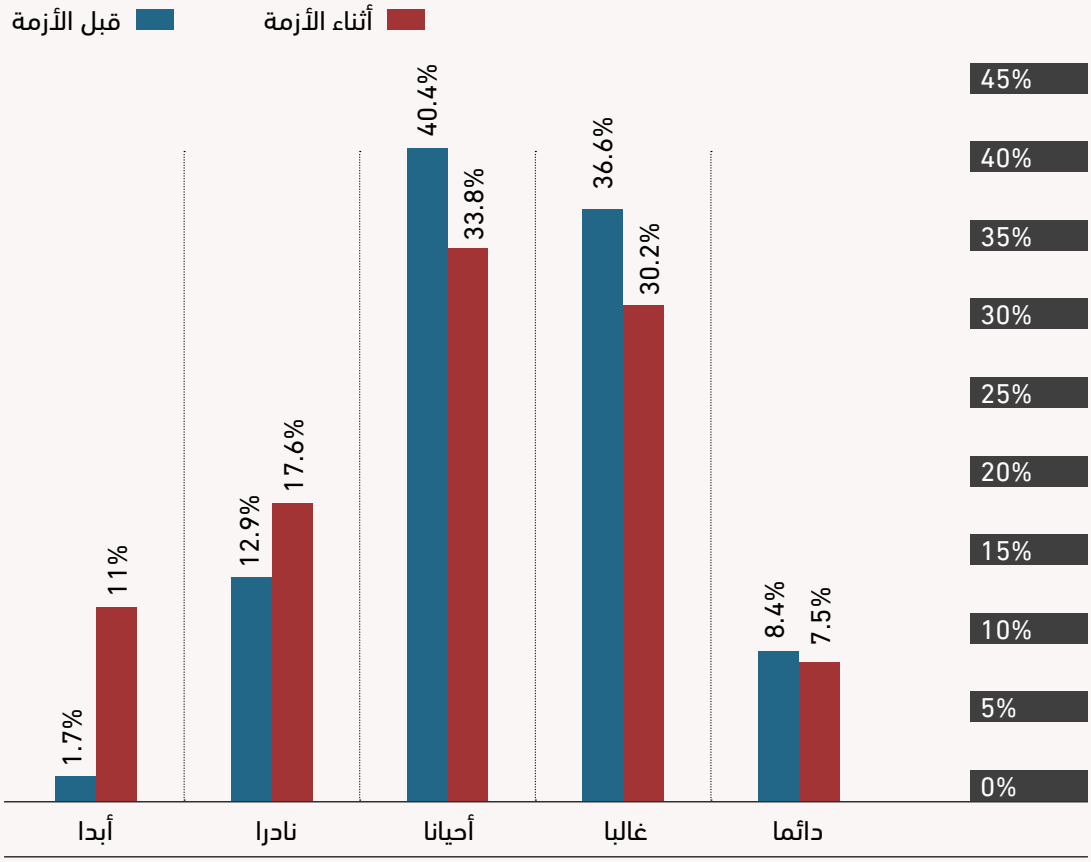

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

كما تظهر النتائج تباين في مستوى المشاركة بين المحافظات والمناطق المختلفة، وازدادت حدة هذا التباين بشكل أكبر في أثناء الأزمة. فقد ازدادت المشاركة في الأعمال التطوعية في طرطوس وحمص والسويداء ودمشق، إذ ازداد العمل التطوعي مع النازحين في ظل الأمان النسبي للعاملين في هذه المناطق وذكر عدد من الأشخاص المفتاحيين في دمشق والسويداء أن "الكثيرين يساهمون في الأعمال الإغاثية وتوفير المستلزمات للقادمين من المناطق المنكوبة". بينما انخفضت المشاركة في الرقة ودرعا وريف دمشق التي أشار المبحوثون في بعض مناطقها إلى "ابتعاد الناس عن بعضهم نتيجة النزاع". وتشير النتائج إلى أن المناطق التي تعرضت إلى التدمير والحصار والعمليات القتالية، والتي ازدادت معاناة الأفراد فيها هي التي يشارك أفرادها بشكل أقل في الأعمال التطوعية نتيجة الخوف بشكل رئيسي وازدياد الحاجة إلى تلبية متطلبات الحياة اليومية.

مشاركة المرأة

لقد اعتمد البحث مؤشر المشاركة الاجتماعية للمرأة كأحد مكونات دليل الشبكات في إضافة إلى أدبيات رأس المال الاجتماعي انطلاقاً من دلالة مساهمة المرأة في المجتمعات التي تسود فيها البنية البطريركية الذكورية والتي تقصي المرأة من المشاركة الندية والفاعلة في المجتمع مما يدفع النساء إلى البحث عن المشاركة بأشكال غير مباشرة وغير منظمة. ويعني المؤشر ضمن المسح مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية العامة وتتضمن المشاركة في الأعمال التطوعية العامة مثل مبادرات تعليمية وصحية وتكافل اجتماعي إضافة إلى المشاركة في الأنشطة الثقافية العامة، ويتضمن الشرح أسباب الوضع الحالي والسابق لهذه المشاركة.

وتشير نتائج البحث إلى أن مشاركة المرأة الاجتماعية تراجعت بشكل حاد من 0.69 قبل الأزمة إلى 0.51 في أثنائها على المستوى الوطني (الشكل 4). وقد عانت المرأة قبل الأزمة من أشكال متعددة من التهميش على مختلف الصعد التشريعية (قانون الأحوال الشخصية على سبيل المثال) والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتفاوت المشاركة الاجتماعية للنساء بين المحافظات والمناطق بشكل كبير واللافت هو المشاركة الضعيفة في المحافظات الكبرى مثل حلب ودمشق، بينما كانت المشاركة مرتفعة نسبياً في بعض المناطق ذات الطابع الريفي مما يثير الكثير من الأسئلة حول ضعف البنى المدنية الأفقية لمشاركة المواطنين بشكل عام والنساء بشكل خاص. ومن الجدير بالذكر أن المعاناة الهائلة التي تعرضت لها النساء خلال النزاع قد يؤثر في نظرة المبحوثين للمشاركة قبله حيث يميل الكثيرون إلى رؤية الفترة قبل الحروب بطريقة إيجابية مبالغ بها قياساً للوضع الراهن أثناء القتال.

تظهر النتائج في أثناء الأزمة على مستوى المحافظات أن هناك تراجع شمل كل المحافظات باستثناء طرطوس التي لم يتغير فيها المؤشر، حيث شهدت الرقة انهياراً في مشاركة المرأة وتعرضت المشاركة في كل من دير الزور وحلب إلى تراجع حاد ومن الأسباب التي أوردها المبحوثون في عدد من أحياء مدينة حلب "المجتمع الذكوري والخوف على المرأة من الخطف والمخاطر". بينما كان التراجع أقل وطأة في حمص ودمشق والسويداء كما سجلت بعض مناطق حماة "مشاركة ملحوظة للمرأة بالعمل الإغاثي والإسعافي". وهناك فوارق كبيرة بين المناطق ضمن كل محافظة على سبيل المثال عامودا والقحطانية في الحسكة حيث المشاركة أفضل في الأولى مقارنة بالثانية. وتظهر النتائج تراجع مشاركة المرأة في المناطق المدروسة التي شهدت نزاعاً مسلحاً كثيفاً حيث يستهدف دور النساء في المشاركة المجتمعية، وكما ساهم تسييس الهوية وتفشي التطرف في إقصاء النساء. وتظهر العديد من الدراسات والشهادات على بشاعة الحرب تجاههن حيث انتشر القتل والتمثيل بالجثث والاتجار بالنساء واستعبادهن حرفياً والاغتصاب وتزويج القاصرات. وقد لعب عامل الخوف بحسب المسح دوراً رئيسياً في تراجع مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية من خلال الحد من حرية الحركة نظراً لانتشار مظاهر العنف من قبل الجهات الأمنية إضافة إلى "سيطرة المتطرفين الذين يمارسون الانتهاكات ضد حرية المرأة عبر المؤسسات المسيطرة واستخدامهم القوة لفرض أنماط عيش على النساء والمجتمع" (شربجي وكوجان، 2016).

لقد ساهم الاستبداد والعصبية والتطرف في تهميش دور النساء الاجتماعي ورغم ذلك ازداد دورهن في حمل عبء الأسر ومساعدة المتضررين والمصابين كالنازحين إضافة إلى تمسكهن بحقوقهن، كما أشارت إلى ذلك إحدى السيدات بالقول "كيف يمكن أن نصبح لاجئين؟ هذه أرضنا وبيوتنا وحياتنا" (الرابطة السورية للمواطنة، 2017). واستمرت معاناة النساء مع تغول بعض القوى المجتمعية والعودة إلى أنماط اجتماعية غير متمدنة. لكن العديد من المبادرات تكونت خلال الأزمة من المجموعات النسوية والجمعيات المدنية في معظم المناطق والمحافظات التي ساهمت في العمل المدني والسياسي بكافة أشكاله وأصبح للمرأة في تلك المناطق دوراً فاعلاً في النشاط الاجتماعي والخدمي، كالدفاع المدني، ومراكز التعليم البديل، والدعم النفسي وغيرها، كما تصاعد مشاركة المرأة في هذا النشاط، إلى حد يمكن اعتبارها شريكًا أصيلاً في الميادين الاجتماعية الخدمية المختلفة، وهو ما يعزيه كثيرون إلى درجة وعي المرأة، وتفاعلها مع المؤسسات والهيئات التي تُساهم في بناء المجتمعات المحلية في هذه المناطق (أمين، 2016).

لقد ساهم الاستبداد والعصبية والتطرف في تهميش دور النساء الاجتماعي ورغم ذلك ازداد دورهن في حمل عبء الأسر ومساعدة المتضررين والمصابين والفئات المجتمعية المهمشة

الشكل (4): مشاركة المرأة (قبل وأثناء الأزمة)

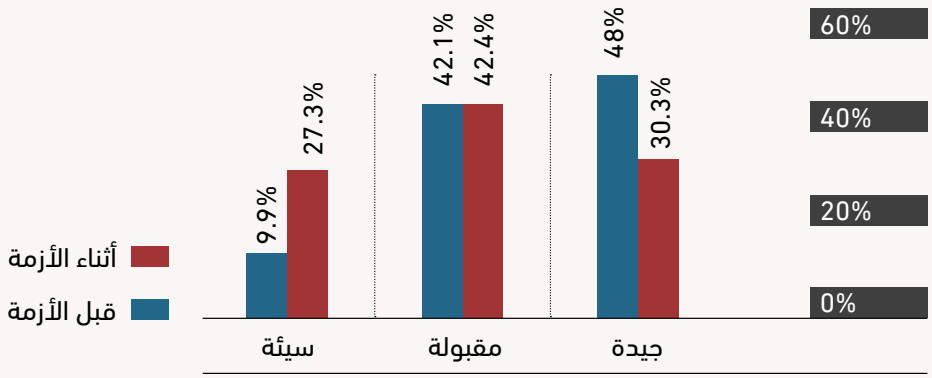

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

دليل الشبكات والمشاركة المجتمعية

بالاعتماد على المؤشرات الأربعة سابقة الذكر (المشاركة في اتخاذ القرار، التعاون لحل المشاكل، العمل التطوعي، مشاركة المرأة) تم حساب دليل الشبكات والمشاركة المجتمعية والذي يعتبر المكون الأول من دليل رأس المال الاجتماعي. تم بناء المكون بعد تنميط المؤشرات الأربعة إلى قيم بين الصفر والواحد، إضافة إلى التثقيل بعدد سكان المنطقة المدروسة وذلك عند حسابه على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني.

التراجع في مشاركة المرأة الاجتماعية كان الأكثر مساهمة في تراجع دليل المشاركة والشبكات

تظهر النتائج تراجع دليل الشبكات والتشاركية ومحتوياته على المستوى الوطني في أثناء الأزمة بشكل واضح، إذ انخفض من 0.66 قبل الأزمة إلى 0.52 في أثنائها. وبالنسبة لمؤشراته الفرعية، تشير النتائج إلى أن التراجع في مشاركة المرأة الاجتماعية كان الأكثر مساهمة في تراجع دليل المشاركة والشبكات بنسبة 33% بينما ساهم كل من المشاركة والتعاون والتطوع بالنسب التالية على التوالي 29% و23% و15%. مما يظهر أثر النزاع المسلح المتفاوت وخطورة طول فترة الأزمة ومضاعفاتها على فعالية الشبكات والمشاركة المجتمعية (شكل 5).

الشكل رقم (5): المساهمة النسبية في تراجع دليل المشاركة والشبكات حسب مكوناته

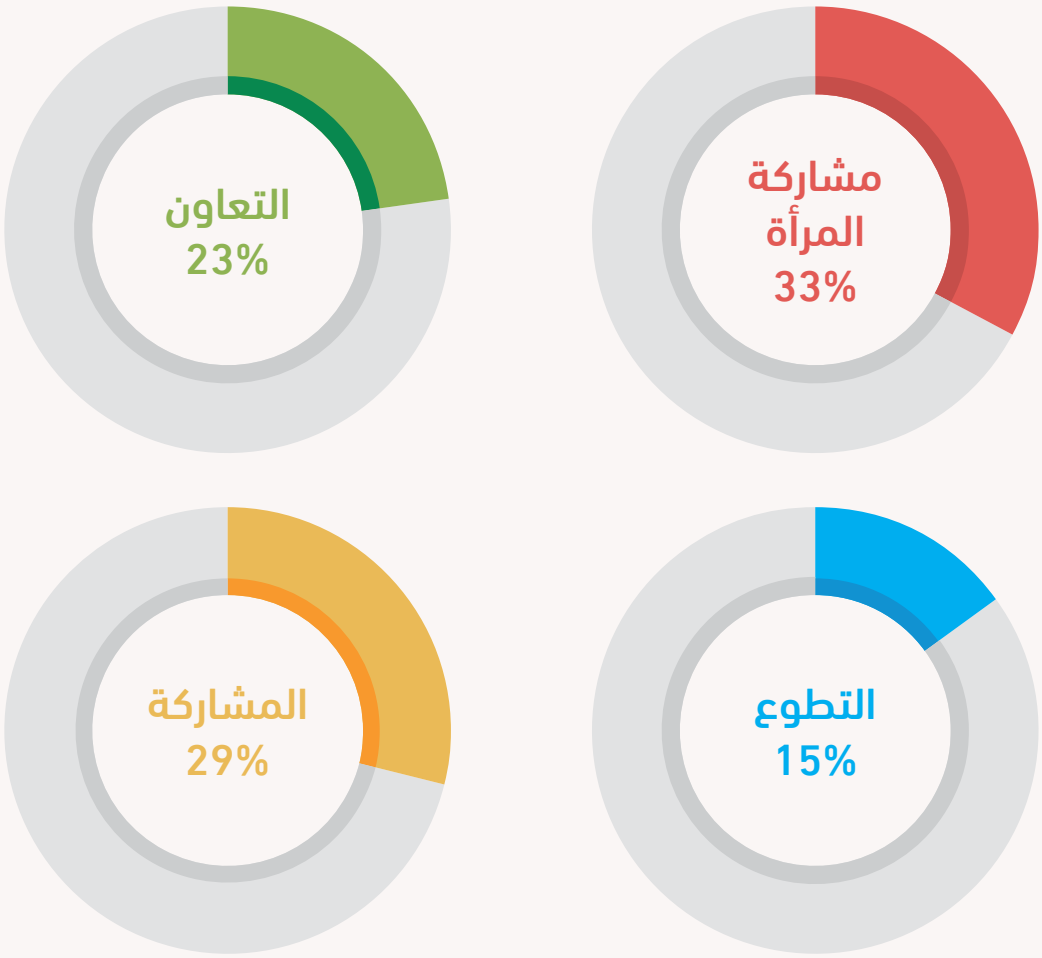

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

وبالرغم من تراجع كافة المؤشرات إلا أن تعاون الأفراد لحل مشاكلهم ظل الأعلى مقارنة ببقية المؤشرات وهو يشير إلى ضرورة هذا النمط من العلاقات الاجتماعية لتجاوز الآثار المدمرة للنزاع، لكن التعاون ضمن المنطقة المدروسة لا يعكس بالضرورة تعاوناً عابراً للمناطق، بل يكون أحياناً عكسياً حيث يكون التفاعل محلياً لكن مع تفشي الاستقطاب قد يكون معادياً للتفاعل مع بقية المناطق والأفراد، وهنا تبرز أهمية التمييز بين تعاظم العلاقات بين فئات أو مجتمعات محلية محددة (العلاقات العامودية) على حساب رأس المال الاجتماعي على المستوى الوطني (العلاقات الأفقية). حيث يحرض التعصب على التعاضد على أساس روابط الدم أو المنطقة أو الدين على حساب التعاضد على المستوى المدني بين مختلف المواطنين دون تمييز ومن أمثلة ذلك نتائج كل من حي الوعر والزهراء في حمص اللذين يختلفان في بنيتهما الاجتماعية وفي الظروف التي تعرضت لها كل منطقة خلال الأزمة وبالتالي التعاون ضمن الوعر لا يعني تعاوناً عابراً للمناطق. كما يلاحظ أن المشاركة في اتخاذ القرار كانت الأسوأ أداء بين مؤشرات مكون الشبكات، مما يشير إلى طبيعة القوى السياسية والاجتماعية المسيطرة حيث لا مكان للمشاركة في ظل هيمنة التسلط.

تعاون الأفراد لحل مشاكلهم ظل الأعلى مقارنة ببقية المؤشرات وهو يشير إلى ضرورة هذا النمط من العلاقات الاجتماعية لتجاوز الآثار المدمرة للنزاع

الشكل (6): مكون الشبكات والمشاركة المجتمعية ومؤشراته على مستوى سوريا (قبل وأثناء الأزمة)

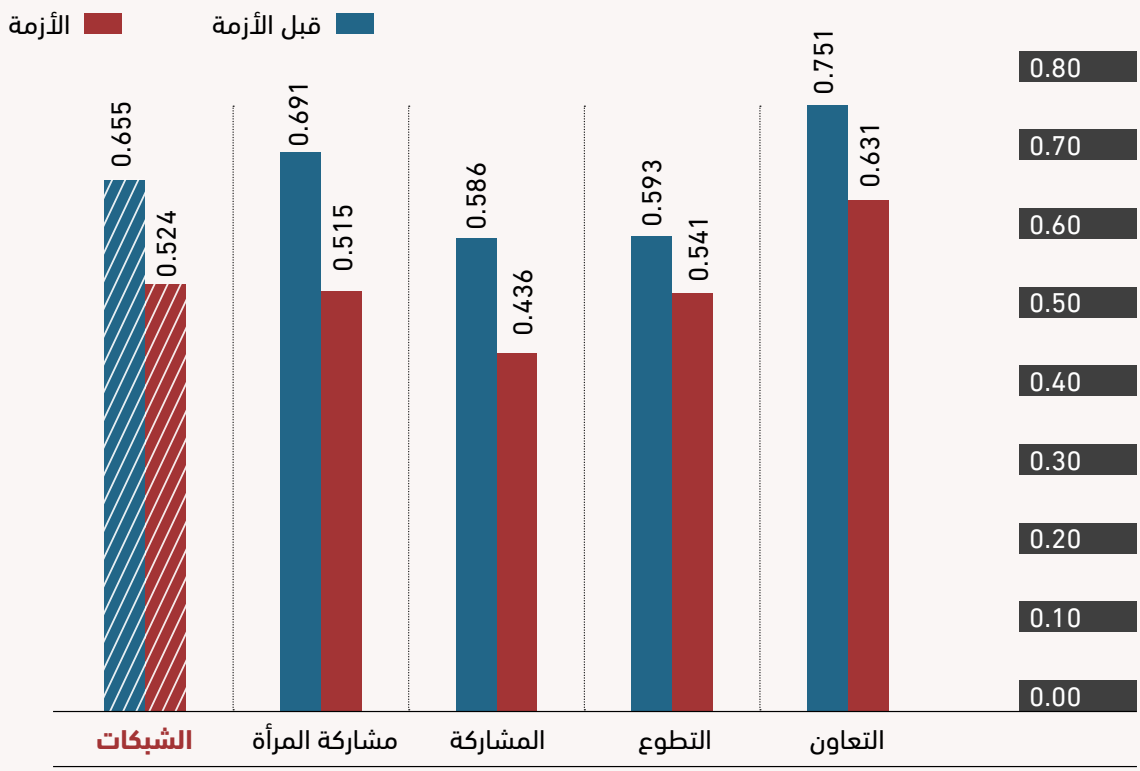

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

ويُلاحظ الاختلاف في دليل الشبكات والمشاركة المجتمعية بين المحافظات بشكل نسبي قبل الأزمة، إلا أن التباين ازداد بشكل حاد خلال الأزمة. الأمر الذي يعكس اختلاف طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المحافظات حيث يزيد في المحافظات الصغيرة والتي غالباً ما تظهر فيها درجة أكبر من التعاضد بين أفراد المجتمع المحلي. ويبين الشكل 7 أن حلب ودمشق من أقل المحافظات التي تمتلك مخزون من العلاقات المتينة والتشاركية والعمل التطوعي مقارنة بباقي المحافظات، إلا أن مكون الشبكات والمشاركة الاجتماعية تحسن بشكل بسيط في دمشق أثناء الأزمة الأمر الذي يُمكن أن يُفسر بزيادة الانخراط في العمل التطوعي لتجاوز آثارها وخاصة مساعدة النازحين الذين قدموا إلى المحافظة. ومن أكثر المحافظات تضرراً بالأزمة على مستوى الشبكات والمشاركة المجتمعية هي الرقة التي تأثرت بشكل كبير بسيطرة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) عليها وساهم ذلك في الحد من فعالية الروابط والعلاقات والشبكات وقدرتها على العمل التطوعي أو التعاون فيما بينها لحل المشكلات أو المشاركة في اتخاذ القرار والمشاركة المجتمعية لكل أفراد المجتمع ذكوراً واناث. وتليها إدلب والحسكة ودير الزور والتي تعرضت كل منها لعمليات تهجير وأعمال قتالية واسعة مما أثر سلباً على البنية المجتمعية في هذه المناطق وأدى إلى شروخ حادة في العلاقات الاجتماعية (ملحق 3). من جهة أخرى يلاحظ بأن كلاً من طرطوس والسويداء التي لم تتعرض لأعمال قتالية واسعة شهدت مستويات أعلى نسبياً من الشبكات الفاعلة والمشاركة المجتمعية.

الشكل (7): مكون الشبكات والمشاركة المجتمعية حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة)

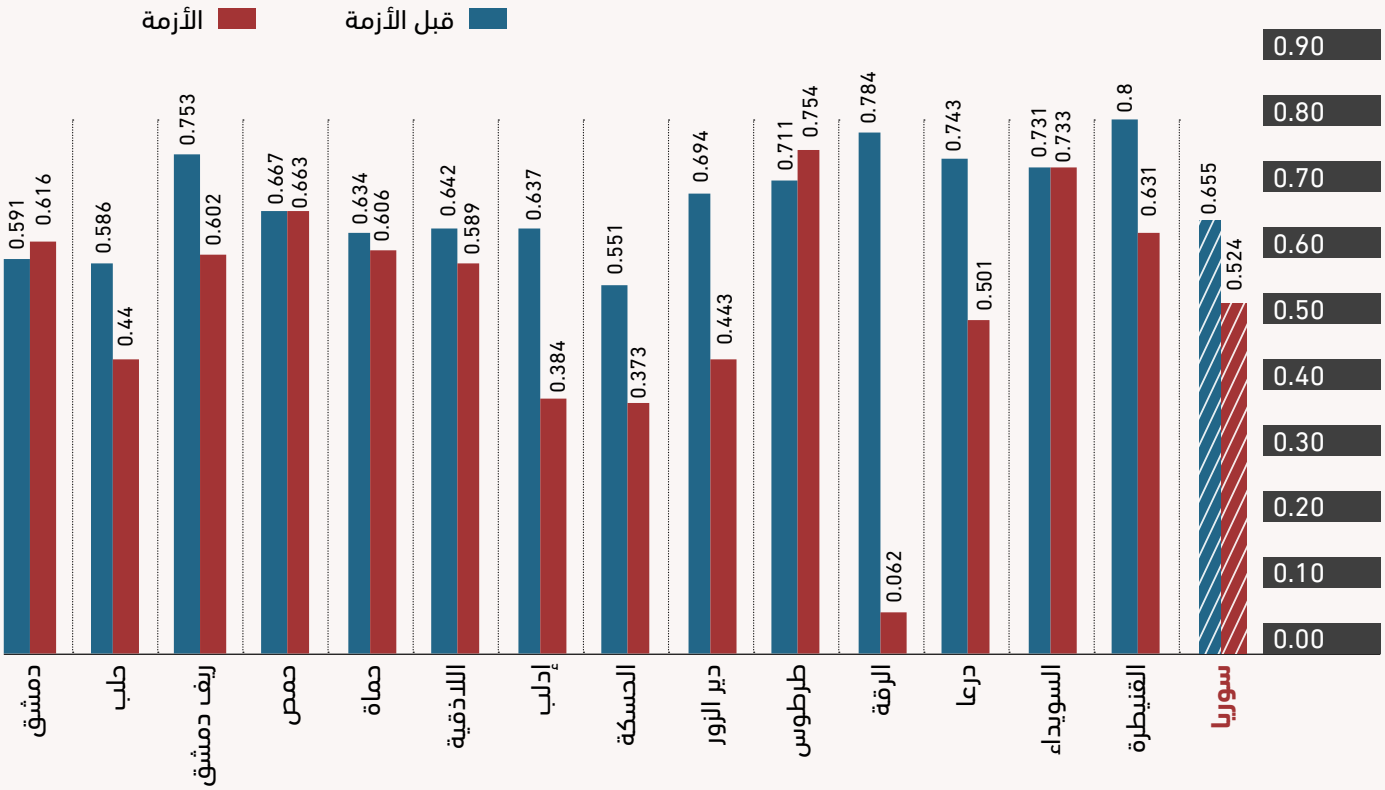

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

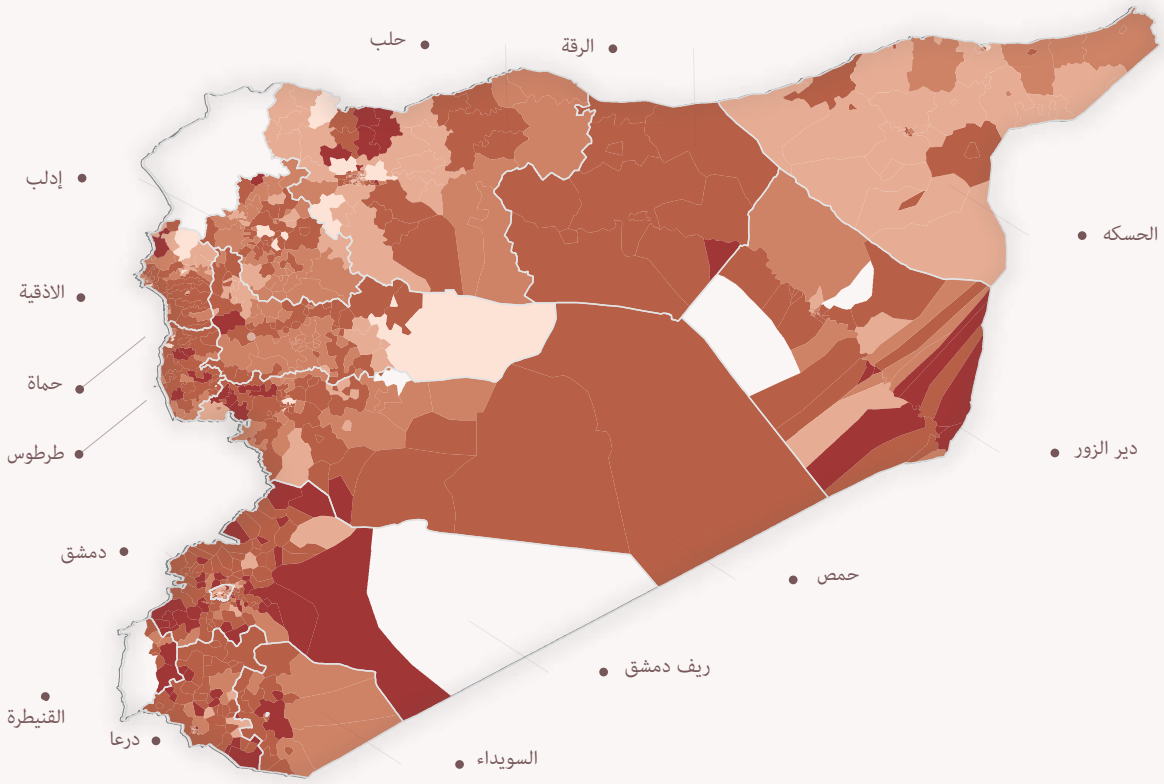

مكون الشبكات والمشاركة المجتمعية قبل الأزمة

مكون الشبكات والمشاركة المجتمعية اثناء الأزمة

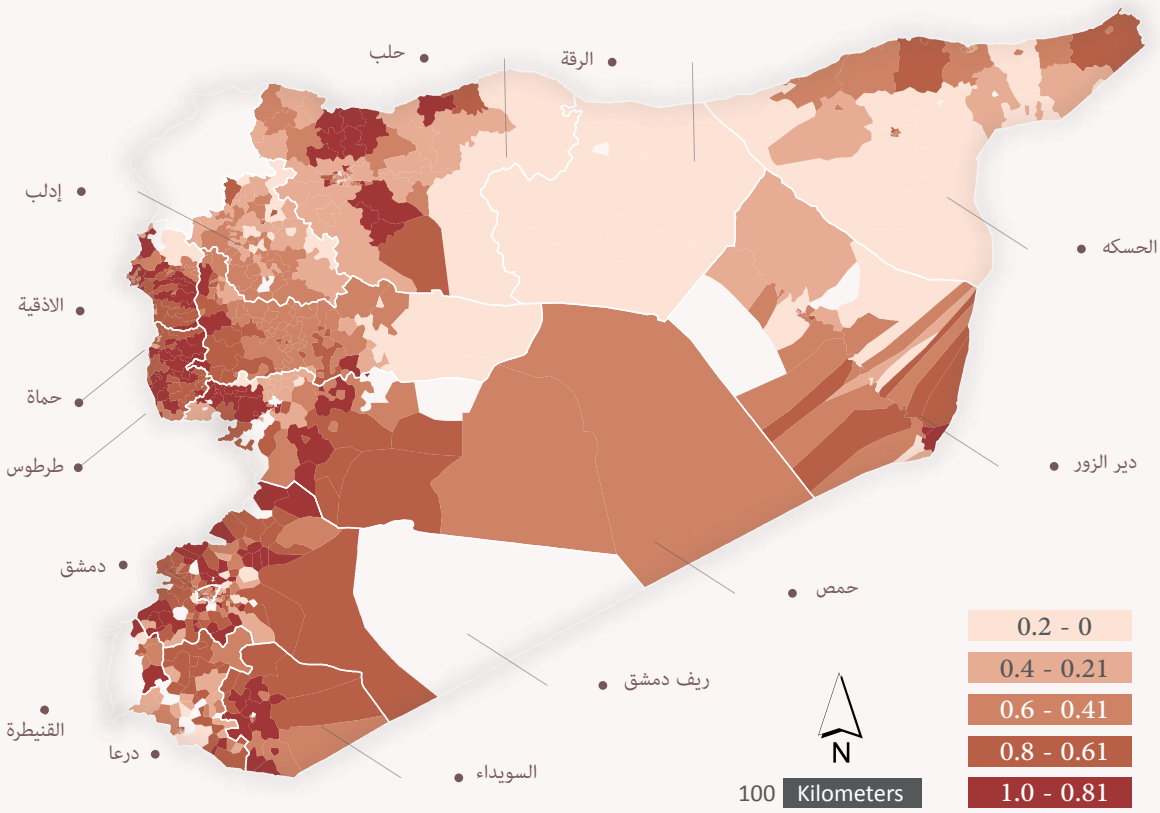

ثانياً: الثقة المجتمعية

إن الثقة المجتمعية هي عملية تراكمية يتم تطويرها واكتسابها من التجربة المتبادلة بين الأفراد والجماعات، وكلما ازدادت التجارب والعائد الايجابي منها ازدادت الثقة وتعززت بين الأفراد في المجتمع الواحد. حسب ستون (2001) تُكتسب الثقة من خلال العلاقات المتبادلة في المؤسسات التطوعية والعائلة والدولة بما في ذلك المؤسسات السياسية. بينما قسم ديلهي ونيوتن (2003) مفهوم الثقة إلى محورين عريضين واعتبراها كملكية للأفراد أو ملكية للمجتمع. حيث يراكم المجتمع الثقة بين الأفراد من خلال المنظمات الطوعية أو الشبكات في المجتمعات المختلفة أو من خلال عدد من الجوانب الاجتماعية كدرجة النزاع ومستوى الديمقراطية. كما أنهما وجدا أن الخصائص الديمغرافية والخصائص الفردية الاجتماعية والنفسية لا يمكن أن تفسر الثقة وإنما تُفسر بالمقاييس الذاتية والموضوعية للظروف الاجتماعية الكلية ودرجة قوة الشبكات الاجتماعية غير الرسمية.

وتختلف الثقة حسب الزمان والمكان والسياق الذي يتم دراسته، وفيما إذا كانت جزءاً من الخصائص الشخصية كالهوية أو أنها عملية تراكم ناجمة عن التجارب بين الأفراد، أو أنها مبنية على أسس مؤسساتية (انهايير وكيندال، 2002). ويساهم نمط المؤسسات والعلاقات السائدة كالأنظمة الديمقراطية والمشاركة المدنية في تعزيز الثقة (فاين، 2010).

كما تفترض الثقة الاجتماعية اتساق القيم الأخلاقية والمصالح مع الممارسة الاجتماعية والسياسية، ومبادئ العدالة والمواطنة. وللعدالة الاجتماعية أهمية خاصة في الثقة بما يتعلق بالحقوق والحريات والثروة وامتيازات السلطة والظروف الاجتماعية والتي تعتبر ضرورية لكرامة الإنسان إضافة إلى الفرص والإمكانات المتكافئة (هومانس، 1964).

وبحسب كولمان (1988) فإن التبادل الاجتماعي يُغني رأس المال الاجتماعي من خلال خلق المعايير والأعراف التي تتماسك وتُستدام من خلال نشر ثقافة اجتماعية عامة تساهم في تشكيل بنية المجتمع والعلاقات السائدة فيه. هذا بدوره يعزز الثقة ويسهل تدفق المعلومات. ولا يختلف الأمر سواء كانت العلاقات أفقية أو عمودية وكلاهما تساهمان في حل مشاكل الفعل الجماعي إلا أن نمط العلاقات العمودي كالعائلة والقبيلة والإثنية لا تساهم بدعم الثقة والتعاون في المجتمع ككل كما هو الحال في العلاقات الأفقية المدنية. واعتبرت معظم الأدبيات الحديثة أن الثقة المجتمعية مكون رئيسي من مكونات رأس المال الاجتماعي واعتمدت في قياسه على المسوح الميدانية أو البحوث التجريبية (فاين،2010). على سبيل المثال اعتمد بوتنام للتعرف على معايير الثقة المجتمعية في بحثه من خلال سؤالين هل توافق على " يمكن الثقة بمعظم الناس" و"معظم الناس شرفاء" (بوتنام،2000). بينما اعتمد نصر وهلال (2007) على أسئلة أكثر مباشرة واعتبر الثقة نوعين: الثقة بالأفراد والثقة بالمؤسسات.

ركز البحث بشكل أساسي على الثقة بين الأفراد وعامل الأمان الذي يعزز الثقة المجتمعية بشكل عام. ويحمل الشعور بالأمان في طياته بعداً إشكالياً فكلما فقد المجتمع الإحساس بالأمان استكان للروابط والأنظمة التقليدية الأولية وتمسك بها لأنها تعزز لديه الشعور بالأمان وتعزز الثقة المجتمعية المبنية على الروابط التقليدية البطريركية الأولية وابتعد عن أنماط الروابط المدنية (فروم، 1994).

الثقة بين الأفراد

يُعنى هذا المؤشر حسب دليل الباحث الذي تم اعتماده في المسح بالسؤال عن الثقة بين أفراد المجتمع، وتم تعريفه بشكل واضح على أنه الثقة التي تظهر في قلة عدد الدعاوي القضائية بين الأفراد في المجتمع، قلة عمليات الغش والاحتيال، الميل إلى إنشاء شراكات اقتصادية، سهولة اقتراض الأفراد بعضهم من بعض، ويتضمن الشرح توضيح الأسباب الرئيسية لحالة الثقة بين أفراد المجتمع.

إن من أهم العوامل التي تعزز مفهوم الثقة المجتمعية في المجتمع السوري هو قوة العلاقات والروابط التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة حسب المناطق والمحافظات. وتتميز هذه العلاقات والروابط بقوتها واستمراريتها وصعوبة تفكيكها. وتعززت هذه العلاقات من خلال الشراكات الاقتصادية، حيث تغلب على قطاع الأعمال الشركات المتوسطة والعائلية، واللجوء إلى الشخصيات النافذة مجتمعياً والقادة التقليديين في حل المنازعات، ومن أخطر نتائج هذه العلاقات انتشار المحاباة وتدخل العلاقات العائلية والطائفية والعشائرية والإثنية في كافة أشكال الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (هاينبوش، 2012).

تشير نتائج المسح إلى تراجع مؤشر الثقة بين أفراد المجتمع بشكل حاد أثناء الأزمة، حيث انخفض من 0.74 قبل الأزمة إلى 0.51 في أثنائها؛ ويدل ذلك على الآثار التدميرية للأزمة على الثقة المتبادلة بين الأفراد (الشكل 8). كما يلاحظ أن التباين والإختلاف في مستويات الثقة بين المحافظات ازداد بشكل كبير أثناء الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة حيث ارتفعت مستويات عدم الثقة في الأماكن والمناطق التي تعرضت للدمار والمناطق المحاصرة، وبلغ التدهور ذروته في الرقة ومن بعدها الحسكة وإدلب ودير الزور.

تراجع مؤشر الثقة بين أفراد المجتمع بشكل حاد أثناء الأزمة، حيث انخفض من 0.74 قبل الأزمة إلى 0.51 في أثنائها

الشكل (8): الثقة بين الأفراد (قبل وأثناء الأزمة)

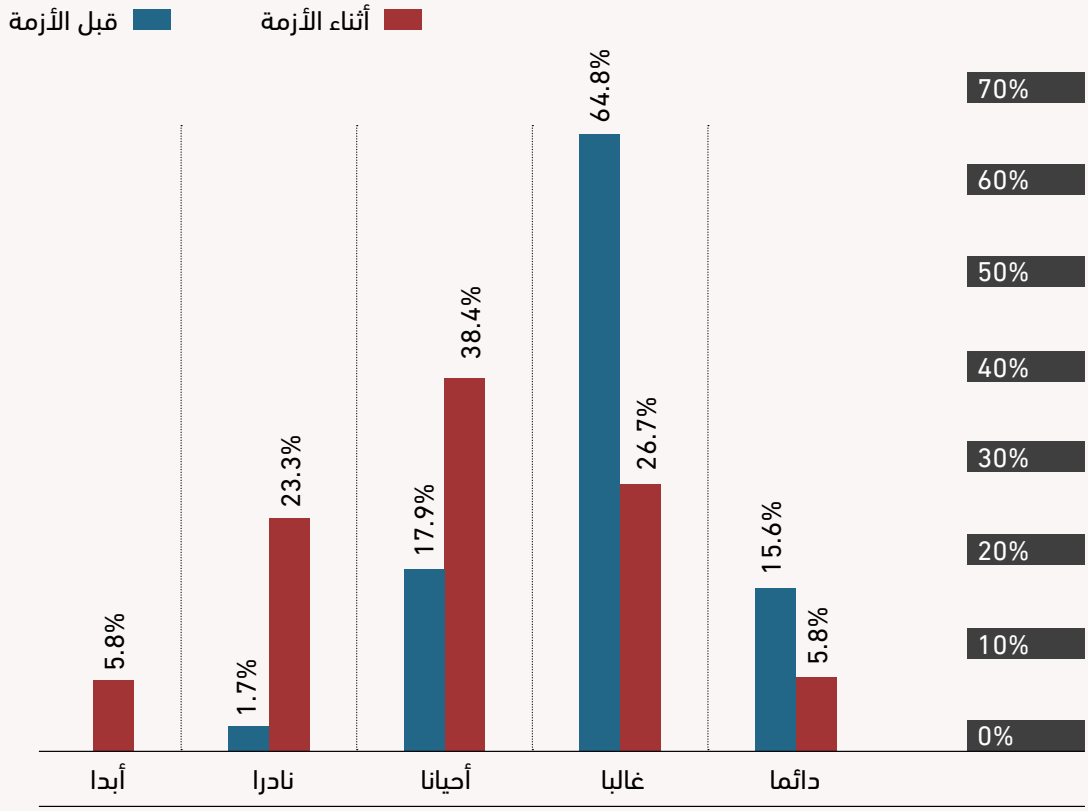

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

لقد أدى توسع الطغيان وتفاقم التعصب إلى تفكك اجتماعي نتيجة استخدام قوى التسلط لوسائل الإخضاع عبر القتل والتخويف والحصار واحتكار الموارد والخدمات، كما أدى الدمار الكبير إلى ازدياد الحاجات الرئيسية دون إمكانية لتشكيل منظمات مجتمعية تمثل مصالح الناس نتيجة تعرضها للترهيب والإستغلال

ومن أسباب عدم الثقة، كما لحظها المسح، نجد تدفق عدد كبير من الوافدين الجدد إلى المناطق، وانتشار العديد من الظواهر المجتمعية السلبية كالسرقة والخطف، والاستقطاب السياسي الواسع، والعسكرة فقد أشار عدد من الأشخاص المفتاحيين أن مستويات الثقة انخفضت نتيجة "توافد أعداد كبيرة من السكان الجدد" في بعض أحياء اللاذقية و" التخوف والحذر من الثقة في الأفراد نتيجة الظروف السائدة" في عدد من مناطق إدلب. وشهدت المحافظات ذات المستويات الأعلى نسبياً للثقة بين أفرادها أثناء الأزمة، تدهوراً في هذا المؤشر مقارنة عما كان عليه قبل الأزمة مثل طرطوس ودمشق واللاذقية وحماه، وهي جميعاً من المحافظات الآمنة نسبياً. وتباينت الثقة بين الأفراد بشكل كبير ضمن المحافظات حتى التي لم تشهد أعمال قتالية كبيرة مثل طرطوس والسويداء.

ويعكس نمط العلاقات في المحافظات الاختلاف في مستويات الثقة بين الأفراد، ويساعد الجدول رقم 2 أعلاه والذي يشير إلى المرجعيات التي يلجأ إليها الأفراد لحل مشكلاتهم، في التعرف إلى الجهات ذات النفوذ حيث تلعب الجهات الأمنية المختلفة والشخصيات الاجتماعية ذات المكانة وكبار العائلة ورجال الدين دوراً كبيراً في حل المشكلات، بينما احتلت السلطة القضائية مرتبة متأخرة في ذلك، مما يشير إلى غياب سلطة القانون أو ضعف الثقة بالمؤسسة القضائية.

لقد أدى توسع الطغيان وتفاقم التعصب إلى تفكك اجتماعي نتيجة استخدام قوى التسلط لوسائل الإخضاع عبر القتل والتخويف والحصار واحتكار الموارد والخدمات، كما أدى الدمار الكبير إلى ازدياد الحاجات الرئيسية دون إمكانية لتشكيل منظمات مجتمعية تمثل مصالح الناس نتيجة تعرضها للترهيب والإستغلال. إن نشر العصبيات وتسييس المساعدات الإنسانية والتهجير القسري، أضعف روابط الثقة بين الأفراد، وحفز ظهور فئات مجتمعية تستقوي بالسلاح والاحتكار، مما قوض الكثير من قيم الغيرية والتضامن.

الشعور بالأمان

يختبر الأفراد والجماعات شعوراً محدداً بعدم الأمان نتيجة للمخاطر المحتملة أو الفعلية، ويرتبط ذلك بدرجة وعيهم لهذه المخاطر. وتختلف درجة حساسية المجتمعات للشعور بالأمان حسب درجة المخاطر وأنواعها إضافة إلى مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مجتمع. وعلى الرغم من أن الشعور بالأمان يُعتبر من العوامل التي تزيد الثقة المجتمعية بين الأفراد كما يلعب دوراً في تسهيل وزيادة فعالية عمل الشبكات والعلاقات والروابط المجتمعية، ولكن حسب التحليل النفسي الاجتماعي فقد ارتبط الشعور بالأمان وخاصة في المجتمعات التي ترزح تحت حكم أنظمة استبدادية أو قمعية بالخوف، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى العودة إلى الروابط الأولية كالعائلة والقبيلة والاعتماد على الأصدقاء والمعارف والمقربين بدلاً من الغرباء أو الجماعات الأخرى كمصدر أساسي للأمان. لذلك فان ارتفاع مؤشر الأمان يساهم بالفعل في الثقة المجتمعية على مستوى الجماعة ولكن ليس بالضرورة على المستوى الكلي. ويرتبط مفهوم الأمان بشكل أساسي بمدى انتشار الجريمة على أشكالها وبالتالي كلما ازدادت مستويات الجريمة في بلد ما ارتفع الإحساس بالخطر وعدم الشعور بالأمان (فروم، 2001).

يعني هذا المؤشر حسب دليل الباحث في مسح السكان، عدم التعرض لحالات القتل والسرقة والعنف والخطف وغيرها إضافة إلى القدرة على التنقل بحرية، ويتضمن الشرح توضيح الأسباب الرئيسية لتدهور أو تحسن حالة الأمان في المجتمع.

تشير النتائج إلى أن الشعور بالأمان على المستوى الوطني قد انهار من 0.93 قبل الأزمة إلى 0.38 في أثنائها

تشير النتائج إلى أن الشعور بالأمان على المستوى الوطني قد انهار من 0.93 قبل الأزمة إلى 0.38 في أثنائها (الشكل 9)، ويُعزى انتشار الشعور بعدم الأمان إلى أسباب عديدة منها التفجيرات والقتل والتدمير والنزوح والتهجير الإجباري إضافة إلى الفقر والممارسات القمعية وعدم توفر الحماية الإنسانية والفساد وعدم فعالية المؤسسات الرسمية. كما تُظهر النتائج أن أكثر المحافظات تعرضاً لفقدان الأمان هي الرقة وحلب والحسكة ودير الزور وإدلب على التوالي. من جهة أخرى تميزت المحافظات التي لم تتعرض إلى الكثير من الأعمال القتالية أو التدمير بمعدلات أعلى من الشعور بالأمان على الرغم من تراجعه الكبير عما كان عليه قبل الأزمة.

الشكل (9): الشعور بالأمان (قبل وأثناء الأزمة)

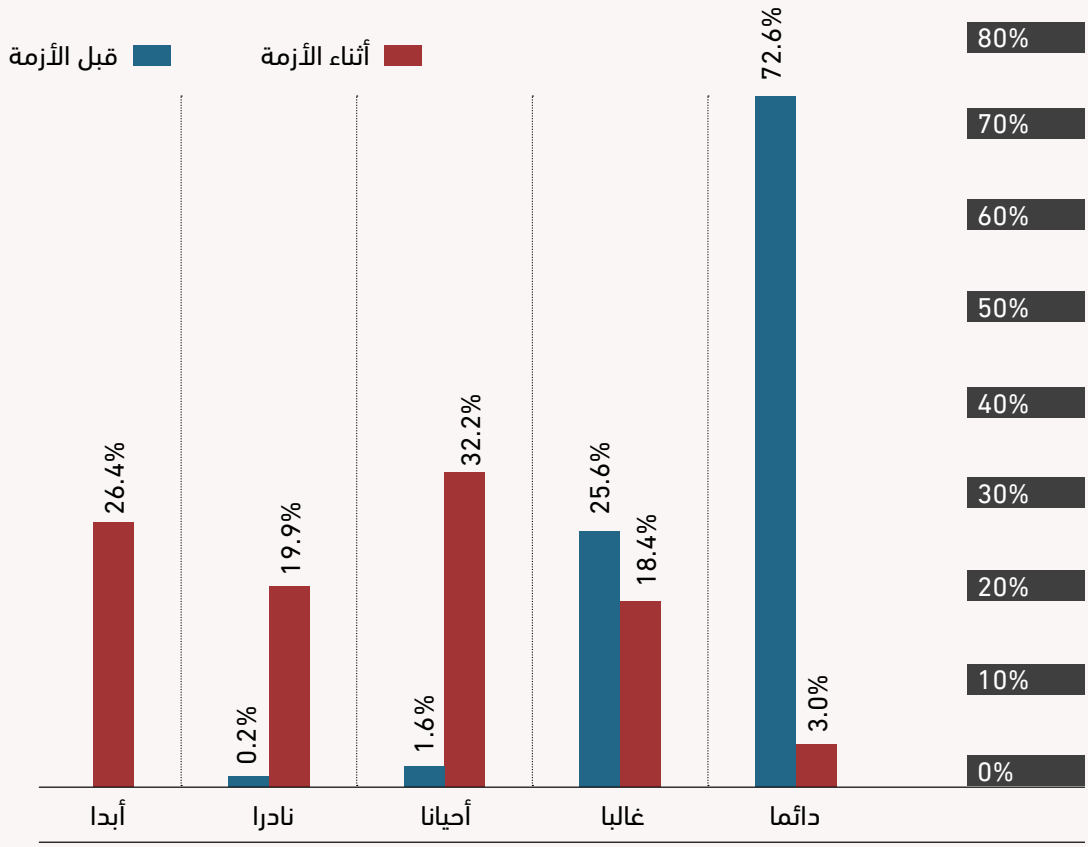

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

وقد رصد المسح ازدياد الظواهر السلبية في المجتمع قبل وأثناء الأزمة مثل القتل والخطف والسرقة والتهريب والأتاوات والاحتكار من قبل طبقة تجار الحرب التي استغلت ظروف الحصار الداخلية من قبل الأطراف المتنازعة (الجدول رقم 3)، الأمر الذي يفسر إلى حد كبير انهيار مؤشر الأمان أثناء الأزمة، وتشير النتائج إلى معاناة معظم المناطق المدروسة من هذه الظواهر.

الجدول رقم (3): مقارنة مدى انتشار الظواهر الاجتماعية السلبية قبل وأثناء الأزمة حسب المحافظات (مقياس من 0 إلى 10 حيث 0 يشير إلى محدودية انتشار الظاهرة)

	قتل		خطف		سرقة		تهريب		أتاوات		احتكار	
	قبل	أثناء	قبل	أثناء	قبل	أثناء	قبل	أثناء	قبل	أثناء	قبل	أثناء
دمشق	0.0	1.0	0.0	1.5	0.5	2.3	0.3	0.9	0.0	0.1	0.7	2.4
حلب	0.0	2.4	0.0	2.5	0.2	3.9	0.1	1.8	0.1	1.2	0.6	3.6
ريف دمشق	0.0	1.5	0.0	1.9	0.4	3.6	0.4	1.8	0.0	0.9	0.2	2.5
حمص	0.3	5.2	0.1	3.0	0.7	3.9	1.5	2.1	0.0	1.1	0.9	3.6
حماة	0.3	1.9	0.0	2.1	1.1	3.3	0.6	2.1	0.4	1.4	1.0	3.7
اللاذقية	0.0	0.2	0.0	0.2	0.4	2.0	0.1	0.1	0.4	1.5	0.6	3.3
إدلب	0.1	2.0	0.0	2.0	0.7	2.8	0.7	3.6	0.0	1.0	0.8	4.1
الحسكة	0.1	1.6	0.0	2.0	0.9	3.7	1.3	5.0	0.0	0.9	0.7	4.2
دير الزور	0.3	1.8	0.0	1.1	0.5	2.6	0.5	3.2	0.1	1.0	0.5	3.4
طرطوس	0.1	0.2	0.0	0.4	0.8	2.4	1.2	1.0	0.0	0.1	1.3	4.3
الرقة	0.7	2.3	0.0	1.5	0.6	3.3	0.3	3.2	0.0	2.7	0.5	2.5
درعا	0.2	1.7	0.1	1.7	1.0	2.8	0.3	1.6	0.1	0.5	1.4	3.6
السويداء	0.0	0.4	0.0	1.1	0.7	1.8	0.3	0.7	0.0	0.0	0.7	2.7
القنيطرة	0.0	1.0	0.0	0.9	1.0	2.6	1.2	1.8	0.5	2.0	0.5	2.8
سوريا	0.1	1.9	0.0	1.8	0.6	3.2	0.5	2.0	0.1	1.0	0.7	3.3

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

إضافة الى ذلك ساهمت عوامل أخرى بشكل كبير في التراجع الحاد في الشعور بالأمان مثل ارتفاع العمليات القتالية والقصف الممنهج والاعتقال العشوائي والتدمير الذي طال العديد من المدن إضافة إلى استغلال الاطفال والإتجار بالنساء.

دليل الثقة المجتمعية

بالاعتماد على المؤشرين السابقين (الثقة بين الأفراد، الشعور بالأمان) تم حساب دليل الثقة المجتمعية والذي يعتبر المكون الثاني من دليل رأس المال الاجتماعي. وتم بناء المكون بعد تنميط المؤشرين السابقين إلى قيم بين الصفر والواحد، إضافة إلى التثقيل بعدد سكان المنطقة المدروسة وذلك عند حسابه على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني.

تشير النتائج إلى تراجع كبير في مكون الثقة المجتمعية في سوريا خلال الأزمة، فبالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة انخفض هذا الدليل بحوالى 47% ليبلغ مستوى متدن 0.44. ونتج هذا التدهور في دليل الثقة من انهيار الشعور بالأمان بالدرجة الأولى والذي شهد انخفاضاً على مستوى سوريا بلغ حدود الـ 59% ليصل إلى أقل من 0.38 والذي يصنف كمستوى ضعيف. كما تأثر هذا المكون سلباً بانخفاض الثقة بين الأفراد بحوالى 31% ويُمكن تفسير ذلك بالاقتتال المسلح والأوضاع المعيشية الصعبة إضافة إلى حالة الاستقطاب الكبيرة في المجتمع نتيجة الأزمة (الشكل 10).

الشكل (10): مكون الثقة المجتمعية ومؤشراته على مستوى سوريا (قبل وأثناء الأزمة)

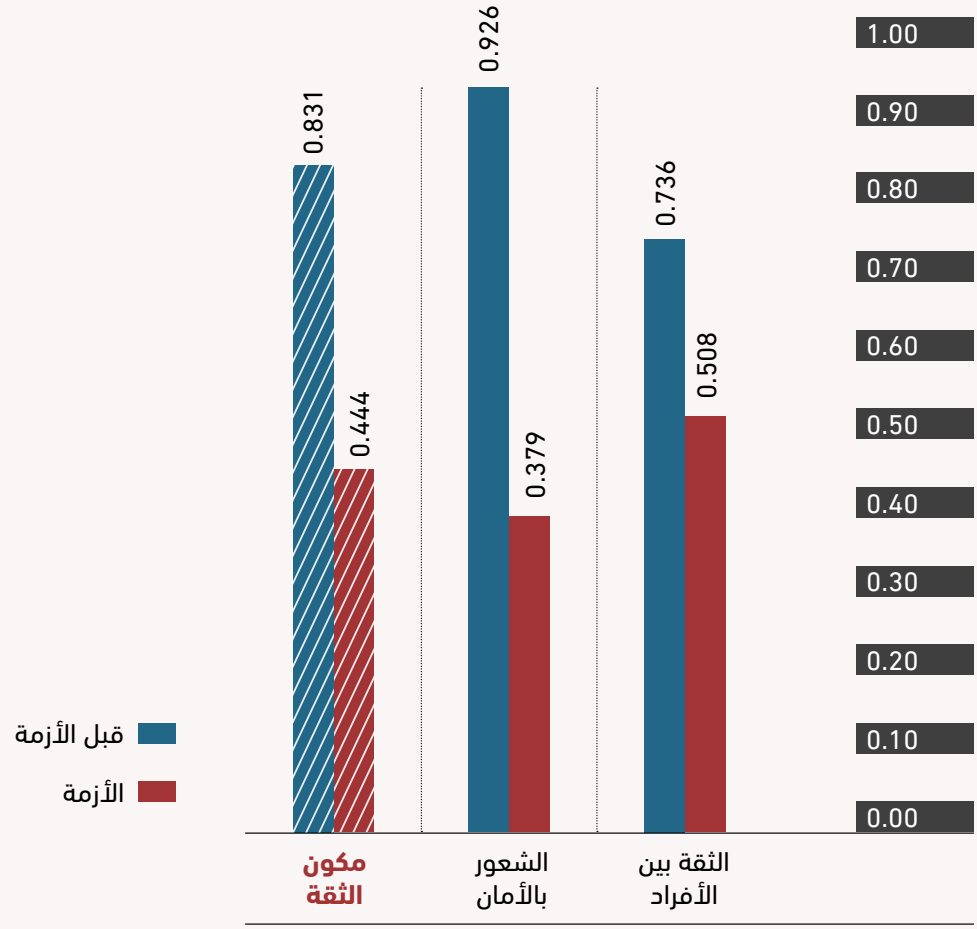

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

تشير النتائج إلى تراجع كبير في مكون الثقة المجتمعية في سوريا خلال الأزمة، فبالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة انخفض هذا الدليل بحوالى 47%

وأظهرت النتائج تباين كبير بين المحافظات في مستوى الثقة المجتمعية وخاصة أثناء الأزمة مع انتشار الخطاب العصبوي والاستقطاب الحاد الذي عزز الانقسام وعدم الثقة أو الشعور بالأمان بين الأفراد. ومن أكثر المناطق التي انهارت فيها الثقة بشكل كبير هي مناطق النزاع التي شهدت استقطاباً أو قتالاً عنيفاً، وبلغ الانخفاض في مكون الثقة المجتمعية أعلاه في محافظة الرقة، تليها الحسكة إدلب ودير الزور وحلب (الشكل 11). وعلى الرغم من أن جميع المحافظات شهدت تدهوراً كبيراً في الثقة المجتمعية إلا أن أقلها كان في محافظة طرطوس التي لم يتجاوز فيها الانخفاض عتبة الـ 18% كذلك الأمر في السويداء (ملحق 4).

الشكل (11): مكون الثقة المجتمعية حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة)

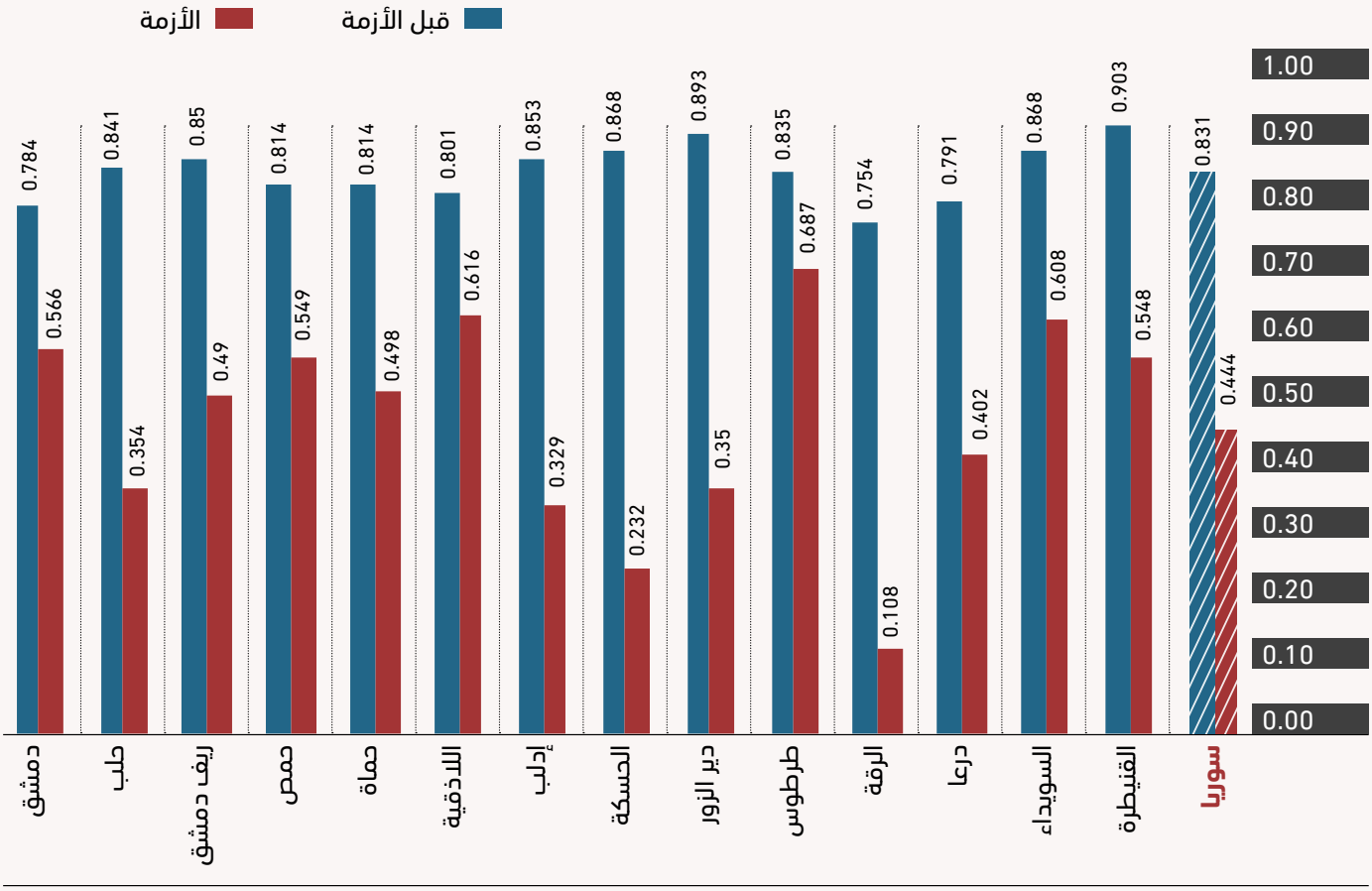

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

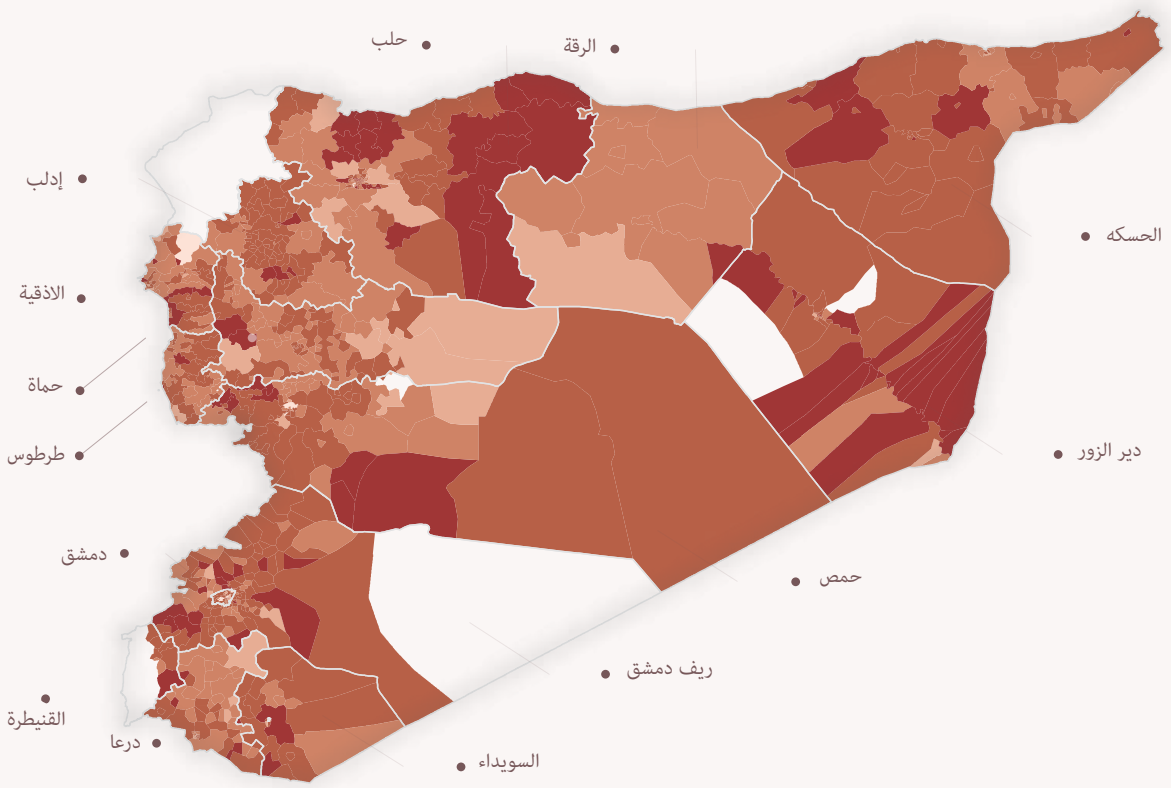

مكون الثقة المجتمعية قبل الأزمة

مكون الثقة المجتمعية اثناء الأزمة

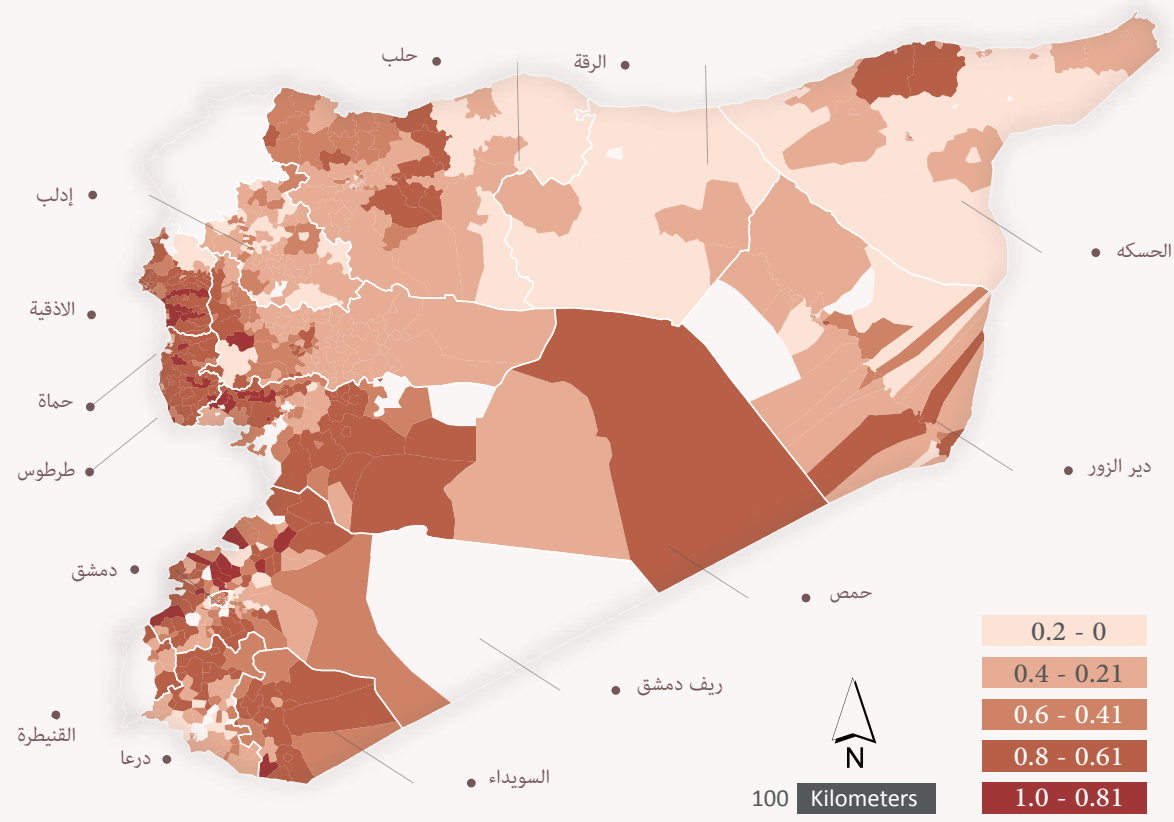

ثالثاً: القيم والتوجهات المشتركة

قد يبدو المجتمع متماسكاً لعدم وجود قوى تحاول التغيير الجذري في بنية السلطة وتوزيع القوة ولكنه ليس بالضرورة تماسك صحي، حيث يستند تماسك المجتمع إلى قوة الترابط بين الجماعات والأفراد والانسجام بالأهداف والرؤى والاتفاق حول المصالح المشتركة العامة. ويدعم الولاء للجماعة بفكرته البدائية الخوف من الأعداء والأخطار، وقد نما هذا الولاء بشكل طبيعي في كثير من الأحوال أو بطريقة مقصودة حتى وصل إلى ما نراه اليوم من تكتلات وتحالفات تسمى الأمم. وفي القديم كان الولاء للقبيلة ومنها الولاء للزعيم، وفي مرحلة لاحقة وبنتيجة الحروب والتنازع على المصالح تحول المجتمع إلى موالين وأتباع لنظام أو لنفوذ دولة ما، فكان الموالون في غالبيتهم من يوالون النظام، أما الأتباع فهم يتبعون له لا بداعي الولاء إنما بداعي الخوف منه أو الخوف على مصالحهم ووجودهم، وهكذا حل الخوف بدل التضامن مع الجماعة. ويوجد أنواع أخرى من الولاءات التي تؤدي إلى تماسك المجتمعات بشكل ظاهري مثل الولاء الإقليمي أو الإثني أو الديني أو المذهبي ولكنها لا تخرج عن الأطر التقليدية المعيقة لتطوير المجتمعات (راسل، 2009).

في المجتمعات المعاصرة تطور مفهوم المواطنة الذي يساوي بين الأفراد في الحقوق والواجبات في ظل أنظمة تمثيلية ديمقراطية تقوم على المشاركة المجتمعية والشرعية الممنوحة من قبل الشعب وفصل السلطات لضمان عدم تغول السلطة. وتم الاتفاق دولياً على شرعة حقوق الإنسان ومن بعدها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كحقوق لجميع البشر وظهرت حركات عابرة للدول للدفاع عنها في كل مكان بما يعزز التضامن والحريات العامة والمصالح المشتركة. غير أن هذا الإطار المعياري واجهه تطور مواز لقوى تسلط محلية ودولية سياسياً واقتصادياً رسخت الاستغلال والهيمنة والتهميش بوسائل جديدة.

إن الثقافة السورية المعاصرة هي نتيجة لتفاعل مختلف الحضارات التي ازدهرت عبر التاريخ وتميزها ثلاث بيئات أساسية البدوية والريفية والحضرية والتي تتنوع في موروثها الثقافي والقيمي الذي يغني رأس المال الاجتماعي من حيث العلاقات والقيم والعادات التي تعزز قيم التضامن والتعاون والإيثار بين أفراد المجمع بأشكاله المختلفة. إضافة إلى ذلك، يتميز المجتمع السوري بتعدد الهويات والإنتماءات التي تنعكس على القيم والعادات لكل جماعة. فنجد الجماعات تتنوع أيديولوجياً أو دينياً أو قومياً أو إثنياً أو مناطقياً مما يساهم في الإتفاق أو عدم الإتفاق على رؤى مشتركة حسب الجماعة التي ينتمي إليها الفرد أو العقيدة أو الأيديولوجية التي يتبناها (بركات، 1984).

ونظراً للتعقيد الذي يشوب العلاقات بين الأفراد والجماعات وتعدد الثقافات والقيم والتوجهات تصبح دراسة رأس المال الاجتماعي واختصاره بعدد من المؤشرات مهمة دونها صعوبة بالغة ومخاطر من التحيز والتضليل. وفي هذا السياق لا يحاول البحث تشريح الإنتماءات أو الثقافات التي يتصف بها المجتمع السوري والتي ازدادت انقساماً أثناء الأزمة، إنما يحاول أن يستنبط درجة توافق الأفراد والجماعات في المنطقة المدروسة على رؤى وقيم مشتركة سواء على المستوى المحلي المناطقي أو المستوى الكلي الوطني. ويعكس التناقض بين الإتفاق أو عدم الإتفاق على الرؤية المناطقية والرؤية العامة جزئياً درجة انقسام المجتمع أو تماسكه واندماجه. ومن جهة أخرى يعتبر البحث نظرة المجتمع إلى مكانة المرأة فيه كمكون أساسي يفسر ويعكس الكثير من القيم السائدة في المجتمع.

يشمل هذا البُعد القيم والمعايير التي تتعلق بدرجة اتفاق معظم الأشخاص والمجموعات في المنطقة المدروسة حول الرؤية العامة لمستقبل المنطقة من جهة والإتفاق على رؤية مستقبل سورية من جهة أخرى، إضافة إلى المكانة التي تتمتع بها المرأة في المجتمع.

الاتفاق على رؤية للمنطقة

ويقصد بالرؤية على مستوى المنطقة بحسب المسح، وجود تصور عن المستقبل المرغوب للمنطقة المدروسة بشكل مكتوب أو بشكل ضمني، وكمثال عن الرؤية هل المنطقة متخصصة صناعياً وتتمتع بخدمات تعليم وصحة متاحة للجميع وتكافل اجتماعي بين جميع أفراد هذه المنطقة، ويتضمن الشرح أسباب عدم الاتفاق على الرؤية المستقبلية أو عدم وجودها.

تبين مؤشرات اتفاق أو عدم اتفاق الأفراد على مستقبل منطقتهم طبيعة القيم والعادات العامة التي تسود المجتمع، ودرجة تماسك واندماج المجتمع حول أهداف مشتركة. كما أن تفضيلات الأفراد وتوقعاتهم والتزاماتهم تتكامل مع نظرتهم إلى مستقبل منطقتهم وتساعد على فهم هيكل رأس المال الاجتماعي والمقومات الثقافية والمعرفية للمجتمع.

تشير النتائج إلى تراجع اتفاق السكان على رؤية موحدة لمستقبل منطقتهم من 0.69 قبل الأزمة إلى 0.53 في أثناء الأزمة

وتشير النتائج إلى تراجع اتفاق السكان على رؤية موحدة لمستقبل منطقتهم من 0.69 قبل الأزمة إلى 0.53 في أثناء الأزمة وشمل التراجع كافة المحافظات عدا دمشق (الشكل 12). وتدل هذه النتائج على زعزعة الاندماج الاجتماعي على المستوى المحلي أثناء الأزمة، الأمر الذي يُعزى إلى الاستقطاب الحاد إضافة إلى تراجع مستويات المعيشة والصحة والتعليم وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل (12): الاتفاق على رؤية للمنطقة (قبل وأثناء الأزمة)

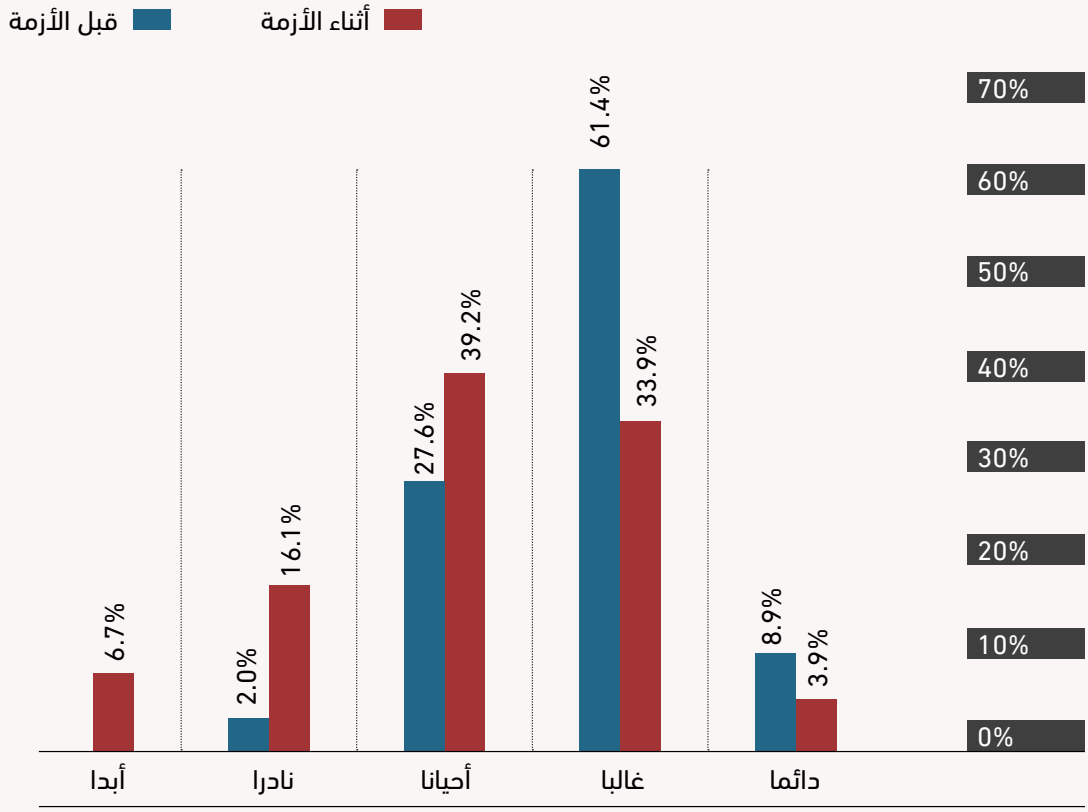

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

ويوجد تباين كبير بين المحافظات في درجة اتفاق السكان على مستقبل منطقتهم حيث ازداد مؤشر الاتفاق من 0.64 إلى0.67 في دمشق وتراجع بشكل حاد من 0.73 إلى 0.58 في حلب، مما يشير إلى الظروف والتجارب المختلفة التي تميز هاتين المدينتين خلال الأزمة حيث تعرضت حلب إلى ظروف قاسية بسبب الحرب مثل الهجمات العسكرية من مختلف الأطراف، والنهب الممنهج للمناطق التجارية والصناعية والسكن وانقسام المدينة بين القوى المسيطرة والذي ترافق مع الحصار والتدمير، وتطرق عدد من الأشخاص المفتاحيين في حلب إلى "الاختلاف الحاد في توجهات الأفراد في المنطقة الواحدة نتيجة النزاع واستمرار الأزمة". وتدهور اتفاق السكان على رؤية لمستقبل منطقتهم بشكل كبير في الرقة وإدلب ودير الزور والرقة والحسكة أشار العديد من مناطقها "أن الأزمة أدت تفاقم التباعد في الرؤى نتيجة الاختلاف السياسي والإثني". ولم تكن درجة الاتفاق في باقي المناطق جيدة فقد خسرت الكثير من المناطق الإجماع على رؤية مستقبلية جامعة.

ويُعزى عدم الاتفاق على رؤية لمستقبل المنطقة إلى عدد من العوامل تتضمن الفوضى، وعدم الإتفاق على الآراء السياسية، وغياب المجالس المنتخبة للتعبير عن الرأي، والاستقطاب في بعض المجتمعات، وسيطرة قوى التسلط على المناطق، إضافة إلى عدم الإتفاق على الحلول المطلوبة لإنهاء الأزمة. من جهة أخرى، تركزت نقاط الإتفاق بين أبناء المنطقة على تحسين البنية التحتية والمعيشية والخدمات ودعم القطاع الزراعي والصناعي وعودة الأمان والاتفاق على ضرورة إنهاء الأزمة وأشار إلى ذلك مثلاً أشخاص مفتاحيين في بعض مناطق إدلب على "وجود اتفاق بين أفراد المجتمع على تطوير مناطقهم".

الاتفاق على رؤية على المستوى الوطني

ويقصد بالرؤية على المستوى الوطني وجود تصور عن المستقبل المرغوب لسوريا بشكل مكتوب أو بشكل اتفاق ضمني، وكمثال عن الرؤية ما يسعى إليه أفراد المنطقة بشكل عام لأن تكون عليه سوريا في المستقبل من حيث مكانتها الإقليمية، المشاركة السياسية، الانسجام والتكافل الاجتماعي، الرفاه والتنمية، ويتضمن الشرح أسباب عدم الاتفاق على الرؤية المستقبلية.

وتعكس نتائج هذا المؤشر حجم التشظي الذي وصلت إليه البلاد إذ تراجع من 0.74 قبل الأزمة إلى 0.58 في أثنائها وتمظهرت بصور متناقضة من شكل الدولة وطبيعة الحكم وجغرافيتها وصولاً إلى دور الدولة وعلاقاتها الدولية (الشكل 13)، فقد أدى النزاع المسلح إلى ظهور أشكال مختلفة من القوى المتمترسة خلف السلاح والتي أججت العصبيات والكراهية وتباينت الطروحات المستقبلية لمعظم هذه القوى من حكم الخلافة إلى الحكم المستبد، لكنها اتفقت على إقصاء المجتمع ورفض الديمقراطية، حيث ظلت القوى المدنية التي تسعى إلى العدالة والحرية وتكافؤ الفرص والانفتاح الفكري والثقافي هي الطرف الأضعف، وقد لعبت القوى الإقليمية والدولية في الترويج لأنماط مختلفة لسوريا المستقبل مما انعكس على المجتمع السوري شرذمة وتفككاً. وتبين النتائج التفاوت الكبير بين المحافظات، وتعمق هذا التباين بشكل واضح أثناء الأزمة حيث ارتفع الاتفاق في مدينة دمشق من 0.70 إلى 0.76 أثناء الأزمة متأثراً بمنعكسات الأزمة التي "وحدت رؤية أبناء المنطقة في وطن مستقر وآمن" كما ورد من أحد أحياء دمشق؛ وبالمقابل، تراجع في كافة المحافظات خاصة إدلب والحسكة ودير الزور والرقة وريف دمشق، وهي مناطق عانت من الولاءات المختلفة وتعرضت " للاستقطاب الحاد نتيجة الاختلاف في وجهات النظر السياسية"، كما تم الإشارة في بعض مناطق الحسكة، إضافة إلى كثافة العمليات القتالية.

لقد خضعت المناطق السورية المختلفة إلى نظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة وتعرضت القيم المشتركة من قبل قوى التسلط إلى التخريب المباشر القسري وغير المباشر عبر الترويج لثقافات تسهم في التفكك والتخارج مع الآخر وقبول الخضوع

الشكل (13): الاتفاق على رؤية لسوريا (قبل وأثناء الأزمة)

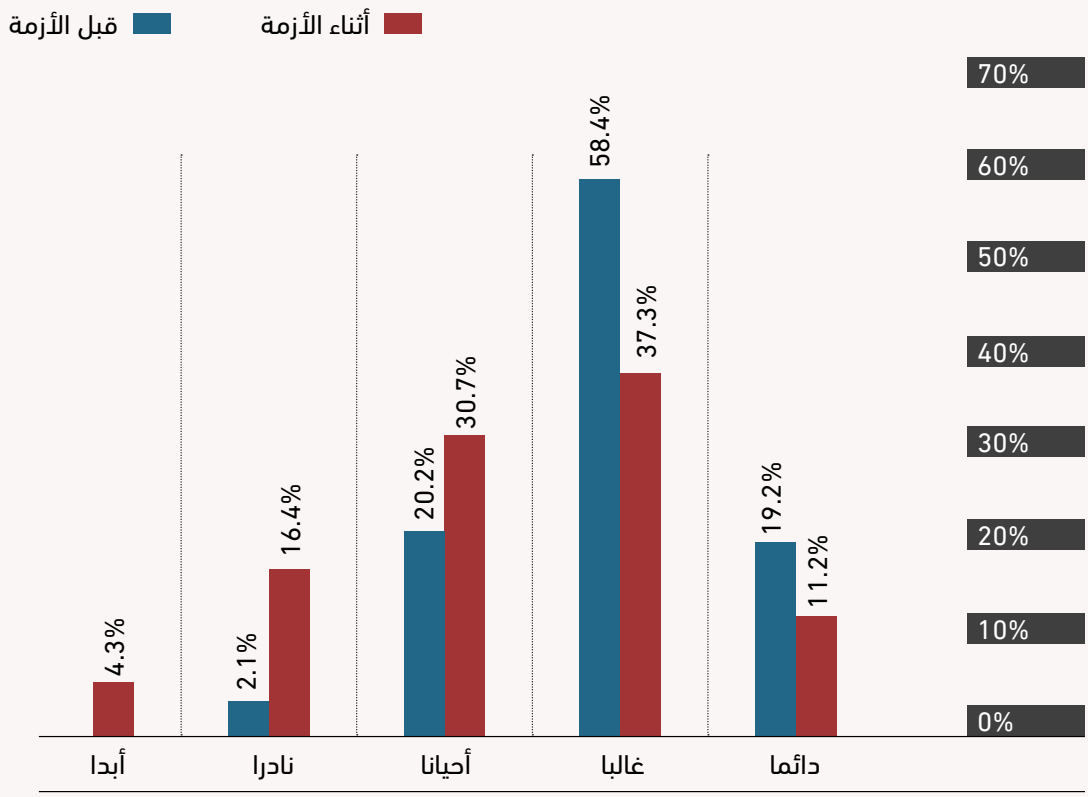

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

لقد خضعت المناطق السورية المختلفة إلى نظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة وتعرضت القيم المشتركة من قبل قوى التسلط إلى التخريب المباشر القسري وغير المباشر عبر الترويج لثقافات تسهم في التفكك والتخارج مع الآخر وقبول الخضوع. وتحتاج مواجهة هذه الاختلالات إلى جهود استثنائية لعودة الحوار المجتمعي في بيئة تحترم حياة وشخصية الإنسان حتى يتمكن المجتمع من معرفة كيفية تجاوز الآثار المدمرة التي واجهها وكيفية العودة للتفكير بمستقبل أفضل.

مكانة المرأة في المجتمع

إن احترام وتقدير المرأة يعكس العديد من القيم المجتمعية التي تشير إلى الاحترام المتبادل وتقدير واحترام شخصية الإنسان ورفض التسلط والاستبداد الاجتماعي، ورفض القيم التميزية والإقصائية، لذلك تم تبني هذا المؤشر كأحد مكونات دليل القيم والتوجهات المشتركة.

وعلى الرغم من التحسن النسبي لمستويات التعليم والصحة والظروف المعيشية للنساء في سوريا قبل الأزمة، إلا أن المؤسسات والشبكات والقيم بغالبها حملت طابعاً ذكورياً مسيطراً، وكان المجتمع السوري يعيش هذا التناقض بين تعزيز مكانة المرأة والاتجاه الذي يريد إقصاءها وتهميش دورها. وكان لضيق الفضاء والحريات العامة دوراً رئيسياً في التطور البطيء وأحياناً التراجع في دور المرأة مثل تراجع مشاركتها في النشاط الاقتصادي بين عامي 2001 و2010. وأظهرت نتائج المسح التأثير السلبي للأزمة على مكانة المرأة، إذ تراجع مؤشر مكانة

المرأة من 0.81 قبل الأزمة إلى 0.68 في أثنائها (الشكل 14). وقد تعرضت المرأة خلال الأزمة لحالات الاعتقال والخطف والاغتصاب والعمل في ظروف قاسية وتحمل المسؤولية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للعائلات النازحة أو للأرامل، إضافة إلى ذلك عانت المرأة من حالات زواج القصر والزواج العرفي والاتجار بالنساء وأشكال مختلفة من الاستغلال نتيجة "تردي الوضع الأخلاقي وتدهور الأمن" كما تم التعبير عن ذلك في بعض أحياء حلب إضافة إلى "تعزيز الأزمة لذكورية المجتمع" كما ذكرها أحد الأشخاص المفتاحيين في إدلب. كما تم التركيز على صورة المرأة الضحية خلال الحرب بدلاً من دورها كفاعل في المجتمع خلال الحرب وبعدها.

تعرضت المرأة خلال الأزمة لحالات الاعتقال والخطف والاغتصاب والعمل في ظروف قاسية وتحمل المسؤولية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للعائلات النازحة أو للأرامل، إضافة إلى ذلك عانت المرأة من حالات زواج القصر والزواج العرفي والاتجار بالنساء

وتشير النتائج على مستوى المحافظات أن الرقة من أكثر المناطق التي تدهورت فيها مكانة المرأة تليها كل من حمص ودير الزور وإدلب؛ بالمقابل، فإن أفضل تقييم لوضع المرأة كان في طرطوس.

الشكل (14): مكانة المرأة في المجتمع (قبل وأثناء الأزمة)

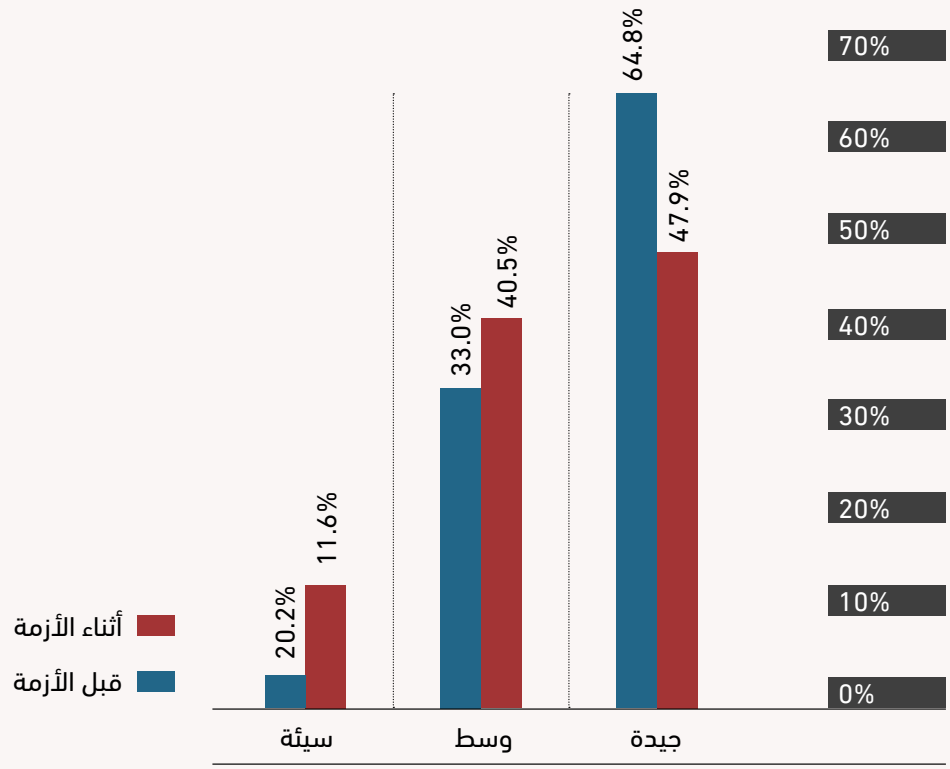

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

دليل القيم والتوجهات المشتركة

بالاعتماد على المؤشرات السابقة (الاتفاق على رؤية المنطقة، الاتفاق على رؤية سوريا، مكانة المرأة) تم حساب دليل القيم والتوجهات المشتركة، الذي يعتبر المكون الثالث من دليل رأس المال الاجتماعي. تم بناء المكون بعد تنميط المؤشرات السابقة إلى قيم بين الصفر والواحد، إضافة إلى التثقيل بعدد سكان المنطقة المدروسة وذلك عند حسابه على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني.

الشكل رقم 15: المساهمة النسبية في تراجع دليل القيم والتوجهات المشتركة

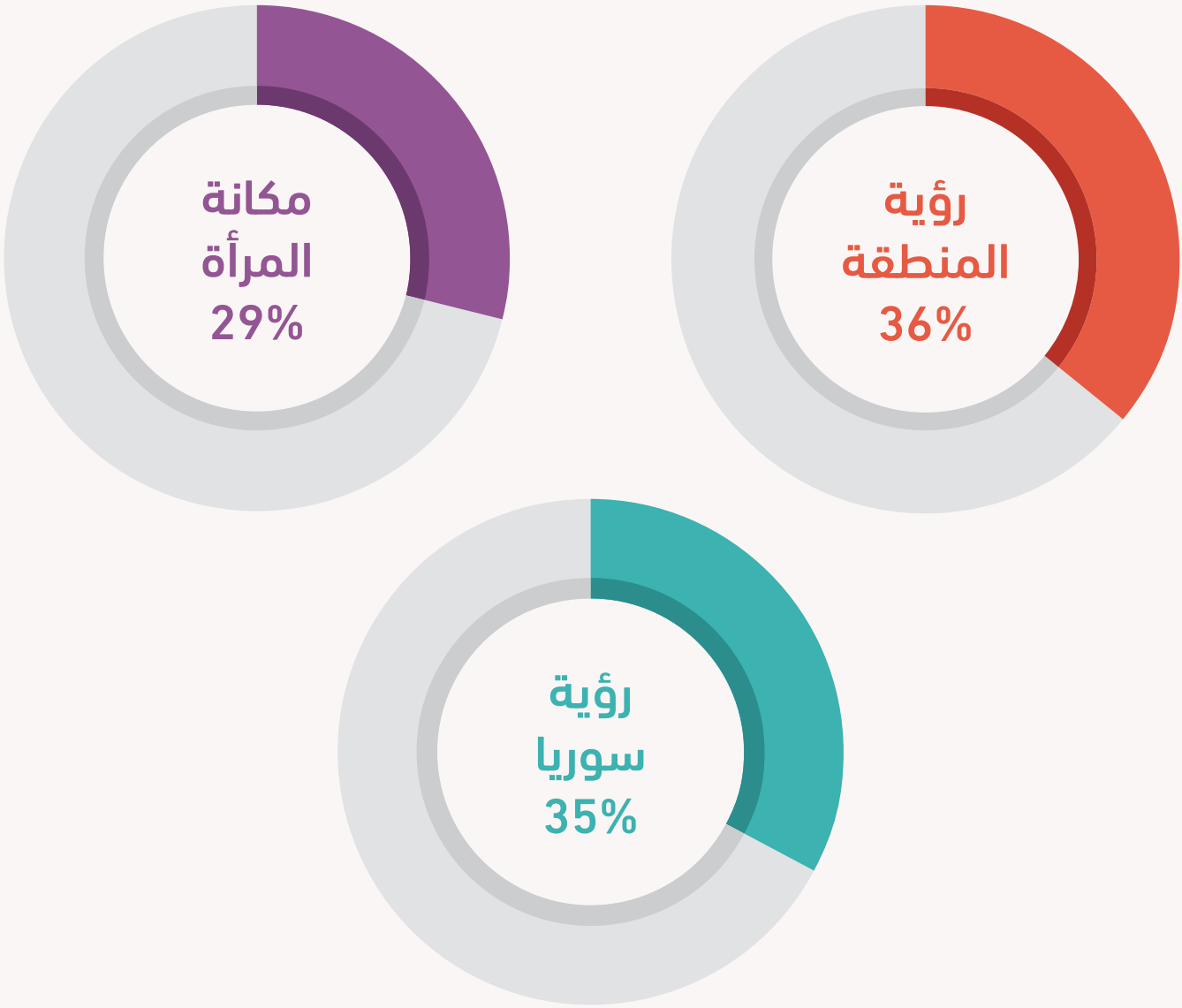

المصدر: مسح السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

بينت النتائج تراجعاً ملحوظاً في مكون القيم والتوجهات في سوريا أثناء الأزمة، إذ بلغ معدل انخفاض هذا المكون حوالي 20%

بينت النتائج تراجعاً ملحوظاً في مكون القيم والتوجهات في سوريا أثناء الأزمة، إذ بلغ معدل انخفاض هذا المكون حوالي 20% ويصل إلى مستوى 0.6 مقارنة مع 0.75 لفترة ما قبل الأزمة (الشكل 16). ونتج هذا الانخفاض من تراجع واضح في مؤشري الإتفاق على مستقبل المنطقة والإتفاق على مستقبل سوريا، للذين أسهما في التراجع بـ 36% و35% على التوالي بينما ساهم تراجع مكانة المرأة بـ 29% من تراجع دليل القيم (الشكل 15). ويعكس ذلك زيادة حدة الخلافات بين أفراد المجتمع حول رؤية مناطقهم وبلدهم وذلك نتيجة استمرار الأزمة والنزاع المسلح وتعدد قوى التسلط والتيارات الفكرية والأيديولوجية. كما تظهر النتائج تراجع مكانة المرأة في أثناء الأزمة، الأمر الذي يدل على ما تتعرض له النساء من استغلال وقمع وظروف معيشية قاسية.

بينت النتائج تراجعاً ملحوظاً في مكون القيم والتوجهات في سوريا أثناء الأزمة، إذ بلغ معدل انخفاض هذا المكون حوالي 20% ويصل إلى مستوى 0.6 مقارنة مع 0.75 لفترة ما قبل الأزمة

الشكل (16): مكون القيم والتوجهات المشتركة ومؤشراته على مستوى سوريا (قبل وأثناء الأزمة)

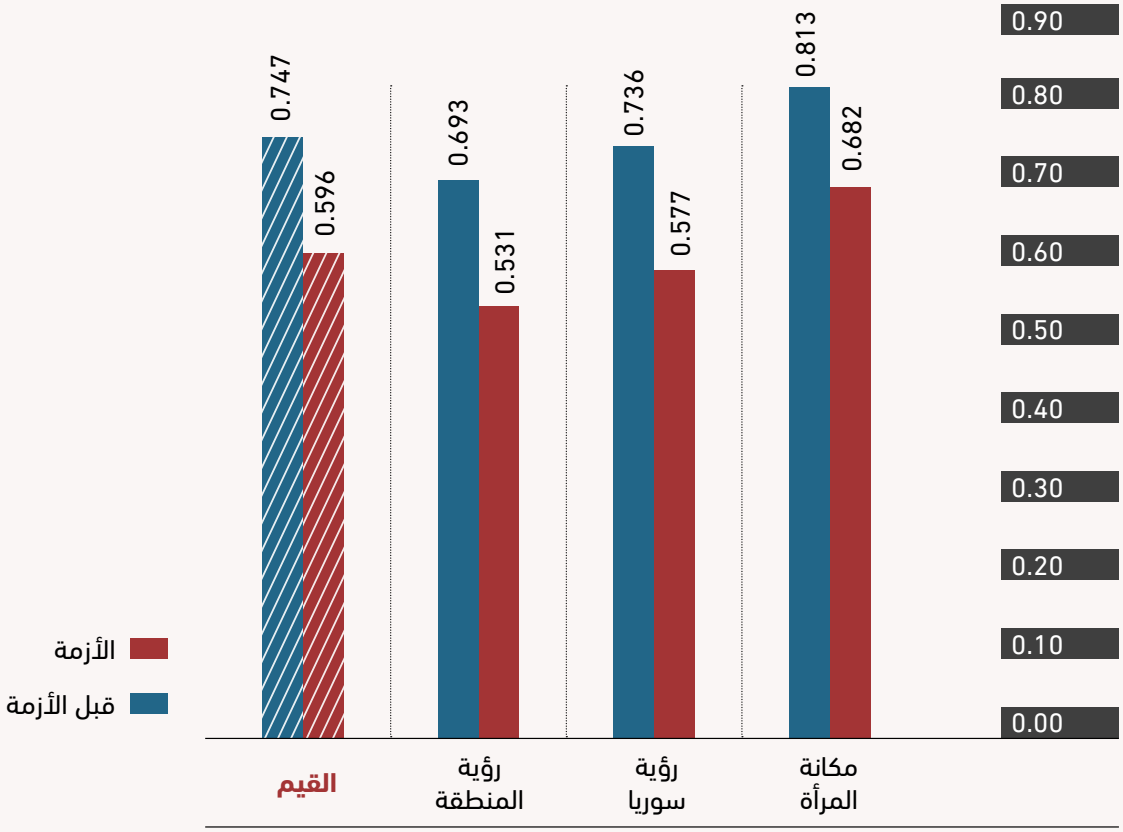

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

وتشير النتائج إلى زيادة كبيرة في التباين النسبي بين المحافظات السورية أثناء الأزمة فيما يتعلق بالقيم والتوجهات المشتركة، إذ تختلف درجة تأثير الاستقطاب بين المناطق وداخلها على رؤية أفراد المجتمع للمنطقة وللبلاد كما تفرض مؤسسات قوى التسلط المختلفة قيوداً متفاوتة على المرأة مما يغير من مكانتها في المجتمع. وشهدت الرقة أعلى نسبة انخفاض في مكون القيم والتوجهات المشتركة مقارنة مع باقي المحافظات ليبلغ 66% ويصل إلى مستوى متدن لا يتجاوز 0.28، كذلك شهدت محافظة الحسكة انخفاضاً في هذا المكون بلغ حوالى 40% متأثراً بشكل أساسي باختلاف الرؤى وبدرجة أقل بمكانة المرأة (شكل 17). وبالمقابل شهدت محافظات طرطوس والسويداء واللاذقية انخفاضاً أقل حدة في هذا المكون (ملحق 5).

الشكل (17): مكون القيم والتوجهات المشتركة حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة)

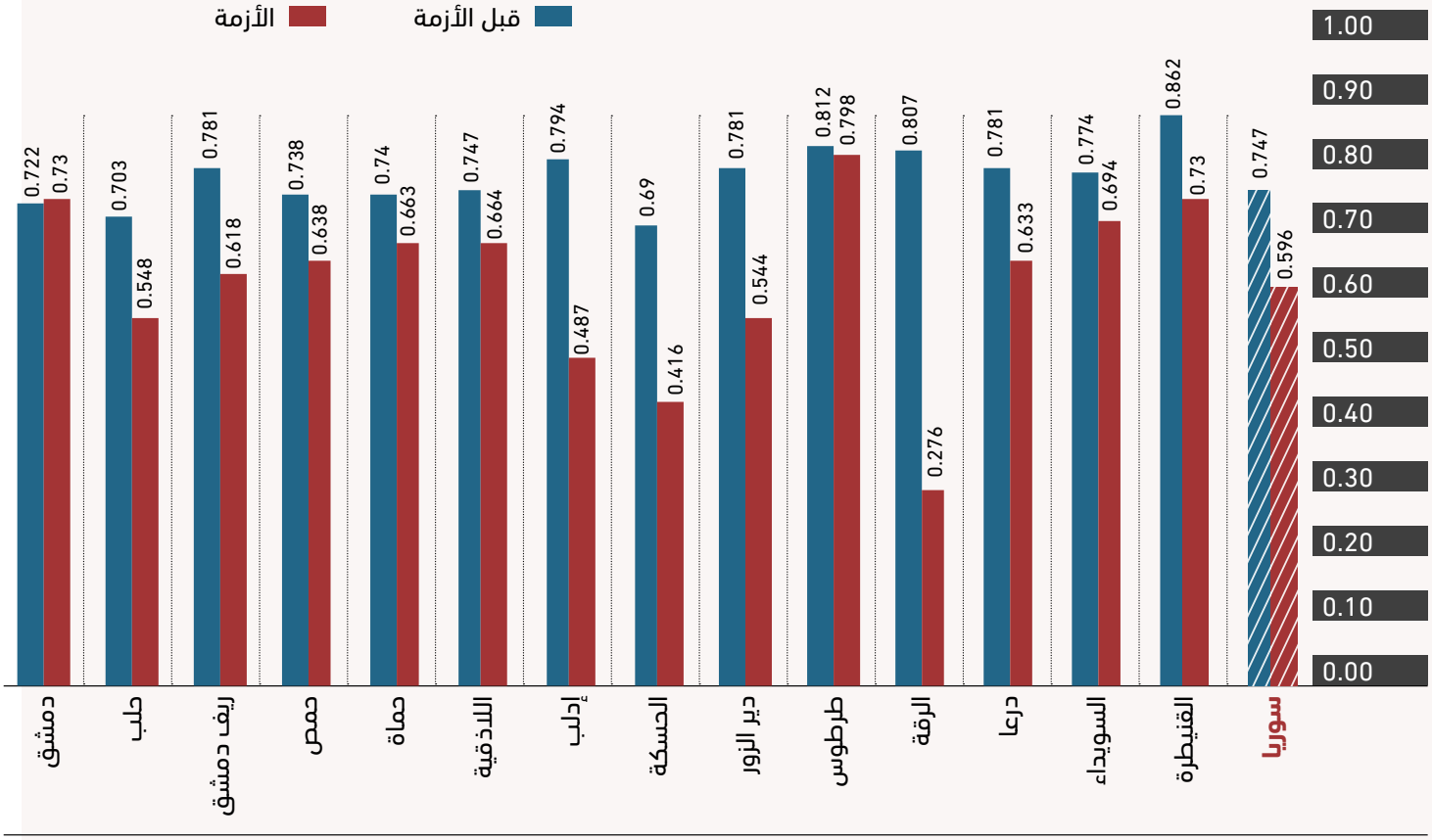

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

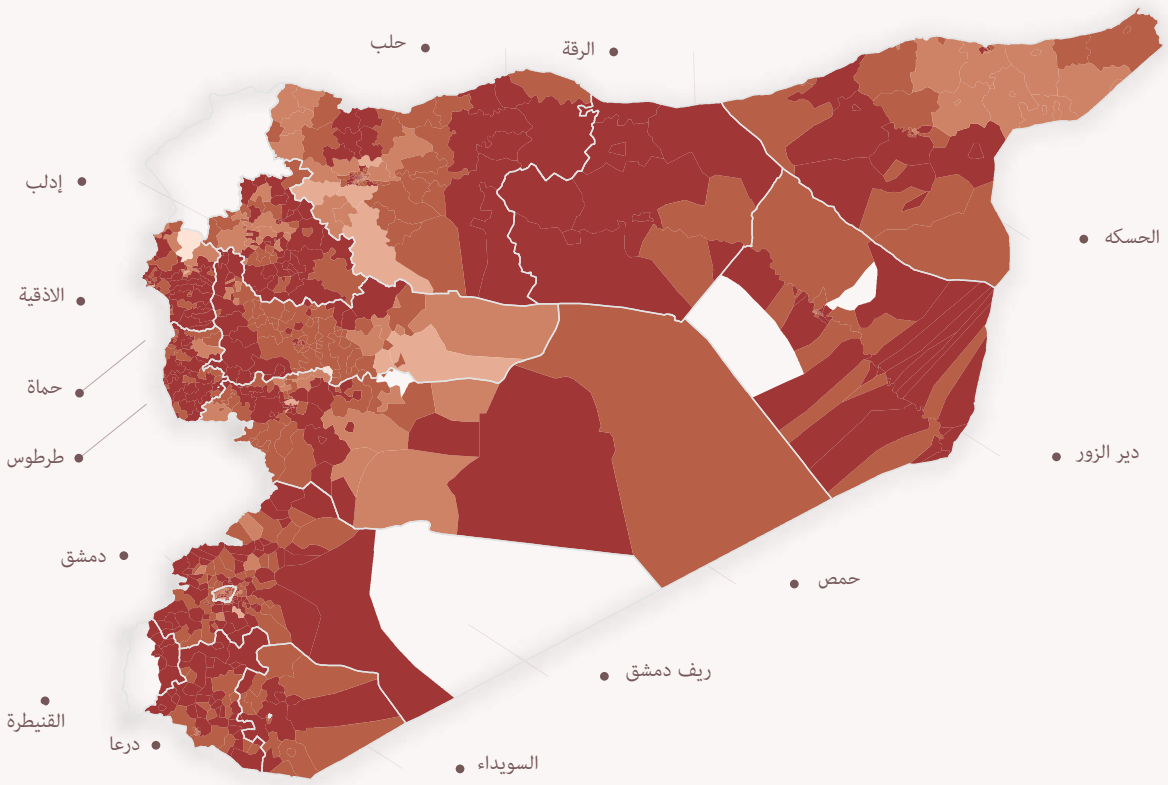

مكون القيم والتوجهات المشتركة قبل الأزمة

مكون القيم والتوجهات المشتركة اثناء الأزمة

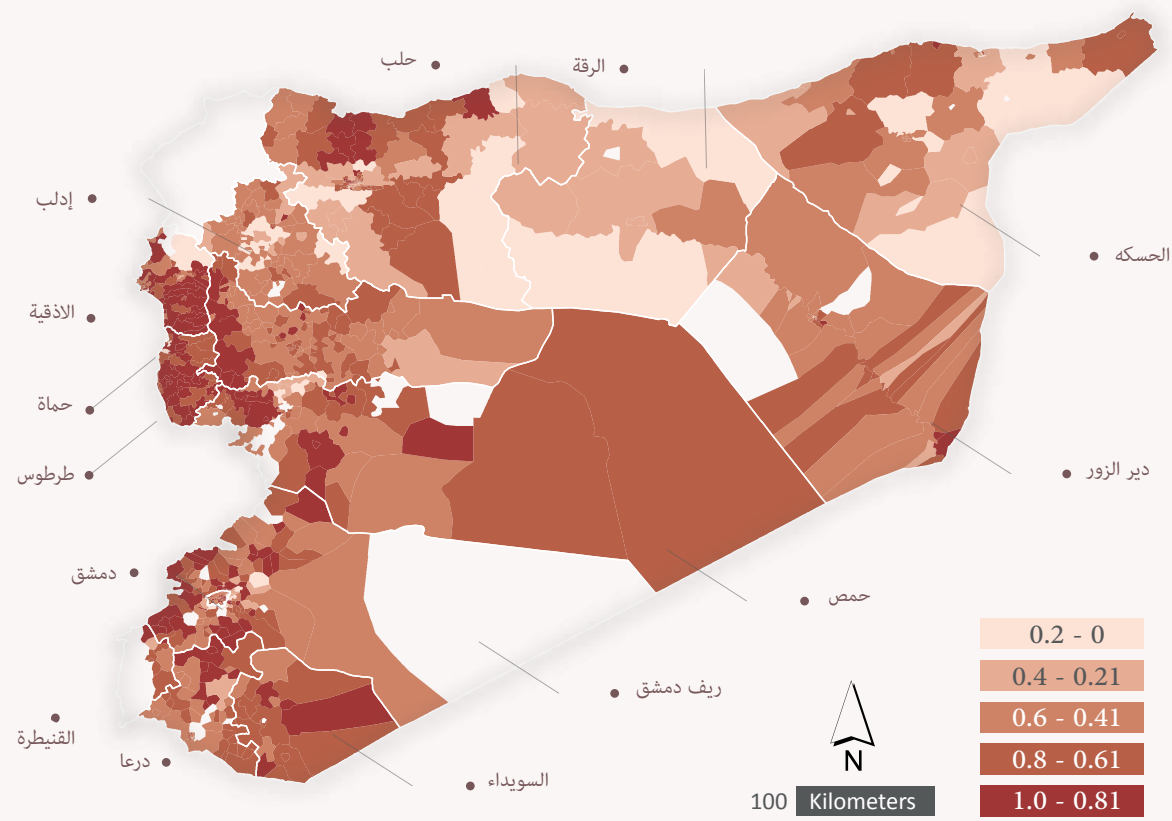

رابعاً: دليل رأس المال الاجتماعي

يتألف دليل رأس المال الاجتماعي في سوريا من ثلاثة مكونات وتسعة مؤشرات؛ أربعة مؤشرات منها لمكون الشبكات والمشاركة المجتمعية، ومؤشران لمكون الثقة وثلاثة لمكون القيم والتوجهات المشتركة. يُحسب الدليل على المستوى الوطني كما على أي مستوى جغرافي بما في ذلك المحافظات والنواحي والمناطق المدروسة.

تشير النتائج إلى تراجع دليل رأس المال الاجتماعي في سوريا حوالى 30% أثناء الأزمة مقارنة بما قبلها إذ بلغ 0.74 قبل الأزمة و0.52 في أثنائها، كما تراجعت مكونات الدليل الثلاثة ولكن بدرجات مختلفة فقد انخفض كل من مكون الشبكات والمشاركة المجتمعية ومكون القيم والتوجهات المشتركة بحوالى 20%، ولكن تراجع مكون الثقة المجتمعية بحوالى 47% وهو التراجع الأكبر بين مكونات رأس المال الاجتماعي مما يعكس حالة عدم الثقة بين أفراد المجتمع في المناطق المدروسة من جهة وتراجع الشعور بالأمان نتيجة ازدياد العنف والقتل والجريمة والخطف والاعتقال وانتشار ثقافة الكراهية ورفض الآخر وغيرها من الظواهر السلبية في المجتمع المرتبطة بالعنف المسلح (الشكلان، 18، 19).

تشير النتائج إلى تراجع دليل رأس المال الاجتماعي في سوريا حوالى 30%

الشكل رقم (18): المساهمة النسبية في تراجع دليل رأس المال الاجتماعي حسب (أ) المكونات الرئيسية و(ب) المؤشرات الفرعية

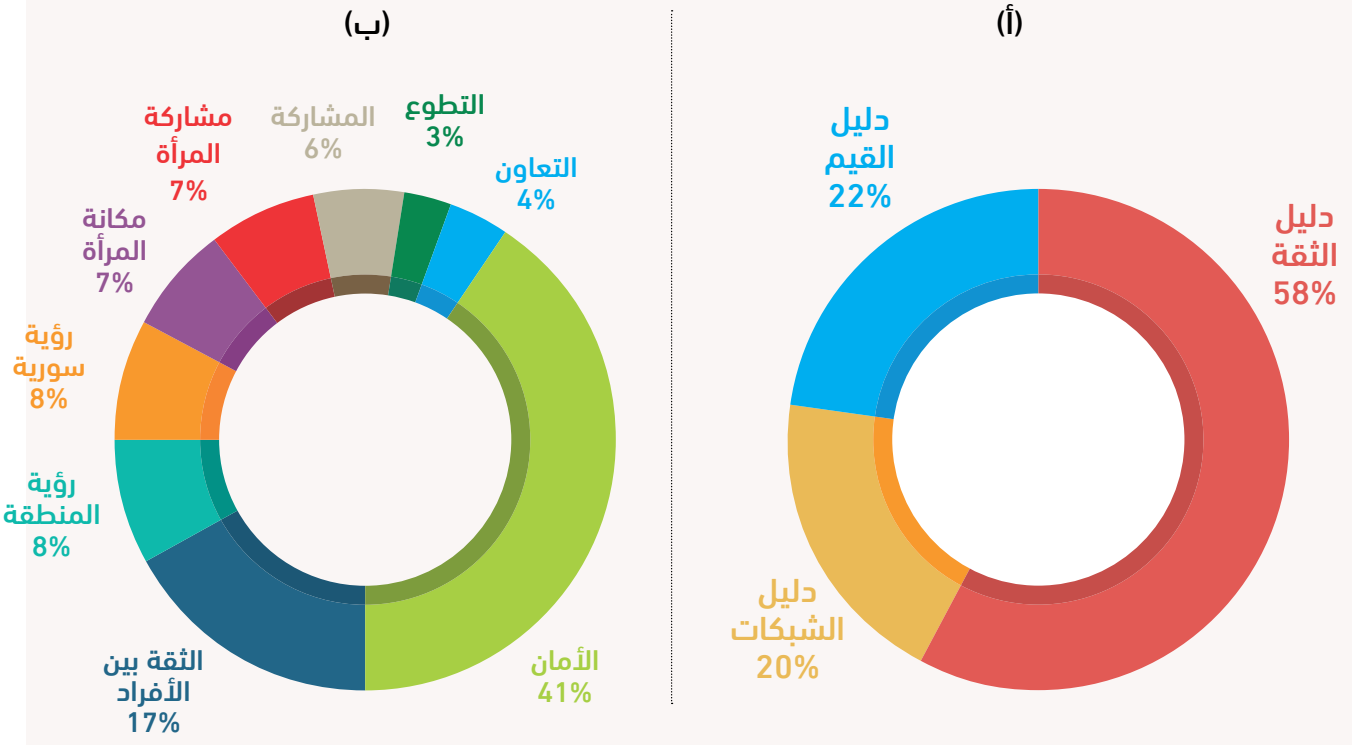

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن المسح قد أُنجز في فترة الأزمة، الأمر الذي يدعو الكثير من المبحوثين للمقارنة بين الفترتين المدروستين قبل وأثناء الأزمة على كافة المستويات، مما قد ينعكس على مؤشرات رأس المال الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بمفهومي الشعور بالأمان والثقة بين الأفراد اللذين تأثرا بشكل حاد نتيجة للظروف الأمنية والقتالية، مما قد يشكل حيزاً من المبالغة بإيجابيات الماضي. كما أن المكونات والمؤشرات الفرعية غير مستقلة كلياً عن بعضها مما قد يؤثر في التقدير لدور كل من المؤشرات في تراجع الدليل الكلي.

على مستوى المحافظات، يظهر الشكل رقم (20) تقارباً نسبياً بين المحافظات بوجه عام في دليل رأس المال الاجتماعي قبل الأزمة. لكن تفاوتاً كبيراً في الدليل بين المناطق قد حصل بعد الأزمة نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والحالة الأمنية والعسكرية والقتالية والتفاوت الحاد في مستويات المعيشة والبنى الاجتماعية المنهارة أو المركبة بعد عمليات النزوح والهجرة في مختلف المحافظات والمناطق السورية.

يلاحظ أن أكثر المحافظات التي تراجع فيها دليل رأس المال الاجتماعي هي المحافظات التي تضررت بشكل واسع من الحرب والأعمال القتالية والاستقطاب وبلغ الانخفاض أقصاه في الرقة (80%) تليها الحسكة (52%) وإدلب (47%)، بينما بلغ هذا التراجع أدناه في طرطوس بحدود 5% وفي دمشق بأقل من 10% (ملحق 2)، إذ تتميز هذه المناطق بتعرضها لمستويات أقل من الدمار نتيجة النزاع كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق كانت وجهة للنازحين من مختلف المناطق السورية وتتفاوت طبيعة العلاقات والشبكات فيها بين المدنية والروابط والعلاقات التقليدية.

أكثر المحافظات التي تراجع فيها دليل رأس المال الاجتماعي هي المحافظات التي تضررت بشكل واسع من الحرب والأعمال القتالية والاستقطاب

الشكل (19): دليل رأس المال الاجتماعي ومكوناته على مستوى سوريا (قبل وأثناء الأزمة)

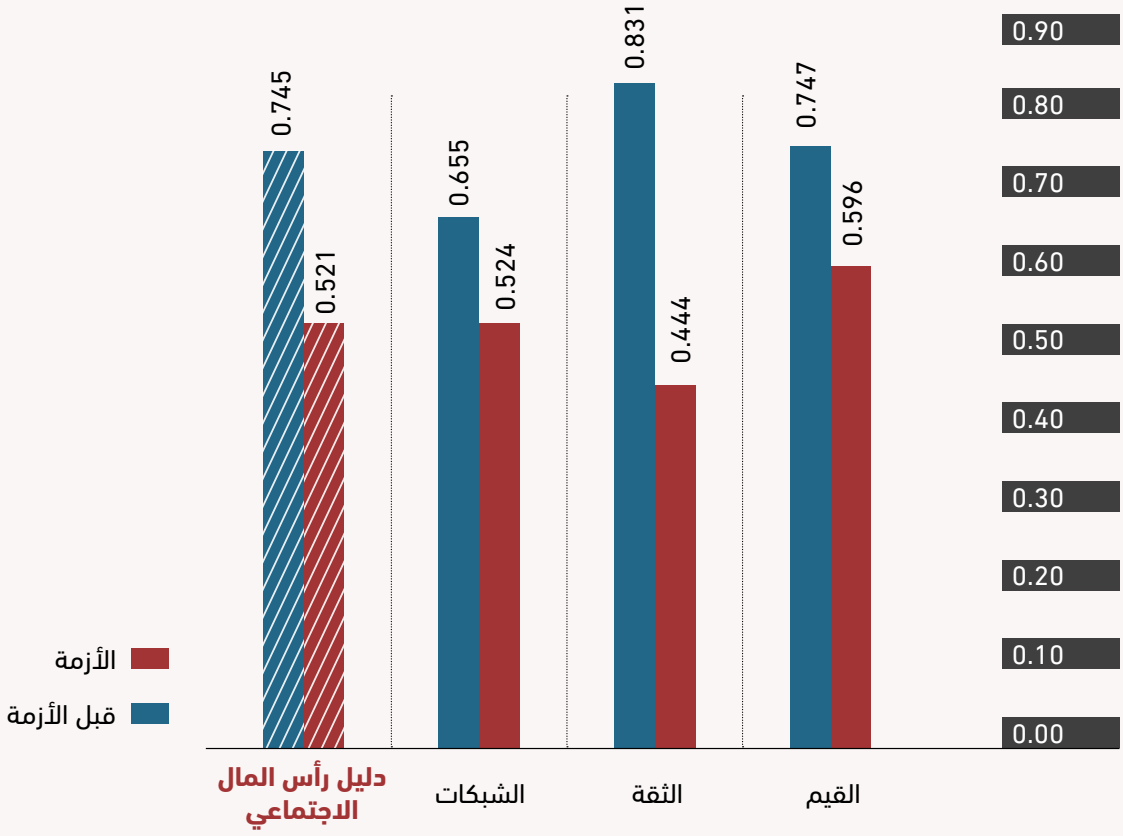

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل (20): دليل رأس المال الاجتماعي حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة)

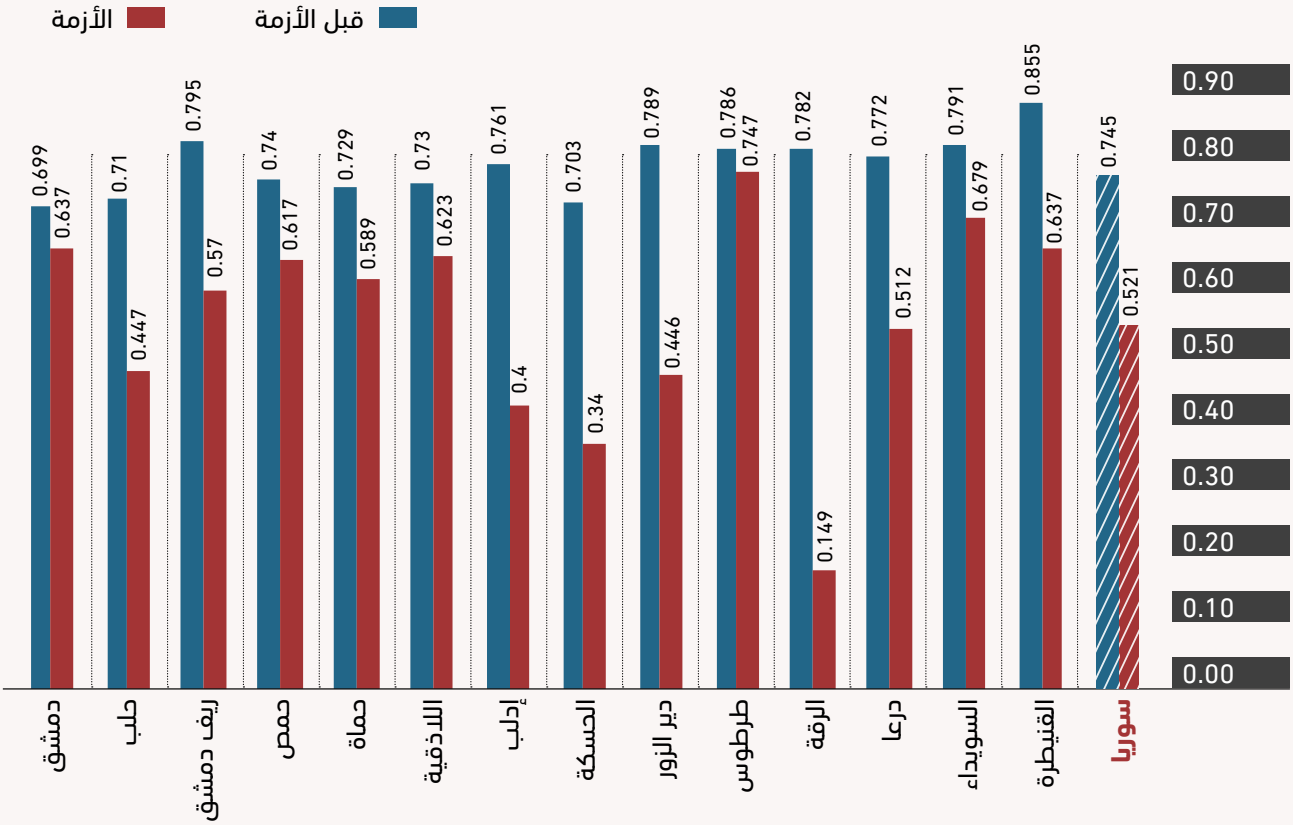

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

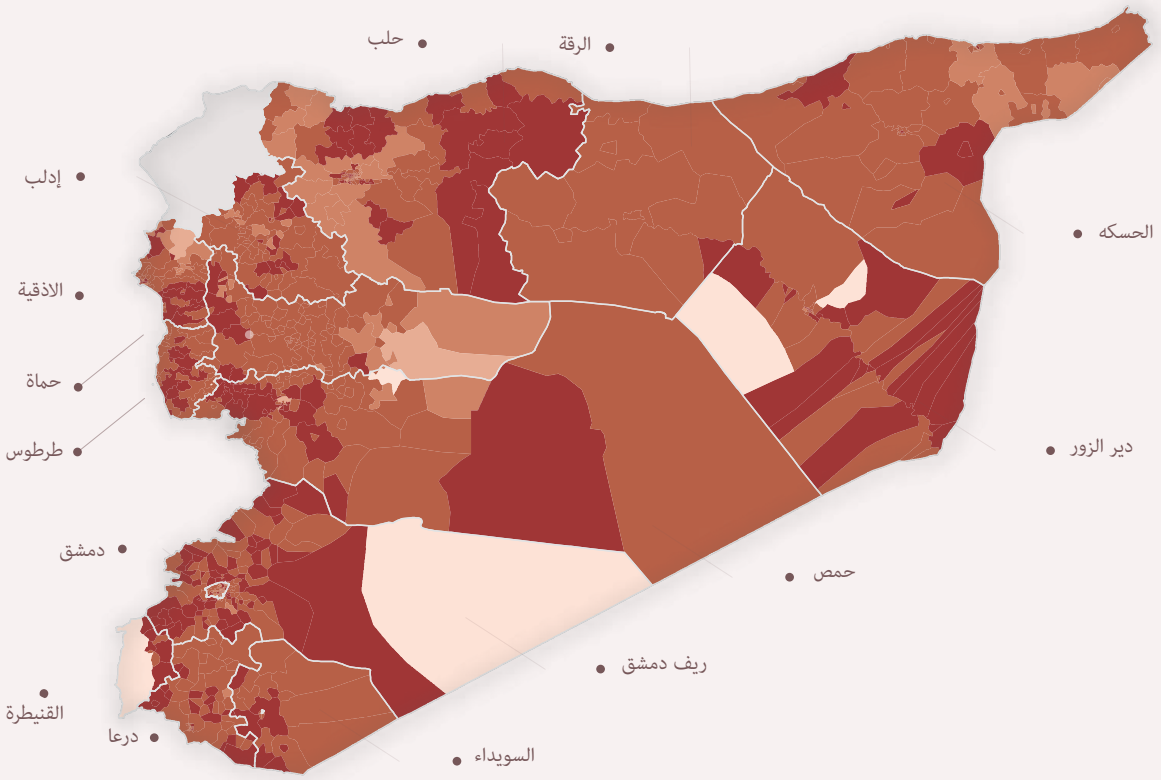

دليل رأس المال الاجتماعي قبل الأزمة

دليل رأس المال الاجتماعي اثناء الأزمة

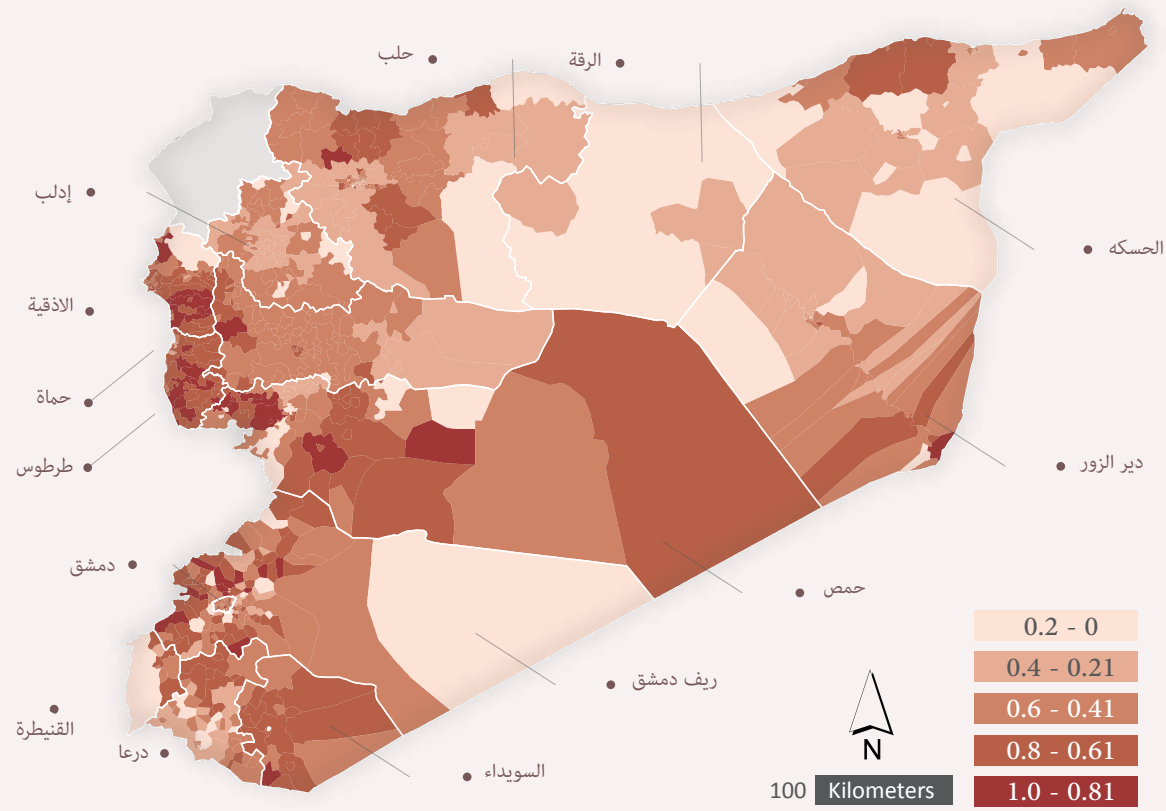

الفصل الثالث:

محددات رأس المال الاجتماعي في سوريا (دراسة قياسية)

FLICKR/Xinhua/Pan Chaoyue

يطرح مفهوم رأس المال الاجتماعي في الأدبيات عدداً من الأسئلة حول علاقة رأس المال الاجتماعي بالعديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية كالصحة والتعليم والفقر والعدالة الاجتماعية وتراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية والقضاء وعلاقته بالمتغيرات الديمغرافية كالهجرة الداخلية أو الخارجية. إضافة إلى علاقة البعد الاجتماعي بالخصائص الفردية للأفراد كالجنس والعمر والحالة التعليمية والمكانة الاجتماعية، وعلاقته بالبعد الثقافي والمعرفي للمجتمع ودور الدين والقومية والقوى المسيطرة على رأس المال الاجتماعي من حيث تأثره وتأثيره عليها.

تشير العديد من الأدبيات إلى أن رأس المال الاجتماعي يتأثر بعدد من العوامل على مستوى الخصائص النفسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد وعلى المستوى الكلي للمجتمع (بارتس، 2013). وتختلف العوامل الفردية التي تشكل حافزاً للأفراد للإستثمار في رأس المال الاجتماعي كالدخل والتعليم والجنس والحالة الاجتماعية وعدد الأطفال والتجارب والقيم الشخصية (كريستوفورو، 2005؛ هالمان ولويجيكس، 2006) أما العوامل الكلية التي تؤثر في رأس المال الاجتماعي حسب الدراسات فتتكون بشكل أساسي من مستوى التنمية ونوعية وعدالة المؤسسات الرسمية وتوزيع الموارد والاستقطاب الاجتماعي وأنماط التعاون والثقة بين أفراد المجتمع.

على المستوى الفردي، وجدت العديد من الدراسات أن مستويات عالية من الدخل والتعليم تترافق مع احتمال كبير لعضوية الأفراد في جماعات مختلفة وارتفاع الثقة المتبادلة بين الأفراد (كناك وكيفر، 1997؛ ديني، 2003؛ هيليويل وبوتنام،1999؛ وبالدام، 2000). ويُنظر إلى التعليم كعامل يساهم في تطوير فرص العمل الجماعي سواء من خلال توفير منفذ للشبكات الاجتماعية والمعارف الشخصية أو من خلال القيم والأخلاق المتراكمة والوعي الاجتماعي التي تقود إلى تعزيز حس المواطنة والتماسك المجتمعي والتعاون بين أفراد المجتمع الواحد. من جهة أخرى وجدت بعض الدراسات أن للتعليم أثر سلبي على العمل الطوعي من منظور تكلفة الفرصة البديلة للوقت (بارتس، 2013).

على المستوى الكلي، تشير الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين مكونات رأس المال الاجتماعي كالعضوية (كريستوفورو، 2005) والثقة والعمل الأهلي (كناك وكيفر، 1997). كما وجد كوستا ووكان (2001) دليلاً على أثر عدم العدالة في توزيع الدخل في رأس المال الاجتماعي بعد ضبط عدد من العوامل كالتشتت المجتمعي. وأيضا وجد كريستوفورو (2005) أن انخفاض مستوى عدالة التوزيع يؤثر سلباً على مؤشر العضوية في الجماعات وتؤدي الى تراجع الثقة والميل إلى الانعزال. وأشارت بعض الأبحاث إلى أن البطالة تؤثر سلباً على الثقة المتبادلة وعلى رغبة الفرد في أن يكون عضواً في جماعة. (بريم وران، 1997؛ كريستوفورو، 2005).

كما وجدت الدراسات أن الدين يمكن أن يزيد الشبكات غير الرسمية والعادات الاجتماعية والثقة بين الجماعة الدينية ولكنه يؤثر على الثقة العامة نتيجة التعصب (بوتنام، 1993، لا برتا وآخرون، 1996)، وبشكل مشابه تلعب الأيديولوجيا دوراً مماثلاً لدور الدين (كناك وكيفر، 1997، وايتيلي، 1999). بالمقابل فإن التغيير المؤسساتي نحو التضمين والديمقراطية

يُعزز عملية إنتاج رأس المال الاجتماعي إلى درجة معينة ولكن في الديمقراطيات الحديثة الأمر يحتاج وقتاً (مزتال، 1996، فان ديث، 2003).

يرتبط رأس المال الاجتماعي بعدد من العوامل مثل التعليم والصحة (سميث،1997) الثقة بالمؤسسات السياسية (بريم و ران، 1997)، مستوى الرضا بأداء الحكومة والمشاركة السياسية (بوتنام، 1993) وشبكات العمل (هيتسلست وغابسون، 2007) والتعاون والدعم المتبادل (غروتيرت وباستلير، 2002). إضافة إلى دور تكنولوجيا المعلومات وعلاقة المجتمعات المتجانسة في تعزيز العلاقات لرأس المال الرابط (bonding) والواصل (linking) أو التجسيري (bridging) على المستوى الاجتماعي والمؤسساتي (لين، 2001، كوستا وكان، 2003).

كما تعرضت العديد من الأدبيات للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والعنف المسلح، حيث تشير دراسة لغواتيمالا أن رأس المال الاجتماعي الهيكلي (الشبكات الاجتماعية والمجتمع المدني) تزيد من تعرض أفرادها لمخاطر العنف من قبل قوى النزاع بينما يحمي رأس المال الاجتماعي الإدراكي (الثقة والقيم والمعايير) من التعرض للعنف (دينسن وآخرون، 2013).

وتبين دراسة لساحل العاج أن العنف أضر برأس المال الاجتماعي بشكل كبير مقاساً بالثقة والمشاركة المجتمعية (كيهو، 2009). وفي دراسة عن الأثر الطويل الأمد للعنف في رأس المال الاجتماعي في البيرو تشير دراسة إلى أن التعرض للعنف في الطفولة يؤدي، في المدى الطويل وبعد انتهاء النزاع، إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية بينما لا يؤثر على الثقة بالمؤسسات غير الحكومية، كما أن العنف يقلل السلوك التعاوني ورأس المال الاجتماعي (مالاسكويز، 2016). وفي كولومبيا أدى العنف إلى تراجع المشاركة في الأنشطة المجتمعية، والقتل المتعمد أثر سلباً أكثر من الهجمات الارهابية حيث يلجأ أعضاء المجتمع إلى عدم البروز أو المشاركة حتى لا يتعرضوا للاغتيال (روبيو، 2014). إن العنف قد يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي الرابط (المبني على الروابط المناطقية أو الإثنية أو القبلية) مقابل تراجع في رأس المال الاجتماعي المبني على العلاقات الأفقية (الواصل والتجسيري) مما يعد وصفة لإعادة تفجر العنف مجدداً (أغاجاجيان، 2012). ولتحليل علاقة العنف برأس المال الاجتماعي في سوريا سيتم فيما يلي دراسة محددات رأس المال الاجتماعي بمكوناته المختلفة بنموذج قياسي.

أولاً: المنهجية والنموذج الرياضي

ينفرد هذا القسم بالبحث في محددات رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية وأثر الأزمة السورية عليه. بناءً على ذلك، تم تطوير نموذج انحدار مقطعي (طريقة المربعات الصغرى) والمثقل بعدد السكان واستخدام الدليل الكلي لرأس المال الاجتماعي كمتغير تابع وإضافة مجموعة من المتغيرات الرئيسية المستقلة. ويعكس هذا الاختبار العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمتغيرات، ولا يشير بالضرورة إلى العلاقة السببية بينها. اعتمد البحث على البيانات التي قدمها مسح السكان (2014) أثناء الأزمة، كما تم اختبار النموذج للتحقق من ثبات النموذج ومعنوية النتائج.

في النموذج الرياضي، تم اعتماد دليل رأس المال الاجتماعي SCI كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة بناء على الأدبيات وتقديرات فريق البحث بما يتفق مع حالة النزاع في سوريا، حيث لا نموذج نظري ناجز لمحددات رأس المال الاجتماعي.

وقد تم اختيار المتغيرات المستقلة التالية:

- H متغير الحصول على الخدمات الصحية للدلالة عن الحالة الصحية.
- E متغير الالتحاق بالتعليم للدلالة عن الحالة التعليمية.
- U متغير خسارة فرص العمل للدلالة عن الحالة الاقتصادية.
- VE المنخرطين في الأعمال المرتبطة بالعنف للدلالة عن العلاقة مع اقتصاديات العنف.
- Ins تعامل المؤسسات بشكل متساوٍ مع الأفراد للدلالة عن العلاقة مع المؤسسات.
- Death معدل الوفيات المرتبط بالأزمة، للدلالة على مستويات العنف.
- Idp نسبة النازحين إلى السكان للدلالة عن الحالة الديمغرافية.
- Moh أخيراً تم ضبط التباين بين المحافظات والذي لا تقيسه المتغيرات أعلاه كالفروقات الثقافية.

$$SCI_i = c+H_i+E_i+U_i+ VE_i+ Ins_i+ Death_i+ Idp_i + Moh_i + \varepsilon_i \quad \text{..... (1)}$$

وقد تم تنفيذ النموذج بنفس المتغيرات المستقلة على كل من المكونات الثلاثة لرأس المال الاجتماعي أي تم اختبار:

محددات مكون المشاركة والشبكات NI

$$NI_i = c+H_i+E_i+U_i+ VE_i+ Ins_i+ Death_i+ Idp_i+ Moh_i+ \mu_i \quad \text{..... (2)}$$

ومحددات مكون الثقة Trust

$$Trust_i = c+H_i+E_i+U_i+ VE_i+ Ins_i+ Death_i+ Idp_i+ Moh_i+ \varepsilon_i \quad \text{..... (3)}$$

ومحددات مكون القيم والاتجاهات Value

$$Value_i = c+H_i+E_i+U_i+ VE_i+ Ins_i+ Death_i+ Idp_i+ Moh_i+ \varepsilon_i \quad \text{..... (4)}$$

والغرض من اختيار المتغيرات هو محاولة تشخيص العلاقة بين المتغيرات التنموية المختلفة وبين رأس المال الاجتماعي، فالنزاع لا يرتبط فقط بالعنف السافر والقتل بل يصنع بطريقة ديناميكية "نظاماً" سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مختلفاً وتتغير طبيعة التأثير المتبادل بين العوامل المختلفة. فمثلاً، شكل النزاع تدريجياً اقتصاديات جديدة تختلف جذرياً عن اقتصاديات ما قبل الأزمة، الأمر الذي أثر على سلوكيات واتجاهات الأفراد وغير احتياجاتهم وأولوياتهم.

ثانياً: تحليل النتائج

وبعد اختبار النموذج بصيغه الأربعة تم الوصول إلى النتائج التالية (جدول 4):

- الحالة الصحية: يرتبط دليل رأس المال الاجتماعي بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بالحالة الصحية (الحصول على الخدمات الصحية) التي تعكس الواقع الصحي في المنطقة، أي يرتبط ازدياد رأس المال الاجتماعي مع تحسن الحصول على الخدمات الصحية، وبالتالي أثّر حرمان المناطق من الخدمات الصحية سلباً على رأس المال الاجتماعي. ويتضح أن هذه العلاقة موجبة لكافة المكونات لكنها معنوية بشكل قوي كمحدد لمكون القيم والاتجاهات.

- الحالة التعليمية: يرتبط رأس المال الاجتماعي بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بالحالة التعليمية (الالتحاق بالتعليم)، أي يترافق ارتفاع رأس المال الاجتماعي مع ارتفاع معدلات الالتحاق وكلما كانت المنطقة محرومة تعليمياً ترافق ذلك بمستويات أقل لرأس المال الاجتماعي، وفي تحليل محددات المكونات نلاحظ أن العلاقة معنوية فقط في مكون القيم والاتجاهات.

- الحالة الاقتصادية: يرتبط رأس المال الاجتماعي بعلاقة سالبة ومعنوية إحصائياً بمؤشر خسارة فرص العمل، أي أن ارتفاع أعداد من فقدوا أعمالهم تؤثر سلباً وبشكل معنوي على رأس المال الاجتماعي. ويلاحظ أن العلاقة أقوى في مكوني الثقة والقيم، أما العلاقة مع مكون الشبكات فهي الأضعف.

- اقتصاديات العنف: تظهر نتائج الانحدار أن زيادة نسبة المنخرطين في الأعمال غير الشرعية تترافق مع انخفاض معنوي في رأس المال الاجتماعي. وتشمل النتائج المكونات الثلاثة لرأس المال الاجتماعي لكنها أكثر معنوية في مكون الشبكات ومكون القيم والاتجاهات منها في مكون الثقة.

علاقة قوية وسالبة بين رأس المال الاجتماعي وارتفاع أعداد الوفيات المباشرة وغير المباشرة نتيجة الأزمة. وعلاقة العنف بمكوني الشبكات والثقة معنوية وسالبة وأقوى من العلاقة بمكون القيم والاتجاهات المشتركة

- الحالة المؤسساتية: يرتبط رأس المال الاجتماعي بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائياً مع تعامل المؤسسات بشكل متساو مع جميع أفراد المجتمع، أي أن التحسن في البيئة المؤسساتية يرتبط إيجاباً برأس المال الاجتماعي. ويتضح الارتباط الأقوى معنوياً مع مكون الشبكات مقارنة بمكون القيم ومكون الثقة على التوالي.

- الحالة الديمغرافية (النازحون): يرتبط رأس المال الاجتماعي أثناء الأزمة بعلاقة سالبة ومعنوية إحصائياً مع الزيادة في نسبة النازحين إلى السكان داخل المنطقة. والعلاقة غير معنوية مع مكون الثقة أي إن ازدياد النازحين نسبة للسكان لا يرتبط بتراجع الأمان والثقة بين الأفراد لكنه يرتبط سلباً بمكوني الشبكات والقيم والاتجاهات المشتركة.

- العنف (الوفيات): أظهرت نتائج الانحدار علاقة قوية وسالبة بين رأس المال الاجتماعي وارتفاع أعداد الوفيات المباشرة وغير المباشرة نتيجة الأزمة. وعلاقة العنف بمكوني الشبكات والثقة معنوية وسالبة وأقوى من العلاقة بمكون القيم والاتجاهات المشتركة.

- المحافظات: إضافة إلى المتغيرات أعلاه تشير النتائج إلى أن دليل رأس المال الاجتماعي يقل بشكل معنوي في إدلب والحسكة ودير الزور والرقة مقارنة بدمشق، مما يوضح وجود عوامل إضافية في هذه المحافظات لا تشرحها المتغيرات أعلاه مثل العوامل الثقافية أو التنوع الإثني والقومي أو الحالة التنموية قبل الأزمة.

يرتبط رأس المال الاجتماعي بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائياً مع تعامل المؤسسات بشكل متساو مع جميع أفراد المجتمع

وتظهر النتائج الأثر السلبي والمعنوي إحصائياً للعنف المباشر، متمثلاً في النزوح والانخراط في العمل العنفي وأداء المؤسسات التمييزي بين المواطنين، على رأس المال الاجتماعي الواصل والتجسيري

وتظهر النتائج الأثر السلبي والمعنوي إحصائياً للعنف المباشر، متمثلاً في النزوح والانخراط في العمل العنفي وأداء المؤسسات التمييزي بين المواطنين، على رأس المال الاجتماعي الواصل والتجسيري المبني على العلاقات العابرة للروابط التقليدية والمتمثلة في مكون الشبكات وهو المكون الحاسم في بناء علاقات مدينية تسهم في الانسجام الاجتماعي وتجاوز العنف وحل الخلافات بطرق سلمية، بينما لا ترتبط العوامل التنموية المتعلقة بالصحة والتعليم والعمل بذات الأهمية في هذا المكون. وبناء عليه فإن تفكيك بنى العنف ومؤسساته هو عامل حاسم في إعادة تكون رأس المال الاجتماعي المبني على العلاقات وكلما طالت فترات التعرض للعنف كلما تعززت فرص تآكل الانسجام الاجتماعي.

وتشير النتائج أيضاً أن المؤشرات التنموية كالصحة والتعليم والعمل ترتبط بقوة مع مكون القيم والاتجاهات المشتركة، أي أن المؤشرات غير المرتبطة بشكل مباشر مع العنف تؤثر في الجانب الإدراكي المتعلق بالرؤية المشتركة للمجتمع المحلي والوطن، وتشكل عوامل هامة في بناء العقد الاجتماعي المستقبلي، لذلك تبرز في هذا الجانب أهمية الاستثمار في التنمية التضمينية كأحد المسارات الرئيسية للتحضير لبيئة محفزة للتقارب المجتمعي. فالانتقال من التعليم المتشظي إلى تعليم تضميني يحمل قيم تضامنية يلعب دوراً هاماً في إعادة التقارب بين الفئات المستقطبة ويمهد لترميم جانب هام من رأس المال الاجتماعي.

كما يؤثر تراجع الصحة والتعليم والعمل بشكل واضح في مكانة المرأة في المجتمع ومشاركتها المجتمعية، إضافة إلى أثر الانخراط في الأعمال المرتبطة بالعنف والمؤسسات التميزية والنزوح. ويتضح من ذلك أهمية قراءة الآثار غير المباشرة للعنف على العوامل التنموية التي تلعب دوراً هاماً في إقصاء واستغلال النساء.

ويشكل كل من الانخراط في العمل المرتبط بالعنف والوفيات الناجمة عن النزاع العوامل الرئيسية المرتبطة بالأمان، بينما تتأثر الثقة بين الأفراد إضافة إلى الانخراط في العمل المرتبط بالعنف بكل من المؤسسات التمييزية والنزوح وفقدان فرص العمل، ولا تتأثر معنوياً بالوفيات. ويشير ذلك إلى تراكم رأس مال مبني على الروابط، حيث تزداد الثقة بين أفراد المجتمعات الضيقة والمرتبطة بالعلاقات العائلية والدينية والمناطقية مع ازدياد خسارتها للأرواح كتعبير عن التضامن ضد الآخر، الأمر الذي يُضعف رأس المال الاجتماعي الواصل والتجسيري، ويظهر ذلك من العلاقة السلبية بين مؤشري النزوح والثقة بين أفراد المنطقة المدروسة.

تراكم رأس مال مبني على الروابط، حيث تزداد الثقة بين أفراد المجتمعات الضيقة والمرتبطة بالعلاقات العائلية والدينية والمناطقية مع ازدياد خسارتها للأرواح كتعبير عن التضامن ضد الآخر، الأمر الذي يُضعف رأس المال الاجتماعي الواصل والتجسيري

جدول (4): محددات رأس المال الاجتماعي أثناء الأزمة

	دليل رأس المال الاجتماعي (1)		مكون الشبكات (2)		مكون الثقة (3)		مكون القيم (4)	
الحصول على الخدمات الصحية (الفئة المرجعية «سيئ»)	المعامل	المعامل المعيار	المعامل	المعامل المعيار	المعامل	المعامل المعيار	المعامل	المعامل المعيار
وسط	0.050***	0.1148	0.053**	0.1033	0.032	0.067	0.065***	0.1392
جيد	0.039**	0.0952	0.038	0.0796	0.040*	0.0874	0.039*	0.0892
الالتحاق بالتعليم	0.001***	0.1104	0.001	0.0682	0.000	0.042	0.002***	0.1914
نسبة من فقد عمله (الفئة المرجعية «لايوجد»)								
منخفضة	-0.055***	-0.1350	-0.015	-0.031	-0.062**	-0.1368	-0.089***	-0.2031
متوسطة	-0.093***	-0.2051	-0.051*	-0.0951	-0.102***	-0.2039	-0.127***	-0.2595
مرتفعة	-0.062**	-0.0896	-0.031	-0.038	-0.059*	-0.0779	-0.095***	-0.1285
مرتفعة جداً	-0.126***	-0.1356	-0.075*	-0.0687	-0.174***	-0.1697	-0.129***	-0.1293
نسبة المنخرطين بعمل غير قانوني (الفئة المرجعية «لا يوجد»)								
ضعيفة	-0.074***	-0.1804	-0.083***	-0.1726	-0.034**	-0.0742	-0.106***	-0.2391
متوسطة	-0.121***	-0.2179	-0.133***	-0.2039	-0.053**	-0.0862	-0.177***	-0.2970
كبيرة	-0.232***	-0.2556	-0.246***	-0.2315	-0.169***	-0.1690	-0.280***	-0.2873
تتعامل المؤسسات بشكل متساوي دون تمييز مع جميع أفراد المجتمع (الفئة المرجعية «أبداً»)								
نادراً	0.036*	0.0684	0.096***	0.1528	0.037	0.062	-0.023	-0.040
أحياناً	0.084***	0.1860	0.129***	0.2434	0.064**	0.1280	0.059**	0.1224
غالباً	0.139***	0.3154	0.194***	0.3741	0.140***	0.2879	0.083***	0.1763
دائماً	0.174***	0.2416	0.202***	0.2395	0.207***	0.2603	0.113***	0.1456
نسبة النازحين للسكان المقيمين	-0.112***	-0.1207	-0.192***	-0.1759	-0.040	-0.039	-0.106***	-0.1056
نسبة الوفيات إلى السكان	-0.384**	-0.0676	-0.415**	-0.0623	-0.407**	-0.0650	-0.330*	-0.0542
المحافظات (الفئة المرجعية «دمشق»)								
حلب	-0.019	-0.038	-0.014	-0.023	-0.062**	-0.1098	0.017	0.031
ريف دمشق	0.009	0.015	0.073**	0.1079	-0.016	-0.025	-0.031	-0.050
حمص	0.012	0.016	0.073**	0.0791	0.003	0.003	-0.039	-0.046
حماة	-0.001	-0.002	0.022	0.027	-0.020	-0.026	-0.006	-0.008
اللاذقية	-0.026	-0.032	-0.038	-0.039	0.035	0.038	-0.076**	-0.0847
ادلب	-0.102***	-0.1228	-0.097***	-0.0996	-0.126***	-0.1370	-0.084**	-0.0935
الحسكة	-0.119***	-0.1399	-0.075*	-0.0750	-0.177***	-0.1890	-0.105***	-0.1148
دير الزور	-0.094***	-0.1090	-0.089**	-0.0877	-0.129***	-0.1360	-0.064*	-0.0690
طرطوس	0.086***	0.0921	0.108***	0.0981	0.102***	0.0985	0.049	0.049
الرقة	-0.283***	-0.2605	-0.331***	-0.2594	-0.283***	-0.2356	-0.236***	-0.2020
درعا	-0.021	-0.019	-0.005	-0.0037	-0.087**	-0.0732	0.030	0.026
السويداء	0.058	0.042	0.114**	0.0701	0.061	0.040	-0.001	-0.001
القنيطرة	0.052	0.016	0.057	0.015	0.034	0.009	0.066	0.019
الثابت	0.531***		0.479***		0.474***		0.639***	
عدد المشاهدات	**659**		**659**		**660**		**660**	
الارتباط	**0.642**		**0.538**		**0.517**		**0.549**	
Log-Likelihood	**465.094**		**276.070**		**302.831**		**343.018**	

note: .01 - ***; .05 - **; .1 - *;

الفصل الرابع:

البدائل والسياسات المقترحة

أولاً: العدالة وتفكيك مقومات العنف كمنطلق للحل

نالت سنوات المأساة السورية الطويلة من المجتمع وأصابته بالتهتك والتمزق والتشتت والانكسار، فالشعارات التي هتف بها المجتمع المنتفض في آذار 2011 من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية انتهت نتيجة النزاع المسلح إلى مزيد من القمع والظلم والطغيان والذل وتدهور كارثي بالحياة المعيشية والصحية والتعليمية والاجتماعية.

أظهر التقرير مقدار التفكك والتشرذم في العلاقات والشبكات الاجتماعية وتحولها إلى علاقات وشبكات يسودها الطغيان والتعصب والتطرف. فقد تدهورت منظومة القيم والمبادئ الجامعة، كما انهارت الثقة المجتمعية في معظم المناطق والمدن السورية بين الأفراد والجماعات وبينهم وبين المؤسسات الناظمة للحياة العامة نتيجة تفشي الاعتقال والخطف والسرقة والقتل والتغييب القسري وغيرها من المظاهر السلبية. لكن وعلى الرغم من سواد المشهد السوري لا بد من الإضاءة على بعض الصور التي تعكس إستجابة المجتمع لخطورة المرحلة التي يشهدها البلد في كل المناطق السورية سواء الخاضعة لسيطرة النظام أو التي تسيطر عليها بقية الأطراف. فقد ازدادت التنظيمات المدنية، المناقضة للجماعات المذهبية أو القومية، في المدن والمناطق المنكوبة على كافة مستويات الحياة المعيشية والتعليمية والطبية والإغاثية، وكذلك في المدن الآمنة نسبياً التي استقطبت العديد من النازحين، حيث لم تشهد هذه المناطق والمدن حوادث ملفتة من مظاهر التعصب أو الممارسات الطائفية، على الرغم من الإستقطاب الكبير الذي رعته ومارسته جميع الأطراف المتنازعة.

ويواجه المجتمع السوري في المرحلة المقبلة استحقاقات كبيرة تتجلى في وقف العنف، فاستمرار العنف يُهيئ عوامل جديدة كفيلة باستمرار تهتك النسيج الاجتماعي، حيث بيّن البحث صعود العوامل التنموية المتدهورة، إلى جانب النزاع المسلح ودوره العنفي والعصبوي المباشر، كمصادر للتفكك الاجتماعي وتضعضع العلاقات الشبكية المجتمعية. فالاستمرار في تغييب الفضاء العام وسياسة الإخضاع عبر الحصار أو التهجير أو الحرمان من أبسط مقومات الحياة، يُعقد محاولات الحل أو إعادة بناء السلم الأهلي، والتماسك والاندماج المجتمعي، ودعم عودة النازحين واللاجئين والمهجرين. إن كبح جماح العنف، وإيقاف التردي المتسارع في مستويات المعيشة والتعليم والصحة، وإعادة إعمار المدن المنكوبة، وترميم البنية التحتية، وتخفيف الحرمان والفقر بحاجة إلى عمل إستثنائي يقوم به المجتمع السوري الذي غُيّب دوره من قبل قوى التسلط المتحاربة. ويتطلب ذلك إعادة بناء المؤسسات على أسس العدالة والمواطنة والديمقراطية وحكم القانون والتشاركية والمساءلة، وإطلاق الحريات العامة وحرية التعبير وإنتاج المعرفة، وحل القضايا الملحة كقضية المعتقلين والمخطوفين والمغيبين قسرياً واستغلال النساء والأطفال،

يتطلب ذلك إعادة بناء المؤسسات على أسس العدالة والمواطنة والديمقراطية وحكم القانون والتشاركية والمساءلة، وإطلاق الحريات العامة وحرية التعبير وإنتاج المعرفة

يواجه المجتمع السوري في المرحلة المقبلة استحقاقات كبيرة تتجلى في وقف العنف، فاستمرار العنف يُهيئ عوامل جديدة كفيلة باستمرار تهتك النسيج الاجتماعي، حيث بيّن البحث صعود العوامل التنموية المتدهورة، إلى جانب النزاع المسلح ودوره العنفي والعصبوي المباشر، كمصادر للتفكك الاجتماعي وتضعضع العلاقات الشبكية المجتمعية

ومكافحة الظواهر السلبية من سرقة وتعدي على الملكيات الخاصة وخطف واعتقال التعسفي وتغييب القسري وانتشار السلاح. إن تفكيك بُنى التسلط السياسي والعسكري والعصبوي والمتطرف هو حجز الزاوية في تجاوز المأساة وضمان عدم تجددها مستقبلاً.

يركز التقرير في هذا الفصل على السياسات والتدابير والبدائل الممكنة التي تساعد على زيادة وتفعيل رأس المال الاجتماعي بما يعيد الثقة بين الأفراد والجماعات المختلفة ويساهم في إعادة بناء الشبكات والعلاقات فيما بينهم، بما يضمن تعزيز التضامن والتعاون والتكافل المجتمعي ويؤسس لمنظومة قيم ومبادئ مجتمعية جديدة بعيداً عن التطرف والتعصب والانتقام والكيدية. وتؤسس المقترحات لفضاء عام يساعد على بناء العلاقات الشبكية المدنية بين المواطنين بما يضمن مشاركتهم العادلة والفعالة في بناء المؤسسات السياسية والمجتمعية التي تضمن الانسجام المجتمعي والتقدم الحضاري.

وتظل نقطة البداية هي الأصعب نتيجة التعقيد الذي أوصل سوريا إلى أزمة إنسانية عالمية يُستخدم فيها الجيوش والميليشيات وكافة أنواع الأسلحة ويتداخل الإقليمي والعالمي ويُهمّش البعد الإنساني إلى مستويات غير مسبوقة. إضافة إلى تغول الطغيان السياسي والتطرف والعصبية وهدر الموارد المحلية والدولية بتأجيج العنف، وغدت اقتصاديات النزاع في سوريا عابرة للحدود وتجسدت في صراع مستعص يتم تمويله بسخاء. وانعكس ذلك في إقصاء المجتمع السوري بمختلف الوسائل، ومعاناته من أكبر أزمة نزوح ولجوء على المستوى العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وتعرض رأس ماله الاجتماعي إلى تخريب ممنهج.

تفكيك بُنى التسلط السياسي والعسكري والعصبوي والمتطرف هو حجز الزاوية في تجاوز المأساة وضمان عدم تجددها مستقبلاً

وتنطلق المقاربة التي يطرحها البحث من فكرة العدالة التي تُعتبر حجر الزاوية لإعادة بناء الثقة وتعزيز الروابط في المجتمع لتجاوز الكارثة وبناء المستقبل. وعرف راولز المجتمع العادل والمنصف في كتابه نظرية العدالة (1971)، بأنه المجتمع الذي يتمتع كل فرد من أفراده بحق متساوٍ مع حقوق الآخرين ضمن سياق تدابير وترتيبات وافية من الحقوق الأساسية التي تضمن الحريات للجميع، والذي يأخذ بعين الاعتبار التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية على أساس المساواة في الفرص، وتكون أعظم الفائدة لأقل أفراد المجتمع حظاً. أما الحقوق الأساسية أو ما أطلق عليه راولز السلع الأولية فهي الحقوق والحريات الشخصية والفرص والثروة وقوانين احترام شخصية الإنسان. وللوصول إلى هذا المجتمع العادل والمنصف، لا بد من اختيار المبادئ العادلة اللازمة لبناء الهيكل الأساسي للمجتمع التي تؤثر على سلوكيات الأفراد. بعد اختيار المبادئ الأساسية، تأتي المرحلة الدستورية التي يتم فيها اختيار المؤسسات المتسقة مع مبدأ العدالة المختار وصولاً إلى الأنظمة والتدابير والترتيبات المجتمعية العادلة (راولز، 1971). لكن هل يمكن بالفعل الوصول إلى هذا المجتمع المثالي؟ أين الضامن في أن يتفق الناس

بالإجماع على مفهوم ومبادئ العدالة وحدود الحريات؟ ما هو شكل ووظائف المؤسسات التي تحقق هذه الشروط على أرض الواقع؟ وهل علينا أن نركز فعلاً على شكل المؤسسات أم نكتفي بأن تحقق المؤسسات ما يطمح إليه الأفراد والمجتمع. قد لا تكون المؤسسات مثالية كما أراد لها راولز أن تكون، وإنما يمكن الوصول إلى بدائل مجتمعية خاصة على سبيل المثال ما اسماه رودريك 2008 "ثاني أفضل المؤسسات" وهي مؤسسات اختبرتها بعض الدول التي خالفت النموذج السائد من المؤسسات. ويرى سن في كتابه فكرة العدالة، أن العدالة مرتبطة إلى حد كبير بطريقة حياة الناس، لا بطبيعة المؤسسات المحيطة بهم فقط، وبالتالي لا بد من التركيز على واقع حياة الناس، وعلى طرق الحياة الفعلية في تقييم العدالة التي تحمل الكثير من المضامين بعيدة الأثر على مفهوم العدالة (سن، 2009) خاصة مع ما يمر به المجتمع السوري من معاناة.

من الحلول المهمة التي طرحها "سن"، الانطلاق من إدراك المظالم وتشخيص الظلم ثم رفعه عن الناس بهدف إعلاء العدل بدلاً من توصيف المجتمع المثالي العادل. كما أكد على فكرة الخيار الاجتماعي التي ترتكز على التقييمات النسبية لا على المافوقية (أي المؤسسات العادلة كما وصفها راولز) وعلى أهمية اعتبار تعدد الدوافع المنطقية والتي تبدو متناقضة في كثير من الأحيان، وتنوع التفسيرات والمداخلات، والسماح بطريقة معقولة بالحلول الجزئية، والتأكيد على دور النقاش العام في الخيار الاجتماعي. وتعنى نظرية الخيار الاجتماعي بالأساس المنطقي للأحكام الاجتماعية في ضوء تفضيلات الناس وأولوياتهم ورغباتهم وشواغلهم كمظالم الفقر والاعتقال وتحرر المرأة بدلاً من البديل الأعلى أو المثالي وهذا يفسح المجال لإيجاد بدائل ممكنة (سن، 2009).

تساهم محددات السلوك الفردي والمجتمعي مباشرة في تحديد طرق الحياة، وتسهيل قدرة الناس على اختيار القيم والأولويات المشتركة ولا سيما من خلال ما أطلق عليه "سن" النقاش العام المفتوح أي الحوار المجتمعي. ويتضمن الوصول إلى حالة الحوار المجتمعي أو النقاش العام، توفير حرية التعبير وحق المعرفة وتسهيل عملية الحوار المبنية على أسس تنويرية معرفية، وبالتالي التركيز على ضرورة فهم الديمقراطية انطلاقاً من قدرتها على إثراء المشاركة العقلانية من خلال توفير البيئة المناسبة للحوار التفاعلي لا من خلال شكل المؤسسات الديمقراطية فقط. كما يمكن للأفراد والجماعات أن يتعاونوا مهما اختلفت مذاهبهم، وانتماءاتهم عندما يتشاطرون مفهوماً سياسياً واحداً ومتفقاً عليه للعدالة وهو ما وصفه راولز في كتابه الليبرالية السياسية (1993) العدالة بصفتها إنصافاً. وبذلك يكون لدور المؤسسات أهمية خاصة إضافة لأهمية قدرة المواطنين على التكيف مع المؤسسات العادلة ورغبتهم في التصرف على أساس هذه المؤسسات. فعندما يؤمن الناس بإنصاف هذه المؤسسات، يتجاوبون بفعالية أكثر في تطبيق الترتيبات التي تحدد سلوكهم، خاصة إذا وجدوا الضامن بالتزام الآخرين بهذه المؤسسات، الأمر الذي يعزز الثقة بين الأفراد والشعور بالإنتماء الذي يزداد طرداً كلما أثبتت هذه المؤسسات استدامتها (راولز، 1971). كل ذلك يبدو ممكناً إذا ما وُجدت الطريقة المناسبة لإيجاد هذه المؤسسات المبنية على القراءة الواقعية للمعايير والضوابط السلوكية للناس لا العكس (سن، 2010).

ونظر أرسطو للعدالة من زاوية الأخلاق وقسمها إلى عدالة توزيع الموارد بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستعداد والمؤهل والقدرة، وعدالة التصحيح، والتي تعني الوضع السوري أكثر، وتكمن وظيفتها في إعادة الحق إلى نصابه وأصحابه. وركز أرسطو على ما أسماه بـ"عدالة الوسط" فلا إفراط ولا تفريط، لا زيادة ولا نقصان، وهو أمر ضروري للخروج من الطوباويات والراديكالية في طلب العدالة (جونستون، 2011).

إن فهم عملية تراكم رأس المال الاجتماعي حتى بشكلها المبسط يساعد إلى حد كبير في

تنطلق المقاربة التي يطرحها البحث من فكرة العدالة التي تُعتبر حجر الزاوية لإعادة بناء الثقة وتعزيز الروابط في المجتمع لتجاوز الكارثة وبناء المستقبل

تحديد كيفية التأثير وتحفيز محددات رأس المال الاجتماعي. ويمكن إيجاز هذه العملية على الشكل التالي: تبدأ بلورة مكونات رأس المال الاجتماعي بفتح الحوار والنقاش العام على أسس حرية التعبير والمعرفة بين أفراد المجتمع والجماعات والمؤسسات المختلفة من أجل الإتفاق على القيم والمبادئ والتطلعات والأهداف المشتركة انطلاقاً من منظومة القيم المتعارف عليها في التشريع الدولي والإنساني القائم على تحقيق العدالة وحفظ الحقوق العامة والخاصة وكرامة وحرية الانسان، ومن خصوصية كل مجتمع وعلاقته مع المجتمعات الأخرى. تؤسس تلك القيم لخلق بيئة مناسبة لبناء الثقة المجتمعية الأولية التي تسمح للتعاون والتكافل والإندماج والتماسك المجتمعي الذي تُبنى عليه شبكات وروابط وعلاقات مجتمعية جديدة قائمة على الاحترام المتبادل ومبدأ المواطنة والمدنية. وبقدر ما يكون التفاعل بين الناس متسق مع المبادئ والقيم المشتركة التي اتفق عليها يزداد تراكم رأس المال الاجتماعي نحو تكريس هذه القيم وتطويرها ويعزز بدوره الثقة المجتمعية بين أفراد المجتمع والجماعات المختلفة وتزدهر أنماط العلاقات والشبكات والتنظيمات المدنية التي تسعى لتحقيق الصالح العام بما لا يتناقض مع حرية الأفراد الخاصة (الشكل 21).

الشكل رقم (21): عملية تراكم رأس المال الاجتماعي

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

ثانياً: التوصيات والبدائل

ماهي الأولويات المجتمعية التي يفترض أن ينطلق منها المجتمع السوري لكي يؤسس لمبادئ وقيم متفق عليها تنسجم مع خيارات الناس وتحقق طموحاتهم وتفضيلاتهم ورغباتهم ضمن مفهوم المصلحة العامة المشتركة خاصة بعد كل الدمار والتشظي الذي عانى منه؟ ما هي السياسات والآليات التي تؤدي إلى تفعيل دور المجتمع المدني لتمكين العلاقات والروابط المجتمعية على أسس المواطنة والعدالة والاحترام المتبادل وضمان الحريات الخاصة والعامة وحق التعبير والمعرفة؟ كيف يمكن بناء الثقة المجتمعية بمحوريها الثقة بين الأفراد والجماعات وفيما بينهم والثقة بالمؤسسات الناظمة للحياة العامة، ومحور عودة الأمان والاستقرار القائم على الحفاظ على حياة الأفراد وحماية حقوقهم العامة والخاصة ضمن شرعة حقوق الإنسان؟

لا يدعي البحث الإجابة على هذه التساؤلات، إنما يقدم مقاربة سياساتية بناءً على تحليل رأس المال الاجتماعي في سوريا والضرر الذي أصابه نتيجة النزاع المسلح. وتنطلق هذه المقاربة من العمل على وقف نزيف رأس المال الاجتماعي الذي أسهم به العنف على المستوى المحلي والوطني، ووضع تصور للخطوات التي يمكن أن تعيد الإندماج الاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار المواطنين السوريين في الداخل والخارج. والمقاربة أولية تمهد لسياسة اجتماعية يسهم في تشكيلها مختلف الفاعلين وتهدف إلى خدمة الصالح العام، كما يمكن أن تشكل أرضية مبنية على الأدلة لمفاوضات يلعب فيها المجتمع دوراً أساسياً، في تحديد أولويات السياسة الاجتماعية والمؤسساتية والدفع باتجاه طرح هذه الأولويات في مختلف محاور المفاوضات السياسية كالتي تجري في جنيف مثلاً.

إن السياسة الاجتماعية المطلوبة لتحقيق التنمية الاجتماعية، تصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف بعيد الأجل، وذلك عبر أهداف فرعية تتمثل في تأمين سبل العيش اللائقة والمستدامة، والإندماج الاجتماعي، والحق في المشاركة والتعبير والمساءلة. ويرتكز تحقيق التنمية الاجتماعية إلى تقليص التفاوت الهيكلي على أساس الثروة والنفوذ والوضع الاجتماعي (داني وديهان 2008).

فقد عانت سوريا قبل الأزمة من غياب للسياسة الاجتماعية بمفهومها الواسع حيث اقتصر دورها على تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والدعم للسلع الأساسية. ومنذ تسعينات القرن الماضي، وكما حدث في معظم الدول النامية، اتجهت السياسة الاجتماعية قبل الأزمة إلى شبكات الأمان الاجتماعي لتواجه بشكل أساسي تبعات أضرار برامج "الإصلاح الاقتصادي الهيكلي" الذي نُفذ في سوريا. ترافق ذلك مع تراكم الإقصاء والتفاوت الاقتصادي والإجتماعي على عدة مستويات، دون توفر المؤسسات السياسية أو الاجتماعية القادرة على تقليص التشوهات التي لحقت بالإندماج الاجتماعي أفقياً عبر الجماعات وعامودياً مع مؤسسات الدولة والسوق والذي أطلق عليه المركز السوري لبحوث السياسات "الاختناق المؤسساتي" (المركز السوري لبحوث

لقد غاب الجانب الاجتماعي المتعلق بالتمثيل والمشاركة والاندماج الاجتماعي على اعتباره يدخل في الحقل "السياسي" الذي لم تسمح الطبيعة الاستبدادية للمؤسسات الرسمية من مقاربته أو تغييره

السياسات، 2013). لقد غاب الجانب الاجتماعي المتعلق بالتمثيل والمشاركة والاندماج الاجتماعي على اعتباره يدخل في الحقل "السياسي" الذي لم تسمح الطبيعة الاستبدادية للمؤسسات الرسمية من مقاربته أو تغييره، أما المساحة الأوسع في السياسات التنموية فقد كانت للسياسات الاقتصادية التي اتبعت النهج النيوليبرالي الذي عزز التفاوت، مما أدى إلى نتائج اجتماعية سلبية على صعيد العدالة والاندماج الاجتماعي قبل الأزمة. ومن هنا يفترض بالسياسة الاجتماعية المقترحة أن تتجاوز جذور الأزمة في سوريا من الجانب الاجتماعي من خلال إدراج الاندماج الاجتماعي وعدالة الفرص وتطوير مؤسسات تضمينية ومساءلة.

يقترح البحث ملامح السياسة الاجتماعية من خلال العمل على أهداف رئيسية تتعلق بالعيش اللائق، والاندماج الاجتماعي، والمشاركة والتعبير

إضافة إلى التحديات السابقة شكل النزاع في سوريا، الذي بدأ حراكاً مجتمعياً مطالباً بالحريات العامة ثم تحول إلى نزاع مسلح دام تداخلت فيه العديد من القوى الدولية والإقليمية، كارثة إنسانية كبرى فاقمت إلى أبعد الحدود معاناة المجتمع السوري لجهة فقدان الأرواح والإصابات والتهجير والخطف ودمار البنية الاقتصادية بما في ذلك الثروة المتراكمة عبر الأجيال والدمار البيئي وتغول قوى التسلط المتعددة بأشكالها الرسمية وغير الرسمية، السياسية والمجتمعية. لقد أظهر البحث الضرر الهائل الذي لحق برأس المال الاجتماعي ولكل مكوناته (الشبكات والثقة والقيم المشتركة)، فالحرب جعلت من أبناء الوطن أعداء شرسين لبعضهم البعض وتلقت قوى التسلط كل أنواع الدعم السياسي والمالي والبشري إقليمياً ودولياً لاستمرار القتال؛ مما يجعل من تحديات السياسة الاجتماعية غاية في التعقيد والصعوبة خاصة في ظل استمرار النزاع.

إن ملامح السياسة الاجتماعية المقترحة تستهدف المساهمة في الخروج من حالة النزاع المسلح والتشظي الاجتماعي وتجاوز آثار العنف والاستقطاب في إطار تنموي متكامل لا يكتفي بعودة الاستقرار بل يعمل على ترسيخ مقومات النهوض التنموي المستدام والعادل. ويفترض البحث أن السياسة الاجتماعية في ظل التشظي ستكون عملية معقدة ومبنية على حوارات مطولة يتم العمل عليها من قبل العديد من الفاعلين من التصميم إلى التنفيذ. كما أنها تتكامل مع الاقتصادي والسياسي والبيئي، فمثلاً لا يمكن طرح العدالة في الجانب الاجتماعي بينما البنية الاقتصادية مبنية على التفاوت والإقصاء.

ويقترح البحث ملامح السياسة الاجتماعية من خلال العمل على أهداف رئيسية تتعلق بالعيش اللائق، والاندماج الاجتماعي، والمشاركة والتعبير. وفي هذا السياق، تطرق بحث سابق للمركز السوري لبحوث السياسات إلى "الحماية الإنسانية" التي تتضمن عملية تنموية تضمن الاستثمار في القدرات وتوفير العمل اللائق وعدالة الفرص بالإضافة إلى احترام شخصية الإنسان وكرامته (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2014)، ويركز هذا البحث وبشكل متكامل على توفير البيئة المناسبة لتشكل رأس المال الاجتماعي الذي ينعكس في انسجام واندماج اجتماعي أكبر بين المجموعات المختلفة وبين الأفراد والجماعات والمؤسسات، وتتطلب هذه البيئة تحولاً باتجاه مؤسسات رسمية وغير رسمية تتسم بالتضمين والإستجابة والمساءلة.

وأظهر البحث محددات عامة ترتبط برأس المال الاجتماعي خلال النزاع، فهو يرتبط إيجاباً مع تحسن مستويات التعليم والصحة والعمل والمستوى المعيشي، وعكساً مع القتل والنزوح واقتصاديات العنف والمؤسسات المتسلطة وغير العادلة؛ وبالتالي لا بد من أخذ هذه المحددات بعين الاعتبار عند طرح البدائل الممكنة والمتاحة. وفيما يلي ملامح أولية لتعزيز كل من مكونات رأس المال الاجتماعي بما يدفع باتجاه المزيد من الاندماج الاجتماعي انطلاقاً من مبدأ العدالة الاجتماعية.

الشبكات والعلاقات الاجتماعية

إن الانطلاق من وقف العنف وتعزيز الأمان وفتح النقاش العام وضمان الحريات العامة أمر جوهري وأولوية استراتيجية لتطوير القيم والتفاهمات الحالية للوصول إلى نمط جديد من العلاقات الاجتماعية والإفلات من مصيدة العصبية والتطرف والإقصاء، حيث ظهر واضحاً في البحث دور المؤسسات التمييزية والانخراط في العمل المرتبط بالعنف والنزوح كعوامل رئيسية مرتبطة بتدهور رأس المال الاجتماعي، ويتطلب ذلك:

- وقف العنف بكافة أشكاله وإعادة الأمان إلى حياة المواطنين وصون كرامتهم وشخصيتهم وإطلاق المعتقلين وكشف مصير المغيبين قسراً عبر لجان لكشف الحقائق.

- تحويل دور المؤسسات من الاستبداد والعنف إلى التضمين والكفاءة والمساءلة، وهذا يحتاج إلى جهود جميع الفاعلين المدافعين عن أولويات المجتمع، وبالاستناد إلى عدم قابلية النمط الحالي للمؤسسات للاستمرار إلا بعنف وقهر مطردين.

- تغيير في وظيفة ودور المؤسسات العامة بحيث يشكل إصلاحها مدخلاً لبناء العلاقات والشبكات بين السوريين بناء على مواطنة متساوية بما يعزز الثقة المتبادلة، وعدم بناء مؤسسات تمييزية تقوم على نتائج التشظي الحالي وتنتهي بمحاصصات إثنية ومناطقية الأمر الذي يشكل تدهوراً إضافياً في رأس المال الاجتماعي التجسيري.

- تفكيك بنى العنف التي دفعت شرائح مجتمعية كبيرة من السوريين وغير السوريين إلى الانخراط في آلة القتل والذي تبين أنه أحد أهم العوامل في تراجع التعاون والتشبيك المجتمعي، وتقف وراء هذه البنية التي تستغل الموارد المادية واللامادية في استمرار العنف قوى تسلط متعددة، مما يتطلب تغييراً مؤسساتياً يسمح بتوسيع دور القوى المجتمعية صاحبة المصلحة في وقف العنف وصولاً إلى تحميل المسؤوليات ومساءلة المسؤولين الرئيسين عن تفجر واستمرار العنف والتدمير.

- مواجهة آثار الاختلال الديمغرافي الناتج عن الأزمة والمتمثل بالنزوح واللجوء وفقدان أفراد الأسرة وتشتت أفرادها، والعمل على بناء شبكات العلاقات الاجتماعية ضمن مجتمعات النازحين ومجتمعات اللجوء وبينهم وبين المجتمعات المضيفة، بما في ذلك العمل المشترك والتطوع والتمثيل والمشاركة.

- ضمان حق المشاركة والتشاركية في اتخاذ القرار العام بين القطاع العام والخاص والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وذلك بالوسائل الديمقراطية، والتركيز على مشاركة المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً كجزء أساسي من التعافي الاجتماعي المطلوب باتجاه تقليص التفاوت الهيكلي وبناء الإندماج الاجتماعي.

- فتح مجالات الحوار والنقاش العام بالوسائل الديمقراطية والتضمينية وضمان حق التظاهر السلمي والتجمع وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات والتنظيمات المدنية المختلفة والحوار فيما بينهم وبينهم وبين المؤسسات العامة للوصول إلى رؤية وطنية عامة تؤسس لعقد اجتماعي مستقبلي وتنسجم مع تطلعات أفراده وجماعاته وتضع تصوراً لتجاوز الكارثة بما في ذلك كيفية البناء والتعويض عن الأضرار الهائلة المعنوية والمادية.

- تطوير استراتيجية إعادة البناء بما يضمن بيئة محفزة للاندماج الاجتماعي، وفرصة لعمل السوريين سوية للاستفادة من دروس النزاع وتجاوزه إنسانياً ومعرفياً وتنموياً.

- تفعيل دور الإعلام لتعزيز مفهوم الشفافية والمسؤولية وضمان حرية التعبير والمعرفة والنشر والطباعة والنفاذ إلى المعلومات وتداولها ونشرها. وتفعيل الدور المجتمعي في مواجهة استثمار قوى التسلط للإعلام في تسييس الهوية والكراهية ورفض الآخر.

- ضمان الحريات العامة والخاصة والحفاظ على الملكيات الخاصة وحقوق الملكية الفردية واستعادة الحقوق وتعويض المتضررين ممن خسروا ممتلكاتهم بسبب الأزمة.

- تعزيز ثقافة السلم الأهلي والمواطنة القائمة على التعددية الفكرية والثقافية واحترام الأديان والثقافات والإيديولوجيات المختلفة ونبذ التعصب والتطرف، مما يؤسس لعلاقات وروابط مدنية تساهم في تراكم رأس المال الاجتماعي.

- ضمان حق الأفراد في المشاركة باتخاذ القرار والتصويت الحر على المستوى المحلي والوطني.

تحويل دور المؤسسات من الاستبداد والعنف إلى التضمين والكفاءة والمساءلة

ظهر واضحاً في البحث دور المؤسسات التمييزية والانخراط في العمل المرتبط بالعنف والنزوح كعوامل رئيسية مرتبطة بتدهور رأس المال الاجتماعي

تطوير استراتيجية إعادة البناء بما يضمن بيئة محفزة للاندماج الاجتماعي، وفرصة لعمل السوريين سوية للاستفادة من دروس النزاع وتجاوزه إنسانياً ومعرفياً وتنموياً

- تمكين المجتمع المدني المحلي والتنظيمات المدنية والأهلية من خلال تسهيل عملية التأسيس والنفاذ إلى المعلومات والتمويل بما يضمن استمراريتها واستدامتها ويشجع العمل التطوعي.

وبالتالي، فإن أولويات العمل على تعزيز مكون الشبكات والعلاقات الاجتماعية ترتبط بشكل كبير بتوفير بيئة مؤسساتية تتيح المشاركة الفعالة من قبل الجميع ودون تمييز، إلا أن تفعيل هذه البيئة يحتاج إلى العمل أولاً على وقف العنف والقتل ثم الدفع باتجاه حوار مجتمعي يساهم في بناء مؤسسات بشكل تشاركي مما يُعزز مشاركة الجميع في عملية اتخاذ القرارات العامة، ويُوفر الشروط المناسبة لمشاركة المرأة بشكل فعال في النشاط العام ويُطور علاقات التعاون بين أفراد المجتمع الواحد وبين المجتمعات المحلية المختلفة، ويُحفز على العمل التطوعي لخدمة المجتمع.

وتشير نتائج البحث إلى الاختلاف الكبير بين المناطق فيما يتعلق بمكون الشبكات الاجتماعية وأثر الأزمة عليه، وبالتالي فإن الاهتمام بتعزيز هذا المكون وتفعليه يحتاج إلى خطة عمل للمقترحات أعلاه على المستوى الوطني مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً على مستوى العلاقات الاجتماعية مثل الرقة وإدلب والحسكة ودير الزور التي تعرضت كل منها إلى أعمال عنف وقتال واسعة وعمليات تهجير ونزوح للآلاف من السكان الأمر الذي أدى إلى تمزق حاد للشبكات الاجتماعية.

الثقة المجتمعية

أولويات العمل على تعزيز مكون الشبكات والعلاقات الاجتماعية ترتبط بشكل كبير بتوفير بيئة مؤسساتية تتيح المشاركة الفعالة من قبل الجميع ودون تمييز

يتعزز مؤشرا مكون الثقة المجتمعية، الثقة بين الأفراد والشعور بالأمان، من خلال التجربة التي تساعد على بناء الثقة من جهة وتمكين العلاقات من جهة أخرى. ويرتبط تعزيز الثقة المجتمعية بالعدالة بين الأفراد والجماعات المختلفة وتوفير الأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي مما يتطلب:

- وقف القتل والانخراط في العنف باعتباره أهم العوامل التي أثرت سلباً على أمان المواطنين وبالتالي على الثقة، ويحتاج ذلك إلى الضغط على القوى الراغبة باستمرار العنف ومنع انتشار السلاح عشوائياً والتأكيد على دعم المسار السلمي السياسي باتجاه حل عادل مع أوسع مشاركة ممكنة.
- حفظ الأمن والأمان ومواجهة حالات الخطف والسرقة والقتل والمظاهر المسلحة خارج نطاق القانون مما يعزز الثقة المجتمعية والشعور بالأمان.
- إنشاء مؤسسة قضائية مستقلة نزيهة تُعنى بالقضايا العالقة والشائكة مثل قضايا ضحايا التعذيب ومعتقلي الرأي والمخطوفين وضمان المحاكمات العادلة.
- التركيز على مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية واستقلال السلطة القضائية، فلا يمكن للعدالة أن تتحقق في ظل نظام سياسي يحتكر السلطات.
- تنظيم السلطات العامة المحلية الممثلة للشعب على أسس ديمقراطية مع تبني لنظام لامركزي يسمح بتوسيع المشاركة والتمثيل، مما يعزز الثقة المجتمعية بممثلي المجتمع. وتطوير الحوار للاستفادة من تجربة النزاع المؤلمة في تشظي المؤسسات، وصولاً إلى رؤية مشتركة لدمج القوى اللادولتية في أطر مؤسسية تضمينية.
- تطوير استراتيجية اقتصادية في إطار تنموي لخلق فرص عمل لائقة بهدف إعادة البناء المستدام والتضميني وتقليص دور المؤسسات المرتبطة بالعنف. مع ضمان الحفاظ على الملكيات الخاصة من السلب والنهب والسرقة والاستملاك الجائر والإعتداء وضمان استرداد الحقوق وتعويض خسائر الأفراد المتضررين من الحرب بكافة السبل الممكنة.
- تطوير استراتيجية للحماية الإنسانية تضمن الصحة والتعليم ومواجهة الفقر والحرمان والمرض للجميع.
- إعطاء قضية النازحين الاهتمام الكافي لمساعدتهم في العودة أو الاندماج في المجتمعات الجديدة وبما في ذلك تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم.

• الاهتمام بقضية اللاجئين وحفظ حقهم في العودة دون قيود وضمان حقهم في المشاركة باتخاذ القرار وتكوين الرؤى المستقبلية على المستوى الوطني. وفتح الخيار لعودتهم إلى مناطقهم واستعادة كافة حقوقهم.

يلعب الشعور بالأمان دوراً كبيراً في مكون الثقة المجتمعية، وبالتالي فإن وقف العنف ومحاربة المظاهر الاجتماعية السلبية من قتل وخطف وسرقة تعتبر أولوية لتعزيز هذا المكون، كما أن الشعور بالأمان يتعزز بتوفير الحماية الإنسانية من صحة وتعليم وعمل لائق ومشاركة سياسية واقتصادية. ويزداد مؤشر الثقة بين الأفراد، الذي يشكل المحور الثاني من مكون الثقة المجتمعية، بإعطاء الأولوية لتطبيق سيادة القانون ووجود القضاء المستقل والعادل. أما مناطقياً، فالأولوية للعمل على المناطق التي انهارت فيها الثقة نتيجة القتال العنيف والاستقطاب الحاد مثل الرقة وإدلب ودير الزور والحسكة وحلب، مع ضرورة العمل باتجاه النقاط المقترحة أعلاه في كافة المحافظات.

القيم والاتجاهات المشتركة

يعتبر الإتفاق على القيم والاتجاهات المشتركة من العوامل الأساسية التي تضمن الاندماج والتماسك المجتمعي وتحفز العمل الجماعي والتضامن الذي يعتبر من أهم عوامل تحقيق التنمية، وكما وضح البحث قد يقود الاتفاق على مستوى الجماعة المحلية في القيم مقابل معاداة قيم "الآخر" إلى أثر سلبي على رأس المال الاجتماعي. إن الإتفاق على الرؤى على كافة المستويات المحلية والوطنية مرتبط بتجاوز جذور النزاع والتأسيس لمستقبل قائم على عدالة الفرص والقدرات مما يتطلب:

- الرؤية المستقبلية تتعلق بتكوين عقد اجتماعي جديد، والذي يرتكز على ضمان حوار مجتمعي واسع ومستند إلى المعرفة والإرداة في البناء والعدالة والمواطنة المتساوية، وبناء عليه يتم صناعة البنية المؤسسية الجديدة بوظائفها التي تنهض بسوريا وتحقق الإندماج المجتمعي.

- توسيع المشاركة في رسم الاستراتيجية التنموية على المستوى المحلي والوطني لتجاوز العنف وتحقيق تنمية تضمينية شاملة تقوم على استثمار ما تبقى من الموارد الوطنية بالشكل الأمثل على أن تُبنى هذه البرامج والخطط على أسس العدالة في توزيع الثروة وتحقيق الإنسجام الاجتماعي وزيادة الرفاه.

- تطوير سياسات وبرامج تقوم على مشاركة واسعة من الأفراد والجماعات لجعل العمل للمستقبل أداة في مواجهة آثار النزاع وذلك ضمن مؤسسات تضمينية يثق الأفراد بها.

- احترام التنوع الثقافي وحماية حرية التعبير والتفكير والضمير وإزالة أي تمييز في المؤسسات بين المواطنين مبني على أساس الدين أو الاعتقاد أو المنطقة أو الجنس.

- تبني سياسات اقتصادية بديلة عن السياسات النيوليبرالية التي ساهمت في تفاقم التفاوت وتدهور التنمية قبل الأزمة، وعظمت من أثقال النزاع على الناس لصالح أمراء وتجار الحرب، وتقوم السياسات البديلة على النمو التضميني والاستفادة من رأس المال البشري والمشاركة والمؤسسات الكفء وتعمل على تصحيح الخلل الكارثي في توزيع الثروة أثناء النزاع.

- تطوير مؤسسة السوق لتكون كفوة ومساءلة وتضمينية تفتح المجال للاستثمار الخاص الكفء والفعال بعيداً عن رأسمالية المحاسيب والاستغلال وتوسيع فرص وخيارات العمل المنتج لتقليص معدلات البطالة وحض السوريين في الخارج على العودة والمشاركة.

- تعزيز الدور الاقتصادي للمجتمع المدني والأهلي وإسهامه المباشر في إعادة البناء عن طريق الأسلوب التطوعي أو التعاوني ليكون لاعباً رئيسياً في التنمية المستقبلية ومدافعاً عن الأولويات المجتمعية، مما يعزز الاندماج العامودي مع المؤسسات ويقرب بين اتجاهات الأفراد والجماعات.

تنظيم السلطات العامة المحلية الممثلة للشعب على أسس ديمقراطية مع تبني لنظام لامركزي يسمح بتوسيع المشاركة والتمثيل، مما يعزز الثقة المجتمعية بممثلي المجتمع

الرؤية المستقبلية تتعلق بتكوين عقد اجتماعي جديد، والذي يرتكز على ضمان حوار مجتمعي واسع ومستند إلى المعرفة والإرداة في البناء والعدالة والمواطنة المتساوية

تبني سياسات اقتصادية بديلة عن السياسات النيوليبرالية التي ساهمت في تفاقم التفاوت وتدهور التنمية قبل الأزمة، وعظمت من أثقال النزاع على الناس لصالح أمراء وتجار الحرب

- تأهيل البنية التعليمية وإعادة النظر في المناهج التعليمية بما يرفع من سوية التعليم نوعياً إضافة إلى إعادة المدارس الخارجة عن الخدمة وتأهيل الكوادر التعليمية لتمكينها من إنجاز استحقاقات المرحلة القادمة في رفع سوية التعليم الذي وصل إلى مستويات خطيرة كماً ونوعاً مع الأخذ بعين الإعتبار الخسائر الخطيرة خلال الأزمة في سنوات التمدرس وزيادة التسرب في التعليم.

- إعادة تشكيل النظام الصحي وإتاحة الخدمة الصحية للجميع وتأهيل المستشفيات والمراكز الطبية وإنشاء مراكز خاصة تُعنى بمصابي الحرب والمعوقين والمرضى نتيجة للتلوث البيئي الخطير والصدمات النفسية. والعمل على تفعيل البرامج الصحية التي تهتم بحملات لقاح الأطفال والسيطرة على الأوبئة التي انتشرت بسبب الحرب، إضافة إلى ضمان سلامة الكوادر الطبية وتحييدهم عن كافة أشكال النزاع.

- وضع سياسات وبرامج لمواجهة الفقر والحرمان، الذي بلغ مستويات قياسية أثناء الأزمة، بطرق مباشرة وغير مباشرة.

- فتح مجال النقاش والحوار العام التفاعلي على المستوى المحلي بين أفراد المجتمع والجماعات والمؤسسات المختلفة وضمان حق التجمع والتظاهر السلمي وحق التعبير، مما يسهل عملية الوصول إلى رؤى وأهداف وتطلعات مشتركة على المستوى المحلي.

- وضع البرامج التنموية التضمينية المحلية بما يتلاءم مع الموارد المحلية لكل منطقة أو مدينة وحاجاتها وأولوياتها بما ينسجم مع تصور وطني تنموي.

- إعادة بناء البنية التحتية المهدمة والمؤسسات والمرافق العامة وتشجيع القطاعات المحلية الصناعية والزراعية والخدمية، بما يضمن مشاركة واسعة في البناء مما يؤسس لتقارب في الرؤى.

- إيجاد برامج لتنمية القدرات والكفاءات والمؤهلات لجميع أفراد المجتمع وخاصة الفئات الأكثر تضرراً من النزاع بما في ذلك المصابين والفقراء والنازحين، وتوفير المؤسسات المتخصصة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لتسريع عملية الإندماج في المجتمع.

بالتالي، إن تعزيز سبل وآليات المشاركة في رسم وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات على المستوى المحلي والوطني تعتبر من الأولويات التي يجب العمل عليها لتطوير مكون القيم والاتجاهات المشتركة، إذ أن المشاركة تخفف الإختلاف وتزيد من الإتفاق على الرؤى المستقبلية كما أن إتاحة المشاركة للجميع تعطي المرأة دورها الفاعل في المجتمع. ويُعتبر من أولويات تعزيز هذا المكون إزالة كافة العوائق وتسهيل قدرة الأفراد على التجمع والتظاهر السلمي للتعبير عن رأي المجتمع في الاستراتيجيات والسياسات المعمول بها كوسيلة تقييم وتصحيح لأداء المؤسسات، مما يزيد من الشعور بالإنتماء الجمعي والقدرة على التأثير. وبالنسبة للمناطق، فإن الأولوية للعمل على الرقة التي شهدت انخفاضاً كبيراً في مكانة المرأة والحسكة التي يؤثر فيها الاختلاف في الرؤى المحلية والوطنية سلباً على مكون القيم والاتجاهات المشتركة.

فتح مجال النقاش والحوار العام التفاعلي على المستوى المحلي بين أفراد المجتمع والجماعات والمؤسسات المختلفة

الخاتمة

التركيز على أهمية إحياء السياسات الاجتماعية القائمة على العدالة والتنمية المستدامة التضمينية والحلول التنموية الاجتماعية البديلة

قدم البحث صورة عامة عن مفهوم وقياس رأس المال الاجتماعي في سوريا، الذي تدهور بشكل متسارع نتيجة للنزاع المسلح الذي توسع ليشمل معظم المناطق والمدن السورية وخلف أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. لقد أثر النزاع على غالبية الأفراد والجماعات نتيجة تغول قوى الإستبداد السياسي والتطرف وقاد إلى نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي والإنساني حيث أدى إلى تفكيك العلاقات والشبكات القائمة وإعادة بناء روابط مبنية على العصبيات المختلفة وعلى الخوف والخضوع. كما أدى النزاع إلى تراجع الثقة المجتمعية إلى أدنى مستوياتها سواء على مستوى تراجع الثقة بين الأفراد أو عدم الشعور بالأمان الذي كرسه تزايد العنف والمظاهر السلبية من خطف واعتقال وقتل وسرقة واستغلال للأطفال والنساء. إضافة إلى تعميق الخلاف بين أفراد وجماعات المجتمع وفيما بينهم على مستوى القيم والتفاهمات المشتركة بدءاً من الهوية ووصولاً إلى الطموحات والأهداف المستقبلية.

لقد أصيب رأس المال الاجتماعي بمكوناته المختلفة (الشبكات والثقة والقيم) بالتهتك حيث أدى النزاع إلى زوال مجتمعات محلية بأكملها وإعادة تشكل "مجتمعات" جديدة فرضها واقع النزوح واللجوء والهجرة الداخلية والخارجية والتهجير، جل هذه المجتمعات لا يساهم في بناء الإنسان. من هنا يأتي التركيز على أهمية إحياء السياسات الاجتماعية القائمة على العدالة والتنمية المستدامة التضمينية والحلول التنموية الاجتماعية البديلة التي تختلف حسب كل مجتمع وظروفه وخصائصه. يعتبر البدء في بناء السياسة الاجتماعية التي تسعى إلى تفعيل العلاقات والشبكات الاجتماعية وتعزز مبادئ وأسس التعاون والتضامن بين الأفراد والجماعات مدخل جوهري للاندماج المجتمعي والتكامل والتعاون بين أفراد المجتمع وجماعاته. كما انطلق البحث في محاولته لتلمس الحلول الممكنة على أسس العدالة والإنصاف وتطوير المؤسسات البديلة للمؤسسات المبنية على الاستبداد والعنف. وبالتالي فإن وقف العنف وفتح الحوار المجتمعي يعد ضرورة ملحة للبدء بإعادة ترميم رأس المال الاجتماعي والنهوض به لتحقيق تنمية اجتماعية.

قدم البحث مقاربة جديدة لمفهوم رأس المال الاجتماعي في ظل النزاع في سوريا وتصميم مسح ميداني متعدد القطاعات لقياسه على مستوى المناطق المحلية ومن ثم تطوير أدلة مركبة لقياس دليل رأس المال الاجتماعي ومكوناته، بالإضافة إلى دراسة المكونات وتأثرها بالنزاع. وركز البحث على دراسة قياسية لمحددات رأس المال الاجتماعي ومكوناته متمثلة بالحالة الديمغرافية والصحية والتعليمية والاقتصادية والمؤسسية إضافة إلى مستويات العنف. وبناء على النتائج تم تقديم مقاربة لملامح سياسية اجتماعية باتجاه الخروج من نفق النزاع إلى تنمية اجتماعية تحقق الاندماج الاجتماعي والعيش الكريم والمشاركة والتمثيل.

وتبقى العديد من الأسئلة والمقاربات التي تحتاج إلى الدراسة والبحث ومنها هل يمكن التأثير مباشرة في تكون رأس المال الاجتماعي؟ ما طبيعة رأس المال الاجتماعي في مجتمع اللاجئين؟ هل المشاركة الواسعة بعد النزاع تقود بالضرورة إلى تخفيف الاستقطاب وتعزيز التضامن؟ ما دور القوى الفاعلة خارج سوريا في تهتك أو تعزيز رأس المال الاجتماعي؟ هل تقود المحاسبة والمساءلة إلى عودة الثقة المجتمعية؟ ما هو دور ثقافة المجتمع في رأس المال الاجتماعي؟ وبالتالي فإن موضوع رأس المال الاجتماعي هو ميدان خصب للبحث في ظل العنف لتقديم البدائل للفاعلين وخاصة المجتمع السوري، وهذا البحث بداية متواضعة في هذا الاتجاه.

وقف العنف وفتح الحوار المجتمعي يعد ضرورة ملحة للبدء بإعادة ترميم رأس المال الاجتماعي والنهوض به لتحقيق تنمية اجتماعية

المراجع

اللغة العربية

الرابطة السورية للمواطنة ومجموعة بسمة الدولية (2017): "أمهات سوريات – شهادات"، دمشق – سوريا

المركز السوري لبحوث السياسات (2013): "الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية"، دمشق، سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات (2016): "مواجهة التشظي: آثار الأزمة السورية خلال العام 2015"، دمشق، سوريا.

أمين، طارق (2016): "المرأة والعمل المدني في جنوبي سورية"، جيرون، أيلول. انظر الموقع الالكتروني التالي: http://www.geroun.net/archives/65007

بركات، حليم (1984): "المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات"، مركز دراسات الوحدة العربية.

_____(2006): "الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع"، مركز دراسات الوحدة العربية.

جباعي، جاد الكريم (2016): "رأس المال الاجتماعي في سوريا"، ورقة عمل قيد النشر، المركز السوري لبحوث السياسات

شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية (2014): "تقرير راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: الحق في الحماية الاجتماعية، تقرير سوريا"، بيروت، لبنان.

شربجي، محمد رشدي وعبادة كوجان، (2016): "المرأة السورية حضور سياسي وظهور إعلامي". عنب بلدي، عدد 203، أيلول. انظر الموقع الالكتروني التالي: http://www.enabbaladi.net/archives/60095

نصر، محمد وجميل هلال (2007): "قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

اللغة الانكليزية

Acquaah, M., et al. (2015). Measuring and valuing social capital: a systematic review. Network for Business Sustainability South Africa, viewed, 16, 309-321.

Aghajanian, A. (2012). Social Capital and Conflict (No. 134). Households in Conflict Network.

Alesina, A., La Ferrara, E. (2002). Who trusts others?. Journal of public economics, 85(2), 207-234.

Anheier, H. Kendall, J. (2002). Interpersonal Trust and Voluntary Associations. British Journal of Sociology 53: 343-362.

Banerjee, A., Deaton, A., Lustig, N., & Rogoff, K. (2006). An evaluation of World Bank research, 1998-2005.

Batatu, H. (1999). Syria's peasantry, the descendants of its lesser rural notables, and their politics. Princeton University Press.

Becker, G. S. (1996). Accounting for tastes. Harvard University Press.

Bourdieu, P. The Forms of Capital. In Richardson, J. G. (Ed.). (1986). Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. Greenwood Publishing Group.

Brehm, J., & Rahn, W. (1997). Individual-level evidence for the causes and consequences of social capital. American journal of political science, 999-1023.

Christoforou, A. (2005). On the determinants of social capital in Greece compared to countries of the European Union.

Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. American journal of sociology, 94, S95-S120.

Colletta, N. J., & Cullen, M. L. (2000). The nexus between violent conflict, social capital and social cohesion: Case studies from Cambodia and Rwanda. World Bank, Social Development Family, Environmentally and Socially Sustainable Development Network.

Costa, D. L., & Kahn, M. E. (2001). Understanding the decline in social capital, 1952-1998 (No. w8295). National Bureau of Economic Research.

Costa, D. L., & Kahn, M. E. (2003). Understanding the American decline in social capital. Kyklos, 56, 17-46.

Dani, A. de Haan, A. (2008). Inclusive states: Social policy and structural inequalities. New Frontiers of Social Policy. Washington, DC : World Bank.

Dasgupta, P. (1999). Economic progress and the idea of Social Capital. I: Social Capital, A Multifaceted Perspective, eds. Dasgupta, P. og Serageldin, I., Washington DC: The World Bank.

DeFilippis, J. (2001). The myth of social capital in community development. Housing policy debate, 12(4), 781-806.

Delhey, J., Newton, K. (2003). Who trusts?: The origins of social trust in seven societies. European Societies,5,93-137.

Denny, K. (2003). The effects of human capital on social capital: a cross-country analysis.

Dinesen, C., Ronsbo, H., Juárez, C., González, M., Estrada Méndez, M. Á., & Modvig, J. (2013). Violence and social capital in post-conflict Guatemala. Revista Panamericana de Salud Pública, 34(3), 162-168.

Durlauf, S. N. (2002). Symposium on social capital: Introduction. The Economic Journal, 112(483), F417-F418.

Edwards, M. (2004). Civil Society Cambridge. Polity, 23.

Farr, J. (2004). Social capital: A conceptual history. Political theory, 32(1), 6-33.

Field, J. (2003) Social Capital, Routledge, London

Fine, B. (2010). Theories of social capital: Researchers behaving badly. Pluto.

Fromm, E. (1994). Escape from freedom. Macmillan.

_____ (2001). Beyond the chains of illusion: My encounter with Marx and Freud. A&C Black.

Fukuyama, F. (1999). Social Capital and Civil Society: George Mason University. In Delivered at the IMF Conference on Second Generation Reforms.

_____ (2001). Social capital, civil society and development. Third world quarterly, 22(1), 7-20.

Gibson, J. L. (2001). Social networks, civil society, and the prospects for consolidating Russia's democratic transition. American Journal of Political Science, 51-68.

Gittell, R., & Vidal, A. (1998). Community organizing: Building social capital as a development strategy. Sage publications.

Grix, J. (2001). Review article: social capital as a concept in the social sciences: the current state of the debate. Democratization, 8(3), 189-210.

Grootaert, C., & Van Bastelaer, T. (Eds.). (2002). Understanding and measuring social capital: A multidisciplinary tool for practitioners (Vol. 1). World Bank Publications.

Halman, L., & Luijkx, R. (2006). Social capital in contemporary Europe: evidence from the European Social Survey. Portuguese journal of social science, 5(1), 65-90.

Harpham, T., Grant, E., & Thomas, E. (2002). Measuring social capital within health surveys: key issues. Health policy and planning, 17(1), 106-111.

Hawkins, R. L., & Maurer, K. (2009). Bonding, bridging and linking: how social capital operated in New Orleans following Hurricane Katrina. British Journal of Social Work, bcp087.

Helliwell, J. F., & Putnam, R. D. (1999). Education and social capital (No. w7121). National Bureau of Economic Research.

Hezlett, S. A., & Gibson, S. K. (2007). Linking mentoring and social capital: Implications for career and organization development. Advances in Developing Human Resources, 9(3), 384-411.

Hinnebusch, R. (2012). Syria: from 'authoritarian upgrading' to revolution?. International Affairs, 88(1), 95-113.

Homans, G. (1964). Bringing men back in, American Sociological Review, V29, No 5, December.

Howard, M. M. (2003). 10 Why post-communist citizens do not join voluntary organizations. Social capital and the transition to democracy, 20, 165.

Johnston, D. (2011). A brief history of justice. Wiley-Blackwell.

Keho, Y. (2009). Social Capital in Situations of Conflict: A Case Study from Côte d'Ivoire. African Research Review, 3(3).

Knack, S., & Keefer, P. (1997). Does social capital have an economic payoff? A cross-country investigation. The Quarterly journal of economics, 112(4), 1251-1288.

La Porta, R., Lopez-De-Silane, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1996). Trust in large organizations (No. w5864). National Bureau of Economic Research.

Lasagni, A., & Lollo, E. (2011). Participation in rotating savings and credit associations in Indonesia: New empirical evidence on social capital (No. 2011-EP05). Department of Economics, Parma University (Italy).

Laursen, K., Masciarelli, F., & Prencipe, A. (2007). Regions matter: how regional characteristics affect external knowledge acquisition and innovation. Danish Research Unit for Industrial Dynamics (DRUID) Working Paper, (07-20).

Lin, N., Fu, Y. C., & Hsung, R. M. (2001). Measurement techniques for investigations of social capital. LIN, N.; GRUYTER, A. Social capital: theory and research. New York.

Malasquez, E. A. (2016). Does conflict undermine social capital? Long-run evidence from Peru.

Misztal, B. A. (1996). Trust in Modern Societies: The Search for the Bases of Social Order (Cambridge: Polity).

Navarro, V. (2002). A critique of social capital. International Journal of Health Services, 32(3), 423-432.

OECD, (2001). The Well-Being of Nations: the Role of Human and Social Capital, Centre for Educational Research and Innovation, Paris.

Paldam, M. (2000). Social capital: one or many? Definition and measurement. Journal of economic surveys, 14(5), 629-653.

Parts, E. (2009). Social capital, its determinants and relations with economic growth: comparison of the Western European and Central and Eastern European countries (Doctoral dissertation).

_____ (2013). The dynamics and determinants of social capital in the European Union and neighbouring countries.

Paxton, P. (1999). Is social capital declining in the United States? A multiple indicator assessment 1. American Journal of sociology, 105(1), 88-127.

Portes, A. (1998). Social capital: Its origins and applications in modern sociology. Annual review of sociology, 24(1), 1-24.

Putnam, R. D. (1995). Bowling alone: America's declining social capital. Journal of democracy, 6(1), 65-78.

_____ (2001). Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon and Schuster.

Rawls, J. (1993). Political Liberalism, The John Dewey Essays in Philosophy, 4. New York: Columbia University Press.

_____ (1971). A Theory of Justice. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

_____ (2001). Justice as fairness: A restatement. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Rodrik, D. (2008). Second-best institutions (No. w14050). National Bureau of Economic Research.

Rubio, M. (2014). The Effect of Armed Conflict on Social Capital in Colombia.

Russell, B. (2009). Authority and the Individual. Routledge.

Sacconi, L., & Antoni, G. (Eds.). (2010). Social capital, Corporate social responsibility, economic behaviour and performance. Springer.

Scrivens, K., & Smith, C. (2013). Four interpretations of social capital: An agenda for measurement (No. 2013/6). OECD Publishing.

Sen, A. (2009). The Idea of Justice. Harvard University Press.

Siegler, V. (2014). Measuring social capital. Office for National Statistics, 18.

Smith, T. W. (1997). Factors relating to misanthropy in contemporary American society. Social Science Research, 26(2), 170-196.

Stiglitz, J., et al. (2009). Commission on the measurement of economic performance and social progress. Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress.

Stone, W. (2001). Measuring social capital. Australian Institute of Family Studies, Research Paper, 24.

Sudarsky, J. (1999). Colombia's social capital: the national measurement with the BARCAS. National Planning Office.

Szreter, S., & Woolcock, M. (2004). Health by association? Social capital, social theory, and the political economy of public health. International Journal of Epidemiology, 33(4), 650-667.

Urry, J. (2002). Mobility and proximity. Sociology, 36(2), 255-274.

Van Deth, J. W. (2003). Measuring social capital: Orthodoxies and continuing controversies. International Journal of Social Research Methodology, 6(1), 79-92.

Whiteley, P. F. (1999). The origins of social capital. In van Deth, JW, Maraffi, M., Newton, K. & PF Whiteley. Social capital and European democracy.

Woolcock, M. (2001). Using social capital: Getting the social relations right in the theory and practice of economic development. Princeton, NJ: Princeton University Press.

World Health Organization, (2017). Developing health centers and hospitals indices for Syria: based on HeRAMS dataset 2014.

الملاحق

ملحق (1): المسح الميداني لحالة السكان

منهجية المسح الميداني

يهدف المسح الميداني الداعم لتقرير حالة السكان 2014، إلى توصيف وفهم الوضع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي للسكان في سوريا إضافة إلى توفير الأساس اللازم لدراسة وتحليل آثار الأزمة، ويتضمن ذلك الأهداف التالية:

- توصيف التوزع الجغرافي للسكان من حيث النازحون والمقيمون في مناطقهم وحركة السكان.

- التعرف على أهم الخصائص الديمغرافية للسكان في كافة أنحاء البلاد.

- توضيح الخصائص العامة للحالة الاقتصادية للسكان من حيث فرص العمل والأنشطة الاقتصادية وأهم مصادر الدخل.

- توصيف الأوضاع المعيشية من حيث ظروف المسكن والبنية التحتية.

- توصيف الحالة الصحية والتعليمية للسكان.

- توصيف حالة التفاوت والفقر.

- مقاربة الخصائص الاجتماعية الرئيسية للسكان.

- طبيعة وفعالية المؤسسات القائمة.

ونظراً للطبيعة الخاصة للمسح في ظل الظروف المعقدة للأزمة عمل فريق البحث والفريق المركزي على تطوير منهجية المسح بما يسمح بالحصول على مؤشرات نوعية وكمية تحاكي الواقع المتغير بطريقة استثنائية. لذلك تم تطوير مراحل مركبة للمسح تتضمن الاستفادة من البيانات الثانوية المتاحة ثم الحصول على بيانات من أفراد متواجدين وفاعلين في مناطق الدراسة ومقاطعة البيانات على أكثر من مستوى للتحقق من مصداقيتها، ومقاربة الظواهر الجديدة التي ولدتها الأزمة من الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وتم في هذا الإطار إجراء مشاورات مع باحثين من اختصاصات مختلفة للاتفاق على الإطار الفني للتنفيذ. ومن ثم تم إعداد أدوات البحث المتمثلة باستمارة البحث ودليل الباحث ودليل الدمج وتقرير الحالات الطارئة بما يخدم غرض البحث. كما تم التشاور حول آلية الوصول إلى المناطق الساخنة وضمان تغطية كامل المحافظات. ونفذ المسح بالشراكة بين الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان والمكتب المركزي للإحصاء وفريق من الباحثين المستقلين وبالتعاون مع العديد من الجهات العامة مثل هيئة التخطيط والتعاون الدولي وصندوق المعونة الاجتماعية وبعض المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

ويغطي البحث كافة السكان المقيمين والنازحين، على كامل مساحة سوريا. ونُفِّذ العمل الميداني من خلال أسئلة توجه إلى أشخاص مفتاحيين في مناطقهم، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- وحدة الدراسة الجغرافية هي "الناحية" في كافة المناطق والمحافظات السورية، و"الحي" بالنسبة لمراكز المدن وتم مقابلة ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل منطقة مدروسة.

- استشارة منسق الفريق في المحافظة والفريق المركزي حول مدى تجانس الناحية وفي حال عدم تجانسها تم فصل الناحية إلى أكثر من منطقة مدروسة (على أساس مجموعات من القرى) ونفذ المسح على هذا الأساس. وتعتمد معايير عدم التجانس بين النواحي على آثار الأزمة في الجوانب الإنسانية والمادية.

- تخصيص قائمة لمشاهدات الباحث ترفق بالاستمارة، في حال عدم قدرته على الوصول الفيزيائي نتيجة لخطورة الوضع الأمني تم

الاعتماد على البيانات الثانوية للتدقيق، والأساس هو تواجد الباحث والشخص المفتاحي في المنطقة المدروسة.

- نفذ العمل الميداني في المناطق الساخنة من خلال:
  - الاعتماد على باحثين من المناطق المدروسة إن أمكن
  - مقابلة أشخاص مطلعين على الأوضاع ويمكنهم إجراء المقابلة خارج المنطقة
  - مقابلة شخصية أو الكترونية أو هاتفية
  - تواصل دائم خلال فترة المسح لرصد ديناميكية الحالة

- تشمل معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين ضرورة معرفتهم بالمنطقة المدروسة وموضوعيتهم بغض النظر عن انتماءاتهم، وأن تتوفر لهم قدرة الحصول على معلومات وبيانات حديثة تتعلق بالمحاور المدروسة (اقتصادية اجتماعية ديمغرافية مؤسساتية)، وحددت معايير الأشخاص المفتاحيين بالنقاط التالية:
  - من أبناء المحافظة ومن الأفضل أن يكون مقيم في المنطقة المدروسة
  - الاهتمام والمعرفة بأوضاع المنطقة المدروسة
  - تمثيل المجتمع المحلي
  - تمثيل خلفيات فكرية ومهنية متنوعة
  - الخبرة والانخراط في مجال العمل للصالح العام
  - تمثيل المرأة والفئات العمرية المختلفة

فريق العمل في المسح

يتألف فريق العمل من خبراء وباحثين ومختصين وإداريين وممثلين عن الشركاء في البحث، ويتضمن الفريق ثلاث مجموعات عمل أساسية هي فريق العمل البحثي وفريق العمل الميداني وفريق العمل التقني.

ويتضمن الفريق الميداني فرق المحافظات وتتألف من منسق الفريق وعدد من الباحثين الميدانيين وخضعت الفرق للتدريب من قبل الفريق البحثي، ومهام الفريق الميداني هي:

- تحديد خطة العمل من حيث إطار العمل والخطة الزمنية بالتنسيق مع الفريق البحثي.

- تحديد نطاق العمل من حيث المناطق الجغرافية والبيانات المتوفرة عنه في كل محافظة بناء على مقترح أولي من قبل الفريق البحثي.

- جمع البيانات والمعلومات الثانوية المتوافرة عن المحافظة.

- ترشيح الأشخاص المفتاحيين وفق المعايير المتفق عليها مع الفريق المركزي.

- إجراء المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين والالتزام بدليل الباحث وكتابة قائمة المشاهدات.

- تقارير الحالات الطارئة في حال حدوثها بالتنسيق مع الفريق البحثي.

- تزويد الفريق البحثي بكافة المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها مدققة.

تم اعتماد معايير لاختيار الباحثين في المسح الذي يعد بحثاً غير تقليدي ويتم في ظروف معقدة وخطرة، وتم تكوين الفرق من خلال اختيار باحثي المكتب المركزي للإحصاء، كما تم دعوة الباحثين المستقلين المهتمين في المشاركة، إضافة إلى متطوعين من جهات مختلفة، وتم الاختيار مكتبياً في المرحلة الأولى ثم تم الاختيار النهائي بعد الدورات التدريبية. وتتمثل معايير اختيار الباحثين بأن يكون من المقيمين في المحافظة المدروسة وحاصل على الشهادة الثانوية على الأقل ولديه خبرة في العمل البحثي والإحصائي والميداني خاصة في العلوم الاجتماعية إضافة إلى الموضوعية والأمانة العلمية والرغبة في العمل التطوعي والقدرة على التواصل.

تم تقييم دوري لأداء الفرق من قبل الفريق المركزي الذي قام بمتابعة يومية عن بعد وأجرى عدة زيارات ميدانية للتحقق. كما اهتم مشرفو المحافظات بمتابعة أداء الباحثين، وقد تم على سبيل المثال استبعاد جزء كبير من فريق إحدى المحافظات وتم

إعادة تشكيل الفريق كما تم استبعاد عدة باحثين لم يلتزموا بمعايير الأداء. وتم تقييم آخر لعمل الفرق أثناء مرحلة تدقيق الاستمارات والتي ترتب عليها إعادة بعض الاستمارات إلى الميدان واستبعاد بعض الباحثين.

أقيمت أربع ورشات عمل مكثفة للتدريب على آلية تنفيذ المسح، تم خلالها توضيح أهداف تقرير حالة السكان والمسح ومنهجية العمل، وشرح الاستمارة ودليل الباحث بشكل تفاعلي، كما تم توضيح آلية وقواعد الدمج وأخلاقيات البحث. وزود الباحثون بالبيانات الثانوية عن المناطق المدروسة والذي تضمن معلومات عن السكان والتعليم والتركيب العمري والنوعي والعلاقة مع سوق العمل وإنفاق الأسرة والمنشآت قبل الأزمة لفهم المنطقة المدروسة، وأجري تجارب أولية على اختيار المناطق المدروسة.

أدوات المسح

استُخدم عدة أدوات للمسح أولها المعلومات والبيانات الثانوية والتي تتضمن كافة الإصدارات والدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالمنطقة المدروسة. وقد عمل فريق البحث على الاستفادة من البيانات الثانوية من مصادر مختلفة خاصة من المكتب المركزي للإحصاء لفترة ما قبل الأزمة حيث تم العمل على مسوح قوة العمل ودخل ونفقات الأسرة والوضع الصحي الأسري والمنشآت الصناعية والتعدادات السكانية، إضافة إلى البيانات المتعلقة بالحسابات القومية والتعليم وبيانات السجلات المدنية.

أما الأداة الرئيسية للمسح فكانت الاستمارة والتي تحتوي أسئلة نوعية تم تحضيرها وفق المحاور الرئيسية للبحث وبالتالي تغطية الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، وقد تم تصميمها من قبل الفريق البحثي والتقني وبمشاركة فرق المحافظات، بما يضمن واقعيتها وتوفيرها للبيانات والمؤشرات المستهدفة في البحث. وقد تم تطوير الأسئلة ودليل الباحث التفصيلي من قبل الفريق البحثي والتقني بما يضمن التوصيف الدقيق للأسئلة. وتضمنت الاستمارة قسم يحوي قائمة ملاحظات الباحث وأُعدت بحيث يتمكن الباحث من تدوين الظواهر والمؤشرات البارزة في المنطقة المدروسة والتي تمكن من المقارنة مع إجابات الأشخاص المفتاحيين كوسيلة للتحقق. يذكر بأن كل استمارة تُملأ بالكامل من قبل شخص مفتاحي واحد وليس من أكثر من شخص، ويحق للشخص المفتاحي جمع المعلومات ممن يراه مناسباً لكن لا يقوم الباحث بسؤال أكثر من شخص مفتاحي لاستكمال نفس الاستمارة.

بعد إعداد الاستمارات الثلاث لكل منطقة مدروسة، تُدمج هذه الاستمارات في استمارة جديدة، وفق دليل دمج الاستمارات، من قبل مشرف فريق المحافظة والباحثين المعنيين في المنطقة المدروسة. وفي حال وجود تناقض في أي من الأسئلة النوعية أو فوارق كبيرة في الكمية أو في الشرح يتم العودة للأشخاص المفتاحيين للتأكد، وفي حال استمر التناقض في النتائج تم تنفيذ استمارات إضافية لمقاربة أكثر موضوعية عن واقع المنطقة المدروسة. يهدف تنفيذ الدمج من قبل الفريق الميداني إلى تجنب الاعتماد على المتوسطات الحسابية واستبعاد الاستمارات التي تظهر تحيزاً أو نقصاً في فهم وتشخيص حالة المنطقة المدروسة من الميدان وقبل إدخال البيانات.

كما تم توجيه الفرق بتحضير تقرير الحالات الطارئة ووظيفته رصد التغيرات التي حدثت بالمنطقة المدروسة ضمن فترة البحث، وبعد استكمال الاستمارات عن المنطقة، وبالتالي تحديث المعطيات التي تغيرت نتيجة الظروف الاستثنائية. كما أعد الفريق البحثي مدونة أخلاقيات البحث وهي مجموعة من الشروط التي يتوجب الالتزام بها من قبل المشاركين بالمسح لضمان سرية البيانات وسلامة الباحثين والأشخاص المفتاحيين وموضوعية النتائج.

تنفيذ العمل الميداني

عمل في المسح الميداني أكثر من 250 باحث وخبير ومشرف ومدقق ومرمز ومبرمج ومساعد إداري، موزعين بين الفريق البحثي والفريق التقني والفريق الميداني. قام كل فريق بتحديد المناطق

المدروسة انطلاقاً من مستوى الناحية والأحياء ضمن مراكز المحافظات، مع إمكانية تجزئة الناحية في حال عدم وجود تجانس في الناحية المدروسة من ناحية آثار الأزمة. وقد بلغ عدد المناطق المدروسة 698 منطقة مدروسة موزعة على المحافظات (الجدول أ) الذي يُظهر زيادة أعداد المناطق في المحافظات الأوسع انتشاراً وأكثر سكاناً وأكثر تأثراً بالنتائج السلبية للأزمة.

اختير الأشخاص المفتاحيين من قبل فرق المحافظات بما يراعي المعايير المطلوبة وتواصلوا معهم، وفي حالة اعتذار الشخص المفتاحي قبل بدء المقابلات أو عدم استكمال الاستمارة يتم اختيار شخص مفتاحي بديل، حتى يتم الوصول إلى ثلاثة أشخاص مفتاحيين لكل منطقة، مع مراعاة الحفاظ على سلامة وأمان الشخص المفتاحي وعدم تعرضه للمخاطر في ظل الظروف القاسية التي تمر بها البلاد. وواجهت الفرق تحدي اختيار أشخاص مفتاحيين من خلفيات فكرية وثقافية وسياسية متنوعة وغير مستقطبين أو منخرطين في العنف.

الجدول أ: توزيع المناطق المدروسة والاستمارات ومدة مقابلات الشخص المفتاحي حسب المحافظات

	المناطق المدروسة	إجمالي عدد الاستمارات	متوسط مدة المقابلة (شخص مفتاحي/ساعة)
دمشق	55	220	5.86
حلب	138	552	3.85
ريف دمشق	100	399	2.40
حمص	45	180	5.19
حماة	43	172	4.44
اللاذقية	50	200	4.66
ادلب	47	188	5.24
الحسكة	40	160	3.28
دير الزور	45	180	4.73
طرطوس	37	148	4.82
الرقة	12	19	4.31
درعا	57	228	3.24
السويداء	22	88	3.33
القنيطرة	7	28	5.14
سوريا	698	2762	4.10

المصدر: مسح حالة السكان 2014 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

وتم جمع ثلاث استمارات من ثلاثة أشخاص مفتاحيين مختلفين من كل منطقة مدروسة ما عدا الرقة حيث تعذر الحصول على ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل مناطقها. ثم دُمجت الاستمارات من قبل الفريق الميداني في كل محافظة. يذكر بأن أحد شروط البحث عدم قيام باحث واحد بمقابلة الأشخاص الثلاثة المفتاحيين في نفس المنطقة لتجنب تحيز الباحث المنفذ.

أُجريت معظم المقابلات بين الشهر الرابع والشهر السادس من عام 2014، بينما تطلبت بعض الحالات العودة للميدان في الشهرين السابع والثامن. وتطلبت معظم الاستمارات أكثر من مقابلة واحدة مع الشخص المفتاحي ووصلت إلى ثلاث مقابلات، نتيجة لطبيعة الاستمارة المعقدة والتي تتطلب وقتاً من الأشخاص المفتاحيين لجمع وتدقيق المعلومات المطلوبة.

استغرقت المقابلات وقتاً طويلاً فقد بلغ وسطي وقت المقابلات للاستمارة 4.1 ساعة (جدول 2) الأمر الذي تطلب جهوداً كبيرة من الباحثين والأشخاص المفتاحيين، وتفاوتت بين المحافظات والمناطق بحسب الظروف، ولا يتضمن هذا الوقت استمارة الدمج التي تمت من قبل فريق الباحثين في المحافظة. يُذكر بأن المسح لم يقدم أي حوافز مادية للأشخاص المفتاحيين الذي خصصوا أوقاتاً طويلة مشكورين لاستكمال الاستمارات.

إن 52% من المقابلات نُفذت داخل المنطقة المدروسة و48% خارجها، وتعذر إجراء المقابلات داخل بعض المناطق المدروسة في محافظات دير الزور وحلب والرقة وريف دمشق وإدلب وحماة ودرعا والتي تعاني من ظروف قاهرة خلال الأزمة.

إن 95% من المقابلات تمت من خلال مقابلة شخصية مباشرة مع الأشخاص المفتاحيين و4% من خلال الهاتف و1% فقط أُجريت كمقابلات الكترونية. ويُمكن تفسير النسبة العالية للمقابلات الشخصية نتيجة المرونة في مكان المقابلة حيث أُتيح إجراء المقابلة خارج المنطقة المدروسة إذا تطلب الأمر ذلك، لكن في بعض المناطق تعذر التواصل المباشر مع الأشخاص المفتاحيين مما دفع لاستخدام الوسائل الالكترونية.

وبلغ متوسط عمر الأشخاص المفتاحيين 46 سنة على المستوى الوطني وتراوحت الأعمار بين 19 و83 سنة، ويرتبط ذلك بمعايير الأشخاص المفتاحيين من حيث عملهم في الشأن العام واطلاعهم الواسع على المنطقة المدروسة. ولم يتحقق معيار الموازنة بين الجنسين في اختيار الأشخاص المفتاحيين، حيث بلغت نسبة الإناث من إجمالي الأشخاص المفتاحيين 8% فقط ويُمكن تفسير ذلك بظروف الأزمة من جهة والدور الاجتماعي للنساء والذي يعاني من تحيز واضح اتجاههن. لكن فريق المسح حاول تحقيق توازن في تشكيل فرق عمل المحافظات إذ بلغت نسبة الإناث 39 % من إجمالي الباحثين في هذه الفرق.

وكان المستوى التعليمي للأشخاص المفتاحيين متقدماً، ويتسق ذلك إلى حد كبير مع معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين لما يتطلبه المسح من معرفة بجوانب مختلفة عن المنطقة المدروسة. إذ بلغت نسبة حملة الشهادات الجامعة والمعاهد 65% وحملة الشهادة الثانوية 23% وحملة شهادة التعليم الأساسي 11% وشكل حملة الشهادة الابتدائية وما دون حوالي 1%.

بعد الانتهاء من المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين، تم دمج استمارات كل منطقة مدروسة باستمارة واحدة من قبل الفرق الميدانية في المحافظات وفق دليل الدمج وتم إرسال كافة الاستمارات إلى الفريق البحثي. حيث تم تشكيل فرق للتدقيق التفصيلي للاستمارات وعملت هذه الفرق بطريقة جماعية لتدقيق مدى استكمال الاستمارات والتزام بمعايير البحث ومعايير الدمج ومدى مطابقة الشرح النصي للبيانات الكمية واتساقها مع ملاحظات الباحثين، وفي حال وجود اختلالات كبرى كانت تُعاد الاستمارات للميدان لتعديل الملاحظات. أما في حالة الاختلالات الطفيفة كان يتم التواصل هاتفياً

مع الفرق الميدانية لإجراء التعديلات. بعد ذلك عملت فرق الترميز على إعداد قوائم بالترميز للأسئلة ذات الصلة بما يسهل عملية الإدخال وعملية التحليل لاحقاً، مثل ترميز بند "أخرى" أو ترميز الأنشطة الاقتصادية الجديدة في المناطق المختلفة، وإدماج الترميز في برنامج الإدخال من قبل الفريق التقني.

قام الفريق التقني في المكتب المركزي للإحصاء بإعداد برمجية الإدخال، والذي تضمن بعض قواعد التحقق الأولية. كما تم الإدخال الرقمي من قبل فريق المكتب المركزي للإحصاء لكافة الاستمارات أي الاستمارات الميدانية واستمارة الدمج، كما تم الإدخال النصي لاستمارات الدمج. بعدها قام فريق البحث بتصميم برنامج للتحقق من دقة البيانات والدمج وتم إنتاج تقارير تفصيلية للملاحظات، عمل فريق الإدخال والفريق البحثي على تعديلها وفق القواعد المحددة أو من خلال العودة للفرق الميدانية.

نتج عن المسح أكثر من مئة مؤشر لكل من المناطق المدروسة قابلة للتجميع على مستوى النواحي والمناطق والمحافظات والقطر. وتم تجهيز البرامج اللازمة لتحليل النتائج من قبل الفريق التقني والبحثي والتي تتضمن البيانات والمؤشرات للأقسام الديمغرافية والاقتصادية والأوضاع المعيشية والتعلم والصحة والاجتماعية والمؤسسية. وتم إنتاج وتدقيق البيانات من قبل الفريق البحثي والتقني على مستوى المناطق المدروسة. كما تم العمل على تحليل النتائج من قبل فريق فني متعدد الاختصاصات في القضايا السكانية والاقتصادية والاجتماعية.

ويُذكر أن التقرير استخدم برمجيات لإدخال البيانات (CSpro) وإنتاج المؤشرات (SPSS 21) وتحليل البيانات (Stata 12, Eviews 7)، كما تم استخدام (MORTPAK 4.3) و(Population Analysis System PAS) لإجراء التحليل والإسقاطات الديمغرافية إضافة إلى (ArcGIS 10.2.2) للخرائط.

بشكل عام يتسم التقرير باعتماده منهجية موسعة لمقاربة القضية السكانية تعتمد الحقوق أساساً لها وتتبنى مفهوم التنمية الموسع كتوسيع لخيارات البشر وعدالة الفرص والحق في التمكين والمشاركة. كما اعتمد على جهود مجموعة كبيرة من الخبراء لمراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بالقضية السكانية قبل الأزمة. وتم العمل في ظروف الأزمة المعقدة والسعي لتطوير المنهجية والأدوات بما يعكس التحديات التي نتجت عنها. كما نفذ مسح ميداني شامل من حيث التغطية الجغرافية والقضايا التي تناولها. كما اعتمد على نتائج العمل الميداني بشكل أساسي في تشخيص حالة السكان أثناء الأزمة من مختلف الجوانب التنموية مستفيداً من الأدبيات ذات الصلة والأوراق الخلفية المعمقة التي تم إعدادها في إطار هذا البحث.

ملحق (2): دليل رأس المال الاجتماعي ومكوناته حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة)

	قبل الأزمة				أثناء الأزمة			
	دليل رأس المال الاجتماعي	المكونات الرئيسية			دليل رأس المال الاجتماعي	المكونات الرئيسية		
		مكون الشبكات	مكون الثقة	مكون القيم		مكون الشبكات	مكون الثقة	مكون القيم
دمشق	0.699	0.591	0.784	0.722	0.637	0.616	0.566	0.730
حلب	0.710	0.586	0.841	0.703	0.447	0.440	0.354	0.548
ريف دمشق	0.795	0.753	0.850	0.781	0.570	0.602	0.490	0.618
حمص	0.740	0.667	0.814	0.738	0.617	0.663	0.549	0.638
حماة	0.729	0.634	0.814	0.740	0.589	0.606	0.498	0.663
اللاذقية	0.730	0.642	0.801	0.747	0.623	0.589	0.616	0.664
ادلب	0.761	0.637	0.853	0.794	0.400	0.384	0.329	0.487
الحسكة	0.703	0.551	0.868	0.690	0.340	0.373	0.232	0.416
دير الزور	0.789	0.694	0.893	0.781	0.446	0.443	0.350	0.544
طرطوس	0.786	0.711	0.835	0.812	0.747	0.754	0.687	0.798
الرقة	0.782	0.784	0.754	0.807	0.149	0.062	0.108	0.276
درعا	0.772	0.743	0.791	0.781	0.512	0.501	0.402	0.633
السويداء	0.791	0.731	0.868	0.774	0.679	0.733	0.608	0.694
القنيطرة	0.855	0.800	0.903	0.862	0.637	0.631	0.548	0.730
سوريا	**0.745**	**0.655**	**0.831**	**0.747**	**0.521**	**0.524**	**0.444**	**0.596**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

ملحق (3): مكون الشبكات والمشاركة المجتمعية حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة)

	قبل الأزمة					أثناء الأزمة				
	مكون الشبكات	المؤشرات الفرعية لمكون الشبكات				مكون الشبكات	المؤشرات الفرعية لمكون الشبكات			
		مشاركة المرأة	المشاركة	التطوع	التعاون		مشاركة المرأة	المشاركة	التطوع	التعاون
دمشق	0.591	0.661	0.507	0.511	0.684	0.616	0.627	0.508	0.604	0.727
حلب	0.586	0.497	0.520	0.573	0.753	0.440	0.275	0.407	0.471	0.606
ريف دمشق	0.753	0.758	0.699	0.738	0.817	0.602	0.600	0.555	0.582	0.669
حمص	0.667	0.760	0.641	0.539	0.728	0.663	0.733	0.573	0.658	0.687
حماة	0.634	0.676	0.589	0.564	0.707	0.606	0.622	0.511	0.580	0.713
اللاذقية	0.642	0.798	0.567	0.537	0.666	0.589	0.735	0.479	0.531	0.609
ادلب	0.637	0.689	0.563	0.566	0.730	0.384	0.328	0.245	0.427	0.535
الحسكة	0.551	0.499	0.497	0.452	0.755	0.373	0.417	0.202	0.395	0.481
دير الزور	0.694	0.743	0.600	0.637	0.795	0.443	0.353	0.329	0.476	0.613
طرطوس	0.711	0.944	0.577	0.539	0.785	0.754	0.952	0.555	0.700	0.812
الرقة	0.784	0.978	0.660	0.733	0.766	0.062	0.000	0.000	0.000	0.250
درعا	0.743	0.919	0.640	0.645	0.767	0.501	0.599	0.470	0.348	0.593
السويداء	0.731	0.858	0.672	0.568	0.828	0.733	0.821	0.612	0.685	0.813
القنيطرة	0.800	0.831	0.757	0.852	0.761	0.631	0.662	0.521	0.739	0.603
سوريا	**0.655**	**0.691**	**0.586**	**0.593**	**0.751**	**0.524**	**0.515**	**0.436**	**0.514**	**0.631**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

ملحق (4): مكون الثقة حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة)

	قبل الأزمة			أثناء الأزمة		
	مكون الثقة	المؤشرات الفرعية لمكون الثقة		مكون الثقة	المؤشرات الفرعية لمكون الثقة	
		الأمان	الثقة بين الأفراد		الأمان	الثقة بين الأفراد
دمشق	0.784	0.894	0.675	0.566	0.557	0.574
حلب	0.841	0.953	0.730	0.354	0.158	0.550
ريف دمشق	0.850	0.957	0.743	0.490	0.443	0.536
حمص	0.814	0.884	0.743	0.549	0.511	0.588
حماة	0.814	0.891	0.738	0.498	0.393	0.604
اللاذقية	0.801	0.944	0.658	0.616	0.701	0.532
ادلب	0.853	0.953	0.753	0.329	0.338	0.321
الحسكة	0.868	0.992	0.743	0.232	0.208	0.256
دير الزور	0.893	0.959	0.827	0.350	0.222	0.477
طرطوس	0.835	0.905	0.765	0.687	0.693	0.681
الرقة	0.754	0.766	0.741	0.108	0.066	0.151
درعا	0.791	0.861	0.722	0.402	0.383	0.422
السويداء	0.868	0.948	0.788	0.608	0.597	0.620
القنيطرة	0.903	0.985	0.822	0.548	0.453	0.643
سوريا	**0.831**	**0.926**	**0.736**	**0.444**	**0.379**	**0.508**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

ملحق (5): مكون القيم والعادات حسب المحافظات (قبل وأثناء الأزمة)

	قبل الأزمة				أثناء الأزمة			
	دليل القيم	المؤشرات الفرعية لمكون القيم			دليل القيم	المؤشرات الفرعية لمكون القيم		
		رؤية المنطقة	رؤية سوريا	مكانة الم رأة		رؤية المنطقة	رؤية سوريا	مكانة المرأة
دمشق	0.722	0.641	0.699	0.825	0.730	0.669	0.756	0.766
حلب	0.703	0.730	0.776	0.602	0.548	0.581	0.609	0.455
ريف دمشق	0.781	0.742	0.746	0.855	0.618	0.563	0.535	0.756
حمص	0.738	0.665	0.671	0.879	0.638	0.639	0.643	0.633
حماة	0.740	0.674	0.681	0.865	0.663	0.544	0.577	0.870
اللاذقية	0.747	0.606	0.761	0.875	0.664	0.533	0.688	0.771
ادلب	0.794	0.681	0.802	0.900	0.487	0.383	0.367	0.712
الحسكة	0.690	0.638	0.696	0.735	0.416	0.336	0.320	0.592
دير الزور	0.781	0.710	0.739	0.894	0.544	0.457	0.484	0.690
طرطوس	0.812	0.680	0.778	0.978	0.798	0.645	0.757	0.994
الرقة	0.807	0.711	0.711	1.000	0.276	0.075	0.500	0.253
درعا	0.781	0.676	0.703	0.964	0.633	0.525	0.561	0.812
السويداء	0.774	0.673	0.742	0.908	0.694	0.596	0.591	0.896
القنيطرة	0.862	0.750	0.837	1.000	0.730	0.523	0.746	0.923
سوريا	**0.747**	**0.693**	**0.736**	**0.813**	**0.596**	**0.531**	**0.577**	**0.682**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research

info@scpr-syria.org
scpr-syria.org